دراسة

توابيت ملونة

دراسة ميدانية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن خلال أبريل/ نيسان 2013 - ديسمبر/ كانون الأول 2018

مواطنة لحقوق الإنسان

يوليو/ تموز 2020

منظمة يمنية مستقلة تشارك في الدفاع عن حقوق الإنسان، بدأت نشاطها في العام 2007 ورفض نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح منحها ترخيص رغم إعادة تقديم الطلب لعدة سنوات. وبعد إنتهاء حكم صالح إبان حراك 2011، حصلت المنظمة على تصريح عمل في 23 إبريل/ نيسان 2013. في عام 2018، قدرت جائزة بالدوين عملنا، وأعلنت منظمة هيومن رايتس فيرست منح ميدالية روجر بالدوين للحرية لمواطنة. وفي نفس العام، مُنحت جائزة هرانت دينك الدولية العاشرة لمواطنة لإعلام العالم عن حالة حقوق الإنسان في اليمن والنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

جميع الحقوق محفوظة | مواطنة لحقوق الإنسان © 2020

info@mwatana.org

توابيت ملونة

دراسة ميدانية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح باليمن خلال أبريل/ نيسان 2013 – ديسمبر / كانون الأول 2018

أعدّت هذه الدراسة مواطنة لحقوق الإنسان MWATANA
بالتعاون مع خبيروباحث محلي

مواطنة لحقوق الإنسان

صنعاء، يوليو/ تموز 2020

www.mwatana.org

المحتويات

الملخص التنفيذي 9
توصيات رئيسية 15
1 - تدابير خاصة بإدماج حظر تجنيد الأطفال في مساعي إيقاف النزاع 15
2 - تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي 16
3 - تقوية الشراكة الدولية والمحلية في مجال حماية الأطفال 16
4 - تعزيز مقاومة الأسرة والطفل 16
المقدمة 17
الإطار العام للدراسة 21
أولاً: أهداف الدراسة 22
ثانياً: منهجية الدراسة 22
أ-تحديد مجتمع وعينة الدراسة 22
ب - طريقة اختيار عينة الدراسة 23
ج- تحديد أداة جمع المعلومات 25
ثالثاً: هيكل الدراسة 25
المحور الأول : الإطار القانوني لحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة 27
أولاً: تقدير عام لحجم الظاهرة في اليمن 28
ثانياً: الوضع الراهن للنزاع (ملامح و اتجاهات عامة) 29
1 - الوضع السياسي 29
2 - الوضع الاقتصادي 31
3 - الانتهاكات وأوضاع حقوق الإنسان 33
ثالثاً: الأساس القانوني الدولي لحظر تجنيد الأطفال 34
1 - إعلان حقوق الطفل 35
2 - البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لاتفاقيات جنيف (1977) 35
3 - اتفاقية حقوق الطفل (CRC) 36
4 - البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية حقوق الطفل 36
رابعاً: حظر تجنيد الأطفال في القانون اليمني 37
خامساً: حظر تجنيد الأطفال في الممارسة: الجهود الأممية والاستجابات المحلية 38
سادساً: تحليل بيانات عينة الدراسة 40
1 - تجنيد الأطفال بحسب النوع الاجتماعي 40
2 - العمر التقريبي للطفل عند التجنيد 41

3 - الوضع التعليمي للطفل قبل التجنيد ——— 41
4 - عمل الطفل قبل التجنيد ——— 42
5 - حمل السلاح قبل التجنيد ——— 43
6 - المنطقة التي ينتمي إليها الطفل المجند (ريف/ مدينة) ——— 44
7 - حجم الأسرة ——— 44
8 - الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل المجند ——— 45
9 - الوضع الحالي للطفل المجنّد ——— 46
المحور الثاني : أسباب تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح ——— 47
أولاً: الأسباب الكلية ——— 48
1 - أسباب تجنيد الأطفال: تحليل ديناميكي ——— 48
2 - العلاقة بين أسباب تجنيد الأطفال والتوزيع الجغرافي (ريف/ مدينة) ——— 50
3 -العلاقة بين أسباب التجنيد والجهات المجنِّدة ——— 52
ثانياً: الأسباب الاقتصادية لتجنيد الأطفال ——— 54
1 - محدودية دخل الأسرة ——— 55
2 - عدم وجود مصدر دخل للأسرة ——— 56
3 - حاجة الطفل للإنفاق الشخصي ——— 56
4 - العلاقة بين الأسباب الاقتصادية وحجم الأسرة ——— 56
5 - العلاقة بين موافقة الأسرة على تجنيد الطفل وحجم الأسرة ——— 57
6 - العلاقة بين الأسباب الاقتصادية والجهات المجنّدة ——— 58
ثالثاً: الأسباب الاجتماعية لتجنيد الأطفال ——— 59
1 - تأثير وضغط المحيط الاجتماعي على الطفل والأسرة ——— 59
أ- علاقة متغير الضغط والتأثير الاجتماعي بالفئات العمرية للأطفال المجندين ——— 60
ب- علاقة متغير الضغط والتأثير الاجتماعي بحجم أسر الأطفال المجنَّدين ——— 61
2 - تدني الوعي الاجتماعي بمخاطر وآثار تجنيد الأطفال ——— 61
3 - المشاكل الأسرية والاجتماعية ——— 61
4 - وطأة الانتهاكات الواقعة في المحيط الاجتماعي ——— 62
5 - الأسباب الاجتماعية وعلاقتها بالجهات المجنِّدة ——— 62
رابعاً: الأسباب العقائدية والسياسية لتجنيد الأطفال ——— 63
خامساً: الأسباب النفسية لتجنيد الأطفال ——— 65
المحور الثالث : أنماط وآليات تجنيد الأطفال ——— 67
1 - نمط التجنيد ——— 68
2 - نوع التجنيد ——— 69

3 - الأشخاص الذين قاموا بتجنيد الأطفال ——— 70
4 - الأسلوب المستخدم في التجنيد ——— 73
5 - الغرض الأولي من التجنيد عند الاستقطاب ——— 75
6 - طريقة إلحاق الطفل بالمهام القتالية أو الأمنية ——— 75
المحور الرابع : ديناميات التجنيد والنزاع ——— 79
1 - نزاع مستمر.. تجنيد أكثر ——— 80
2 - الدور الفعلي للأطفال المجنَّدين ودلالته في استمرار النزاع ——— 81
3 - الأسرة وموقفها من تجنيد الطفل: دلالات التغير والثبات في ظل استمرار النزاع ——— 82
أ- دلالة التغير في موقف الأسرة من المعارضة إلى الموافقة ——— 82
ب- دلالة التغيّر في موقف الأسرة من المعارضة إلى الموافقة ——— 84
4 - تخلي الأطفال عن التجنيد ——— 85
5 - ارتباط الأطفال المجنَّدين بالنزاع ——— 86
المحور الخامس : الانتهاكات وردود أفعال الأسر عليها ——— 87
1 - أنواع الانتهاكات ——— 88
2 - العلاقة بين الانتهاكات والجهات المجندة ——— 89
3 - رد فعل الأسرة على الانتهاكات ——— 90
المحور السادس : الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال ——— 91
1 - التسرُّب من التعليم ——— 92
2 - تغيرات فكرية وسلوكية خطرة ——— 92
3 - توسيع نطاق حمل السلاح ——— 93
المحور السابع : استشراف مستقبل ظاهرة تجنيد الأطفال ——— 95
أولاً: مؤشرات اتجاه الظاهرة من خلال استجابة الأطفال المجنَّدين فعلياً ——— 96
ثانياً: مؤشرات اتجاه الظاهرة من خلال أطفال غير مجنَّدين ——— 97
1 - أسرٌ رافضة وأطفال ميّالون إلى التجنيد ——— 97
2 - مؤشر تعرّض مرتفع ——— 97
3 - الميل إلى السلاح وأثره بعيد المدى ——— 98
4 - العامل الاقتصادي مرة أخرى ——— 98
نتائج الدراسة ——— 99
أولاً: النتائج الخاصة بأسباب تجنيد الأطفال ——— 100
1 - الأسباب المترابطة لتجنيد الأطفال ——— 100
2 - في الأسباب الاقتصادية ——— 100
3 - في الأسباب الاجتماعية ——— 101

4 - في الأسباب العقدية/ السياسية ——— 101
5 - في الأسباب النفسية ——— 101
6 - في العلاقة بين أسباب تجنيد الأطفال وبين الريف والمدينة ——— 101
7 - في العلاقة بين أسباب تجنيد الأطفال وبين أطراف النزاع (الجهات المجنِّدة) ——— 102
ثانياً: النتائج الخاصة بأنماط وآليات تجنيد الأطفال ——— 103
1 - في نمط التجنيد ودلالته ——— 103
2 - في نوع التجنيد ودلالته ——— 103
3 - في نوع الأشخاص المستخدمين في تجنيد الأطفال ——— 103
4 - في الأساليب المستخدمة في تجنيد الأطفال ——— 104
5 - في الغرض الأولي من التجنيد عند الاستقطاب ——— 104
ثالثاً: النتائج الخاصة بالتجنيد وديناميات النزاع ——— 104
1 - في المنحى التصاعدي لظاهرة تجنيد الأطفال ——— 104
2 - في الدور الفعلي للأطفال المجندين ودلالته في استمرار النزاع ——— 104
3 - في دلالات التغير والثبات في موقف الأسرة والطفل من التجنيد أثناء النزاع ——— 105
رابعاً: النتائج الخاصة بالانتهاكات وردود أفعال الأسر عليها ——— 105
1 - في أنواع الانتهاكات المرتبطة بالتجنيد ——— 106
2 - في رد فعل الأسر على الانتهاكات ——— 106
خامساً: الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال ——— 106
1 - في التسرُّب الحادّ من التعليم ——— 106
2 - في التغيرات الفكرية والسلوكية السلبية ——— 106
3 - في توسيع التجنيد نطاق حمل السلاح ——— 106
سادساً: استشراف مستقبل ظاهرة تجنيد الأطفال ——— 106
1 - عامل اقتصادي مزدوج التأثير ——— 107
2 - نشاط تجنيدي ممتد ——— 107
3 - بيئات طيّعة وأسر منهكة ——— 107
4 - ميول جارفة لحمل السلاح ——— 107
توصيات الدراسة ——— 109
1 - تدابير خاصة بإدماج حظر تجنيد الأطفال في مساعي إيقاف النزاع ——— 110
2 - تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي ——— 111
3 - تقوية الشراكة الدولية والمحلية في مجال حماية الأطفال ——— 111
4 - تعزيز مقاومة الأسرة والطفل ——— 112

الملاحق ——— 113
استمارات المقابلات ——— 114
نموذج المقابلة المقننة مع أطفال مجنَّدين ——— 114
نموذج المقابلة المقننة مع أولياء أمور أطفال مجندين قضوا نحبهم أو أصيبوا ——— 118
مقابلة مقننة (فردية استطلاعية) ——— 121
مقابلة مقننة (فردية استطلاعية) ——— 123
مقابلة مقننة مع شخص شارك في تجنيد أطفال ——— 125

الملخص التنفيذي

”

لا يزال الأطفال غير المجنَّدين في المجتمع اليمني يتعرضون لموجات متلاحقة من محاولات التجنيد تعكس إصرار أطراف النزاع على المضيّ في «استراتيجيات» تجنيد الأطفال بصورة قاسية

الملخص التنفيذي

أعدّت «مواطنة» لحقوق الإنسان هذه الدراسة عن «تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن» كأول دراسة في اليمن تتناول ظاهرة تجنيد الأطفال، وأسبابها، وآلياتها، وتأثيراتها المباشرة، واتجاهاتها المستقبلية. واعتمدت الدراسة منهجياً على المعلومات الميدانية التي قام بجمعها فريق مدرب من مساعدي البحث الميداني التابع للمنظمة باستخدام أداة المقابلة الفردية المقنّنة، وتكونت عينة الدراسة من (50) حالة من الأطفال المجندين الذين تمت مقابلتهم، و(45) حالة مختلفة من ذوي الأطفال المجندين. إضافة إلى إجراء (90) مقابلة استطلاعية مع أطفال وذوي أطفال غير مجنّدين في بيئات تجنيد نشطة، للحصول على مؤشرات ميدانية إضافية حول مستقبل تطور الظاهرة. وثلاث مقابلات مع أشخاص جنّدوا أطفالاً للوقوف على بعض آليات عملية التجنيد.

وشملت الدراسة تسع عشرة محافظة يمنية هي صنعاء الأمانة، وصنعاء المحافظة، وعمران، وصعدة، وذمار، وحجة، والمحويت، وريمة، والجوف، والحديدة، وتعز، وعدن، وإب، ولحج، وابين، ومأرب، وشبوة، والبيضاء، وحضرموت. حيث تم توزيع عينة الدراسة على المحافظات بما يراعي التنوع في خصائص وأبعاد الظاهرة، ويشمل بدرجات متفاوتة جميع الأطراف المنخرطة في عملية تجنيد الأطفال وهي: جماعة أنصار الله (الحوثيون)، والجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، والقوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً، قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح، والألوية التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات المرابطة في الحدود الجنوبية للمملكة، وتنظيم أنصار الشريعة.

و انقسمت الدراسة إلى سبعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول:

الإطار القانوني لحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة

تطرق هذا المحور إلى الأساس القانوني لحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1989، والبروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لاتفاقيات جنيف (1949) في العام 1977، إضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (25 مايو/ أيار 2000)، والنظام الأساسي لمحكمة روما الجنائية (1998) الذي اعتبر تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة جريمة حرب. أما على الصعيد الوطني فالقانون رقم 45 بشأن حقوق الطفل الصادر في العام 2002 يحظر بصورة صريحة تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة أو إشراكهم في الحرب إشراكاً مباشراً. وقد ناقشت الدراسة بعض الثغرات في القانون اليمني خاصة لجهة عدم شمول الحظر للإشراك غير المباشر للأطفال في العمليات العدائية، وعدم إنشاء آليات وطنية لمنع تجنيد الأطفال والمساءلة على الانتهاكات، والتأهيل وإعادة الإدماج بعد التجنيد.

المحور الثاني:

أسباب تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن

تعد الأوضاع الاقتصادية المتردية في سياق النزاع سبباً رئيساً لتجنيد الأطفال، حيث يدفع الفقر بعض الأسر اليمنية لتجنيد أطفالها طلباً لمصدر دخل يوفر الحد الأدنى من احتياجات البقاء الضرورية، أو يحسّن مصدر الدخل المحدود بالنسبة إليها، وفي بعض الحالات يذهب الأطفال للالتحاق بالتجنيد من تلقاء أنفسهم تحت الشعور بوطأة الفقر والحاجة الجماعية للأسرة، أو للحصول على ما يلبي احتياجاتهم الشخصية التي تعجز الأسرة عن تلبيتها. فنسبة 40.7 % من العينة أفادوا بأن الأسباب الاقتصادية هي السبب الرئيس وراء انخراطهم في التجنيد.

وبالنظر إلى أن اليمن يمثل بيئة منخفضة التعليم وتسودها الأمية والجهل، تلعب الأسباب الاجتماعية كذلك دوراً كبيراً في دفع الأطفال للانخراط في التجنيد (37.8 %)، فالتأثير والضغط الذي يُمارس في المحيط الاجتماعي، ويتكئ أحيانا على حالة شائعة من التقاليد والعادات السلبية السائدة، خاصة تلك التي تشجع على النظر إلى الأطفال باعتبارهم قادرين على تحمل المسؤولية، يدفع بالكثير من الأطفال إلى التجنيد لدى مختلف أطراف النزاع. أما الأسباب العقائدية والسياسية فكانت وراء تجنيد (14.1 %) من العينة، وهي تتوزع بين الولاء العقائدي للجهة المجنِّدة، والانتماء الحزبي إليها، والانخراط في التجنيد بدافع إظهار التأييد لقضية سياسية. وتأتي المحددات النفسية كأضعف الأسباب المؤثرة في تجنيد الأطفال (7.4 %)، متمثلة بالميول النفسية لحمل السلاح أو تقليد الكبار المنخرطين في القتال في بعض البيئات الاجتماعية.

ورغم التفاوت في أهمية تلك الأسباب، إلا أنها تعمل مجتمعةً في الواقع العملي، وتتبادل التأثير بصورة مستمرة، بحيث يصعب نسبة الظاهرة إلى واحد من الأسباب. وعلى سبيل المثال، ليست جميع الأسر الفقيرة تدفع بأطفالها إلى التجنيد، فما لم يلتقِ عامل الفقر مع مؤثر اجتماعي في البيئة المحيطة كتأثير الأقارب أو الأصدقاء، فإنه لا يؤدي بطريقة تلقائية إلى تجنيد الأطفال، وهذه العلاقة بين المحددين الاقتصادي والاجتماعي تحققت بالنسبة لجزء كبير من الأطفال الذين انخرطوا في التجنيد لأسباب اقتصادية.

في الإطار نفسه، يختلف تأثير أسباب تجنيد الأطفال باختلاف أطراف النزاع، فالأسباب الاقتصادية تلعب دوراً في التجنيد لمصلحة جماعة أنصار الله (الحوثيين) أقل نسبياً من الدور الذي تقوم به الأسباب الاجتماعية، والعكس هو الصحيح بالنسبة للجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، والقوات الموالية لها، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، إضافة إلى الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح. وما يفسر هذا التفاوت في تأثير الأسباب الاقتصادية هو أن التوقعات الاقتصادية للأسرة والطفل من وراء التجنيد في صفوف تلك الأطراف، أعلى نسبياً من التوقعات المرتبطة بالتجنيد لمصلحة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، لذا تعتمد هذه الأخيرة على النشاط التجنيدي الكثيف باستخدام التأثير الاجتماعي بصور مختلفة، وعلى المحددات العقائدية/السياسية أكثر من بقية الجهات المجنِّدة، باستثناء تنظيم أنصار الشريعة الذي يجند أطفالاً لأسباب عقائدية بصورة أساسية.

المحور الثالث:

أنماط وآليات تجنيد الأطفال

يمثل نمط التجنيد الإجباري للأطفال نسبة (55.8 %) من عينة الدراسة، وبالتالي فهو النمط السائد في تجنيد الأطفال، ويشمل التجنيد بدون موافقة الأسرة، والتجنيد تحت التهديد المباشر للأسرة، أو اختطاف الطفل وتجنيده بدون علم الأسرة. ويمثل التجنيد الطوعي، أي بموافقة الطفل والأسرة نسبة (44.2 %) من العينة، وهي نسبة ليست ضئيلة عند مقارنتها بنسبة التجنيد الإجباري، ما يشير إلى ضعف مقاومة الأسر للتجنيد بفعل استمرار الظروف الاقتصادية السيئة، والضغوط الاجتماعية، والتعبئة الأيديولوجية. وفي الغالب لا تتم عملية استقطاب الأطفال للتجنيد بصور فردية، فنسبة (80 %) من العينة جُندوا جماعياً، أي من خلال التحشيد الجماعي في صورة مجموعات صغيرة أو كبيرة، وهو مؤشر على التغلغل الذي حققته ظاهرة تجنيد الأطفال في المستوى الاجتماعي.

واعتمدت أطراف النزاع في استقطاب الأطفال للتجنيد على أشخاص من فئات اجتماعية عدة، أبرزهم مسؤولو التجنيد والتحشيد، والأقارب والأصدقاء، وبدرجة أقل الآباء والأخوة. وعلى نحوٍ خاص، استخدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) أسلوب الإغواء المعنوي في استقطاب الأطفال من حيث الترويج لفكرة «الجهاد»، بينما عمد الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً إلى أسلوب الإغراء المادي أكثر من المعنوي، وهذا ينطبق أيضا على قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً، والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح، والألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات.

المحور الرابع:

ديناميات التجنيد والنزاع

يأخذ تجنيد الأطفال منحىً تصاعدياً كلما استمر النزاع، ويقوم الأطفال المجندون بأدوار قتالية وأمنية فعلية ومهمة لمصلحة الجهات التي تقوم بتجنيدهم، وهذا ما تشير إليه النسبة المرتفعة للقتلى بين الأطفال المجندين الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة وهي (31.6 %)، فهناك إذن مستوى مرتفع من الاعتماد على الأطفال المجندين في المهام القتالية الأمنية، يحفز على استمرار دورة تجنيد الأطفال في ظل النزاع، ما دامت مشاركتهم الفعلية تحتلّ أهمية كبيرة لأطراف النزاع.

وثمة جدلية مستمرة بين ظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع وبين المجتمع، تكشف إلى حدٍ ما عن اتجاهات متعارضة في مسار حركة الظاهرة في ظل استمرار النزاع، فرغم منحاها التصاعدي العام، هناك (11.6 %) من الأسر التي وافقت على تجنيد أطفالها في البداية -بحسب العينة- عادت وغيرت موقفها إلى المعارضة، ونجحت في استعادة أطفالها المجندين، والسبب في تغيير تلك الأسر مواقفها كان إما الخوف على حياة الطفل عند اشتداد المعارك، أو حدوث تصعيد عسكري في المناطق التي يتواجد فيها الطفل المجند، أو تحسن دخل الأسرة، كما أن (17.9 %) من الأطفال المجندين تخلوا عن التجنيد لأسباب مختلفة معظمها

ذاتية ولا علاقة لها بضغوط الأسرة (كالتعرض لممارسات سيئة من الجهة المجندة)، والأمران يؤكدان تأثر ظاهرة تجنيد الأطفال بالتغيرات الممكنة في الموقف الاجتماعي منها، وبالتطورات في ديناميات النزاع، وأن بإمكان التدخل الاقتصادي لمصلحة الأسر التي لديها أطفال مجنّدون التخفيف من حدّة الظاهرة، والتأثير على مسارها بصورة إيجابية.

المحور الخامس:

الانتهاكات وردود أفعال الأسر عليها

تجنيد الأطفال هو انتهاك جسيم بحقّ الطفولة وفق المواثيق والصكوك الدولية والوطنية ذات الصلة، وتتضاعف خطورة هذا الانتهاك لكونه يفتح المجال لممارسة سلسلة من الانتهاكات الجسيمة الأخرى بحق الأطفال كالقتل، والاغتصاب والعنف الجنسي الذي يتعرض له الطفل أثناء التجنيد، والاستخدام لأغراض متصلة بالنزاع، إضافة إلى التعرض لظروف تجنيد قاسية في معظم الأحوال، وحدوث إصابات بالغة، وتلقّي معاملة سيئة من مجنديه. وتعرض (68.4 %) من الأطفال المجندين في العينة لأنواع مختلفة من الانتهاكات التي مارستها أطراف النزاع بدرجات متفاوتة كالقتل خلال المواجهات مع الطرف الآخر، والاختطاف والاغتصاب والعنف الجنسي من قبل الجهة المجندة. واتّسمت مواقف الأسر التي تعرض أطفالها لبعض الانتهاكات –وعلى وجه التحديد القتل- أثناء التجنيد بالضعف، بسبب قيود البيئة التي لا تقدم فرصاً حقيقة للأسر كي تعبر عن موقف علني من الانتهاك، أو تسمح لها باتخاذ إجراءات قانونية ضد الجهة المنتهكة نتيجة غياب سيادة القانون في ظل النزاع. ورغم أن الغالبية من الأسر حملت الجهة المجندة للطفل مسؤولية الانتهاك، فقد أعفت أسر أخرى (30.0 %) الجهة المجنَّدة من المسؤولية، وألقت باللوم على الجهة التي تسببت مباشرة في مقتل الطفل، ما يشير إلى ارتباك في الموقف الاجتماعي من الانتهاكات المصاحبة لظاهرة تجنيد الأطفال.

المحور السادس:

الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال

يعتبر التسرب من التعليم أهم الآثار السلبية المباشرة لتجنيد الأطفال، فنسبة (90.5 %) من الأطفال المجنَّدين في العينة، هم من الأطفال الذين كانوا ملتحقين فعلياً بالمدارس قبل الانخراط في التجنيد، وفقدوا صلتهم بالتعليم بصورة شبه كلية بعد الانخراط، ويعتقد بعضهم أن الاستمرار في التجنيد يمكن أن يهيئ لهم فرصاً مستقبلية لا يقدمها التعليم كالحصول على وظيفة عسكرية دائمة في المستقبل. إضافة إلى ذلك، تنجم عن التجنيد تغيرات فكرية وسلوكية تؤثر على نظرة الأطفال للمستقبل وتعاملهم مع الأسرة والمجتمع المحلي، وذلك بفعل اكتساب ثقافة الجهة المجندة ومحاولة تقمص أدوار غير متناسبة مع السن، ومن آثار تجنيد الأطفال كذلك، توسيع نطاق حمل السلاح في المجتمع، فنسبة (69.5 %) من الأطفال المجندين لم يكونوا من حملة السلاح قبل الانخراط، وهؤلاء تحولوا إلى مسلحين في بيئات بعضها لم تكن ضمن البيئات الاجتماعية التقليدية لانتشار السلاح.

المحور السابع:

استشراف مستقبل ظاهرة تجنيد الأطفال

ترغب النسبة الأكبر من الأطفال المجندين فعلياً بترك التجنيد في المستقبل في حال توفرت ظروف أفضل، ولم تتجاوز نسبة من قالوا صراحة إنهم يرغبون في مواصلة التجنيد نسبة (18.9 %) من الأطفال المجندين فعلياً، إضافة إلى (15.1 %) أجابوا بلا أعرف عند سؤالهم عن إمكانية تركهم التجنيد.

وقال أغلب الأطفال الراغبين في ترك التجنيد إنهم سيفعلون ذلك في حال تحسن الوضع المعيشي لهم ولأسرهم، ما يعني أن العامل الاقتصادي يعدّ سبباً محورياً في تحديد اتجاه تطور الظاهرة في المستقبل، إذ من المتوقع أن يحد التحسن في الوضع الاقتصادي بصورة كبيرة من تمدد الظاهرة، لكن المشكلة أن فرص تحقيق تحسن اقتصادي ينعكس على معيشة عموم السكان تكاد تكون منعدمة في حال استمر النزاع، وعليه فإن التأثير الإيجابي للعامل الاقتصادي يتوقف على إنهاء النزاع أولاً، فما لم يتوقف النزاع فإن مواصلة الانخراط سيكون هو اتجاه أغلب الأطفال المجنَّدين حالياً بفعل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في ظل استمرار النزاع.

كما تم قياس قابلية ظاهرة تجنيد الأطفال للتمدد في المستقبل من خلال مقابلات استطلاعية مع أطفال غير مجندين في بيئات تجنيد نشطة، وبلغت نسبة الأطفال غير المجندين الذين أبدوا رغبتهم بالانخراط الفعلي في التجنيد (57.7 %) مقابل (42.3 %) منهم عارضوا التجنيد، وبالتالي فإن النسبة الأكبر من الأطفال غير المجندين لديهم ميول قوية نحو التجنيد، معتقدين أنه طريق جيد للحصول على المال والسلاح الذي يحلم البعض منهم باقتنائه واستخدامه، والعقبة الوحيدة في طريق انخراطهم الفعلي في التجنيد هي مواقف الأسرة المعارضة للتجنيد، فقد أظهرت الدراسة أن الأسر التي ليس لها أطفال مجندون ترفض تجنيد أطفالها بنسبة كبيرة (76.9 %)، وهذا الفارق بين آراء الأطفال غير المجندين والأسر بخصوص الموقف من التجنيد يشير إلى إمكانية تمدد ظاهرة التجنيد مستقبلاً من خلال التجنيد الإجباري دون موافقة الأسرة، خاصة في حال تفاقم الأوضاع الاقتصادية بصورة قد تفقد الأسرة قدرتها السيطرة على سلوك أطفالها، مع وجود احتمالات لحدوث تغير في مواقف الأسر التجنيد باتجاه الموافقة تحت ضغط الظروف الاقتصادية السيئة.

يضاف إلى ذلك أن مؤشر التعرض لمحاولات التجنيد مرتفع، الأمر الذي يضعف سيطرة المزيد من الأسر على أطفالها ذوي الميول إلى التجنيد، فقد بلغت نسبة التعرض بين الأطفال غير المجندين الذين تم استطلاع آرائهم (53.8 %)، وأفصح (73.1 %) من الآباء المستطلعين أن لديهم خشية جدية من انخراط أحد أطفالهم في التجنيد مستقبلاً دون معرفتهم.

توصيات رئيسية

رغم أن تجنيد الأطفال ممارسة اجتماعية سابقة لحدوث النزاع الشامل في اليمن، ومرتبطة بعوامل غائرة في البناء الاجتماعي والسياسي كعدم استقرار المجال السياسي، وشحّ الموارد، وانتشار النزاعات الاجتماعية المحلية، وذيوع القيم السلبية العائدة إلى بعض أنماط الثقافة السائدة، فإن من الصعب الركون عند التعامل مع هذه الظاهرة على صور وجودها الاجتماعي والسياسي الشاحب وغير المحدد قبل النزاع، أو وضعها خارج سياق النزاع الذي تدين له بوجودها المكتمل كظاهرة ذات خصائص وتراكيب وبنية محددة.

ويتوجب قبل كل شيء وضع الظاهرة في إطارها الموضوعي الصحيح باعتبارها عنصراً بنيوياً في الحرب وليست معطىً ثانوياً على هامشها، وهذا يتطلب أن يتبنى المجتمع الدولي رؤية شاملة تدعم تبني نهج مستمر وبناء للتدخل يمزج بين المعالجات والتدابير الفورية للتخفيف والحدّ من الظاهرة، وبين التوجهات «الاستراتيجية» لإنهاء النزاع وتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة لجميع الأطراف، بحسبان ذلك مقدمة لإعادة ترتب المجال السياسي بطريقة توافقية إيجابية، واستعادة السلم المجتمعي على المستوى الوطني ككل. وعليه يمكن تحديد أهم التوصيات والتدابير العملية التي يمكن للمجتمع الدولي القيام بها في التالي:

1 - تدابير خاصة بإدماج حظر تجنيد الأطفال في مساعي إيقاف النزاع

1. النص في أي اتفاق تسوية مستقبلي محتمل على تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، وتضمين الاتفاق ضمانات جدية خاصة بالتسريح، وعدم إعادة التجنيد، والمشاركة الفاعلة في إعادة الإدماج وفق برنامج زمني محدد تشرف عليه الأمم المتحدة.
2. إدماج التسريح الجماعي للأطفال المجندين لدى كافة أطراف النزاع في جهود التوصل لتسوية سياسية، بدلاً من جعله ثمرة مؤجلة للتسوية المنشودة.
3. اعتبار التسريح الجماعي للأطفال والتزام الامتناع عن التجنيد جزءاً من خطوات بناء الثقة بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله (الحوثيين) وأطراف أخرى كالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، وكذا بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.
4. يجدر أن تكون تلك الخطوة مصحوبة بالإفصاح التدريجي عن المعلومات الخاصة بالأطفال المجندين لدى جميع الأطراف، ومصير الذين قتلوا منهم، وإعطاء أولوية للإفراج عن الأطفال المحتجزين.
5. تفعيل التفاوض مع أطراف النزاع الأساسية من أجل الكفّ عن استخدام سياسات التجويع في النزاع، والاتفاق على آلية لدفع مرتبات الموظفين، وتسهيل تدفق السلع الغذائية والمساعدات الإنسانية وغيرها من السلع الأساسية.
6. عدم منح أطراف النزاع أي فرصة لإدماج قواتها في الجيش الرسمي كجزء من تسوية محتملة في حال كانت تلك القوات تضمّ أطفالاً مجندين أو أشخاصاً جنِّدوا في سن الطفولة.

2 - تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي

1. تفعيل خطة العمل الموقّعة بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة بشأن تسريح الأطفال المجندين والامتناع عن التجنيد، ومتابعة تنفيذها بجدّية كاملة، وإيجاد أُطر وآليات معززة للدور الرقابي للأمم المتحدة.
2. ممارسة الضغط على أطراف النزاع الأخرى، والعمل على إبرام خطط عمل شبيهة بالخطة مع الحكومة ومتابعة تنفيذها على الأرض.
3. قيام المنظمات المهتمة بالطفولة بإصدار تقارير متزايدة تغطي التطورات في ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن.

3 - تقوية الشراكة الدولية والمحلية في مجال حماية الأطفال

1. رفع مستوى التعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل وهيئات المجتمع المدني العاملة في اليمن، لتعزيز أعمال الرصد والتوثيق لظاهرة تجنيد الأطفال، والمساعدة في إجراء دراسات معمقة للظاهرة على مستوى المحافظات الأكثر تجنيداً.
2. تنظيم ورش عمل استباقية لتصميم برامج إدماج وإعادة تأهيل اجتماعية ونفسية للأطفال المجندين والمستخدمين في النزاع، بالاستفادة من تجارب دول شهدت نزاعات أهلية مماثلة وبمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بالأطفال.

4 - تعزيز مقاومة الأسرة والطفل

1. التوجه ببرنامج فوري لمساعدة الأسر التي تخلى أطفالها عن التجنيد، والمساهمة في إعادة إدماجهم في المجتمع واستيعابهم في المدارس، مع إيلاء اهتمام خاص بالفتيات وحمايتهن من الوصم الاجتماعي.
2. النظر في برنامج لتدعيم العودة إلى المدارس، وآلية فاعلة لرصد التسرب من التعليم ومعالجة آثاره المباشرة، والعمل على دعم التعليم الحسّاس في حالات النزاع.
3. تكثيف العمل الإنساني في بيئات النزوح الجماعي والمساعدة في تذليل بعض صعوبات الاندماج في المجتمعات المضيفة.
4. استئناف العمل ببرنامج «النقد مقابل العمل» الذي وفّر فرص عمل مؤقتة للعمالة غير الماهرة وشبه الماهرة عبر مشاريع كثيفة العمالة نفذها البنك الدولي بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال فترات سابقة.
5. النظر في برنامج لعلاج الأطفال المجنّدين الجرحى مقابل ضمانات أسرية بعدم العودة للانخراط.
6. النظر في إنشاء برامج مساعدات مخصصة للأسر الفقيرة والمعدمة التي لديها أطفال مجنّدون، ودراسة إمكانية ربط المساعدات باستعداد تلك الأسر للتخلي عن تجنيد أطفالها.
7. مد يد المساعدة القانونية للأسر التي اختُطف أطفالها أو قُتلوا أو تعرضوا لانتهاكات جسيمة بسبب التجنيد والاستخدام في النزاع.

المقدمة

المقدمة

يقع اليمن ضمن سلسلة بلدان تعيش صراعات داخلية مسلحة يشارك فيها المئات وربما الآلاف من المجنّدين الأطفال، وتشير تقارير ومعلومات حقوقية متواترة إلى تصاعد مستمر في أعداد المجندين الأطفال في اليمن، حيث يقدم النزاع في هذا البلد الفقير والمثخن بصراعات متجددة سياقاً محفزاً لاتساع الظاهرة، والتنويع على أساليب وآليات ممارستها وتعميق آثارها المجتمعية بصورة مفزعة.

ويحتضن اليمن بيئات قبلية لا تحفل في العادة بمنع تجنيد الأطفال، وإنما تشجع عليه، لذا تُعد القبيلة المجنِّد التقليدي الأول للأطفال قبل نشوب النزاع المسلح أواخر العام 2014، حيث عُرف عن كثير من القبائل استخدام الأطفال في النزاعات الاجتماعية والحروب البينية المحدودة، وفي المواجهات الخاطفة مع الدولة. وخلال الحروب الستة (2004-2009) شاركت بعض القبائل الموالية للنظام السابق في القتال ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمقاتلين من بينهم عدد كبير من الأطفال دون سن الثامنة عشرة يقارب عدد الأطفال المجندين في صفوف تلك الجماعة.

مع بداية النزاع الأخير في اليمن بسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014، ثم التدخل العسكري للتحالف بقياد السعودية والإمارات في مارس/ آذار 2015، وجد كثير من المقاتلين القبليين الصغار مجالاً رحباً للانخراط في النزاع المسلح، غير أنهم تفرقوا بين أطراف النزاع آحاداً وزرافات ولم يعد الذود عن مصالح القبيلة أو الاستجابة لداعيها هو ما يحركهم أو يجمعهم، فغدت القبيلة أداة تحشيد وتجنيد لمصلحة غيرها من الأطراف المتحاربة، ولم تعد تمارس التجنيد لمصلحة «حروبها» الخاصة إلا فيما ندر.

وبفعل استمرار النزاع وانتشار عملياته العسكرية في مختلف المناطق اليمنية، امتد تجنيد الأطفال إلى بيئات اجتماعية ذات تقاليد مدنية نسبياً ترفض بالمجمل حمل السلاح، وتعطي اهتماماً تقليدياً بتعليم الأطفال كعدن وتعز والحديدة وحضرموت، وهنا تحديداً برز تحالف عنيد بين النزاع والفقر وهشاشة الوعي الاجتماعي لدى كثير من الأسر مكّن لظاهرة تجنيد الأطفال تسجيل معدلات عالية في تلك المناطق، وأتاح لها التوسع والتمدد بصورة لافتة. لقد حوّل النزاع تدريجياً جميع المناطق اليمنية إلى مساحات شبه مفتوحة لزحف ظاهرة تجنيد الأطفال دونما فروق جوهرية بين المناطق اليمنية المختلفة في الوضع الراهن، ولا يزال استمراره يهدد بفتح المزيد من الأبواب المغلقة وصهر آلاف الأطفال في دوامة النزاع المسلح.

ومن المؤسف أن تجنيد الأطفال بات بالنسبة للأطراف المتحاربة جزءاً «طبيعياً» من ممارسة النزاع، وأداة «مثلى» لاختراق المجتمع وجرّه إلى دائرة الحرب وتطويع مواقفه منها، ورغم التفاوت بين تلك الأطراف في مستويات تجنيد الأطفال واستخدامهم، والتنوع غير الحميد في أساليبها وأغراضها، فإن العديد منها جدير بما لديه من ضمور حاد في الجانب الحقوقي الإنساني بتعظيم الظاهرة وجعل آثارها أكثر فداحة على المجتمع، بما يظهره من إصرار مثير للدهشة على المضي قدماً في هذا الطريق غير الأخلاقي أو القانوني.

لكل ذلك تتناول هذه الدراسة ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن أثناء النزاع بمنهجية ورؤية شاملة تقوم على توسيع زاويا النظر إليها لتشمل جميع جوانبها وأبعادها، وتحليل طبيعتها المركبة، وسبر أغوارها العميقة، والكشف عن أسبابها وديناميتها الخاصة وآليات اشتغالها في الواقع الاجتماعي. وإن هذا العمل هو ثمرة جهد مشترك بين مواطنة لحقوق الإنسان ومجتمع البحث الأكاديمي الذي يمتلك أدوات ومقاربات دراسة مثل هذه الظواهر المعقدة، وبتعاون بنّاء من صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسف) في إطار الاهتمامات الحقوقية المشتركة، والجهود الهادفة لتسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان أثناء النزاع، ورصد وتوثيق الانتهاكات، والإسهام الفاعل في الدفاع عن مختلف القضايا الحقوقية دون تمييز أو تحيز. ويختلف هذا العمل عن الأعمال الأخرى التي دأبت «مواطنة» على القيام بها خدمة لقضايا حقوق الإنسان، من حيث هو دراسة كمية ونوعية لظاهرة تجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح في اليمن تعتمد على المعلومات التي تم جمعها ميدانياً بطريقة منظمة وشاملة وتوجيهها لأغراض التحليل والتفسير وليس الرصد والتوثيق، مع التقيد بالمعايير والقواعد المنهجية المتعارف عليها في إنجاز البحوث العلمية والحرص على إضفاء السمة الحقوقية الأصيلة عليها.

ويشكل هذا العمل باكورة الدراسات التي تعتزم «مواطنة» تنفيذها في المستقبل بما يحقق التكامل لأدوارها الحقوقية، ويسهم في تطوير مقاربات أكثر شمولاً لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، تكون مبنية على الفهم والتحليل الواقعي المعمق للظواهر التي تنطوي على انتهاكات جسيمة. وجدير بالتنويه أن هذه الدراسة تعدّ تأسيسية في موضوعها نظراً لغياب دراسات تحليلية سابقة حول ظاهرة تجنيد الأطفال على الصعيد الوطني وربما العربي عموماً، وبقدر ما يزيد ذلك من قيمة الدراسة وأهميتها، فإنه يقترب بها من بعض أوجه القصور التي عادة ما تسم الدراسات التأسيسية بحكم جدّة البحث والعقبات الناجمة عن حساسية موضوعها، علاوة على العديد من الصعوبات المنهجية والعملية الأخرى.

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

أولاً: أهداف الدراسة

التوصل إلى منظومة من الاستنتاجات المنطقية المدّعمة كمياً، والمتّسمة بالشمول والكفاءة التحليلية -ما أمكن- للتعرف على خصائص ظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع المسلح وأسبابها وأبعادها والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

تقديم مروحة من التوصيات والتدابير والإجراءات العملية للأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، وللمنظمات والهيئات الحقوقية العاملة في المجال الإنساني ومجال صنع وبناء السلام للمساعدة في الحدّ من الظاهرة وإيقاف تمددها ومعالجة آثارها المستقبلية ارتباطا بجهود وقف الحرب وإدماج مسألة حظر وتجريم تجنيد الأطفال بجميع صوره وأشكاله في أي تسوية سياسية قادمة.

ثانياً: منهجية الدراسة

جمعت الدراسة منهجياً بين المدخلين الكيفي والكمي فحللت العلاقات والارتباطات بين عناصر الظاهرة ومكوناتها بناء على البيانات والمعلومات الكمية التي قام بجمعها فريق بحث ميداني مدرّب ومزوّد بتوجهات منهجية وأخلاقية وتصاميم خاصة بأداة المقابلة وطريقة استخدامها لأغراض الدراسة، ووسعت الدراسة كيفياً إطار التفسير كي يمكنها الكشف عن الدلالات الغامضة وإعطاء المعلومات الميدانية أبعادها التحليلية المنطقية. وقد اشتملت المنهجية على الخطوات الآتية:

أ-تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يمثل الأطفال المجنّدون (فتيان وفتيات) وأسرهم مجتمع الدراسة الأصلي، غير أن عدد عناصر هذا المجتمع غير معروف على وجه الدقة، ولأغراض تثبيت أرضية مناسبة تنطلق منها هذه الدراسة تم اعتبار الرقم الوارد في التقرير الأممي بشأن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال خلال الفترة (أبريل/ نيسان -2013 ديسمبر/ كانون الأول 2018) وعددهم (3034 مجنداً) مجتمعاً أصلياً للدراسة، وهو رقم موثق وقابل للدراسة من خلال عينة معقولة الحجم، وعليه جرى اختيار عينة مكونة من 95 حالة لأغراض إجراء البحث الميداني، منها (50) طفلاً مجنداً، و(45) شخصاً من ذوي أطفال مجندين أغلبهم آباء وأمهات. ويمكن القول إن عينة بهذا الحجم تعدّ تمثيلية وملائمة لأغراض الدراسة وكافية لتحقيق الموثوقية بالنتائج للاعتبارات التالية:

- تسود مجتمع الدراسة درجة تجانس كبيرة، حيث يتكون من أطفال وأسر يمنية تخضع لظروف ومؤثرات متقاربة. وبتوزيع عينة الدراسة على المناطق الجغرافية التي تمثل بيئات تجنيد نشطة في اليمن، وتنويع العينة بحيث تستوعب الخصائص العمرية والاجتماعية لعناصر مجتمع الدراسة، يمكن الثقة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة وقابليتها للتعميم على مجتمع الدراسة.

- يتناسب حجم العينة مع طبيعة الدراسة التحليلية الهادفة لتفسير ظاهرة تجنيد الأطفال بالارتباط مع ديناميات الصراع وتحولاته، فهذا النوع من الدراسات النوعية لا يقوم على التوثيق والرصد الأفقي، وإنما على التعمّق في دراسة عدد معقول من الحالات والحفر الرأسي فيها لتحقيق معرفة أفضل بالظاهرة.

- حجم العينة يناسب دراسة الظواهر ذات الحساسية العالية في سياق النزاعات المسلحة، إذ يقلل من مصاعب الوصول لجمع المعلومات الميدانية.

- علاوة على المعلومات التي وفّرتها عينة الدراسة تم إجراء مقابلات مع مواطنين وأطفال غير مجنّدين في بيئات تجنيد نشطة، ومع أشخاص ذوي صلات بأطراف النزاع التي تمارس عمليات التجنيد أو أشخاص سبق لهم ممارسة أنشطة تجنيدية، وهذا التوجه البحثي حقق تكاملاً في المعلومات المطلوبة وساعد في إنجاز أهداف الدراسة وشمول جميع أبعاد الظاهرة.

ب - طريقة اختيار عينة الدراسة

عينة الدراسة هي عينة مساحية (جغرافية) تم اختيارها طبقاً للخطوات التالية:

- تحديد المناطق الجغرافية التي تعد بيئات تجنيد نشطة للأطفال في اليمن، وشملت تسع عشرة محافظة يمنية هي (صنعاء الأمانة، صنعاء المحافظة، عمران، صعدة، ذمار، حجة، المحويت، ريمة، الجوف، الحديدة، تعز، عدن، إب، لحج، أبين، مأرب، شبوة، البيضاء، حضرموت)[1]. وتجسد هذه المحافظات تنوعاً في البيئات المحلية اليمنية، وتشمل جميع أطراف النزاع التي تقوم بتجنيد واستخدام الأطفال وهي: جماعة أنصار الله (الحوثيون)، الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً، قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، القوات المشتركة بقيادة طارق صالح، الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والامارات، تنظيم أنصار الشريعة.

1. اختيار مناطق محددة (وحدات إدارية أصغر) داخل المحافظات المذكورة يرجح أنها تمثل أكثر بيئات التجنيد نشاطاً على صعيد المحافظة. (تخضع بعض المحافظات لسيطرة مشتركة من قبل أكثر من طرف في النزاع وبالتالي فهي لا تشهد وتيرة واحدة لعمليات تجنيد الأطفال).

2. توزيع العينة (95 حالة) على المحافظات وفقاً لكثافة النشاط التجنيدي والكثافة السكانية والقدرة الفعلية على الوصول. (انظر الشكل رقم 1)

[1] لأسباب لوجستية ولكون تنفيذ النزول الميداني لهذه الدراسة تزامن مع أجواء المواجهات بين الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً في شهر سبتمبر/ أيلول 2019 لم تتمكن الدراسة من الوصول إلى محافظة الضالع التي يُعتقد أنها تشهد تجنيداً كثيفاً لمصلحة المجلس الانتقالي باعتبارها الحاضنة الأساسية له وخزان قوته البشرية. وكانت محافظة المهرة الجنوبية ضمن المحافظات المشمولة بالدراسة ولكن تم استبعادها بعد أن تبين صعوبة الوصول إلى أطفال منخرطين فعلياً في أعمال قتالية أو أمنية، حيث يسود المحافظة نمط من التجنيد الشكلي بغرض المكاسب المالية، إضافة إلى التجنيد القبلي لمصلحة الشيخ علي سالم الحريزي المناوئ سياسياً للوجود العسكري السعودي في المحافظة الواقعة أقصى شرق البلاد على الحدود العمانية.

شكل (1) توزيع العينة على المحافظات اليمنية المشمولة بالدراسة

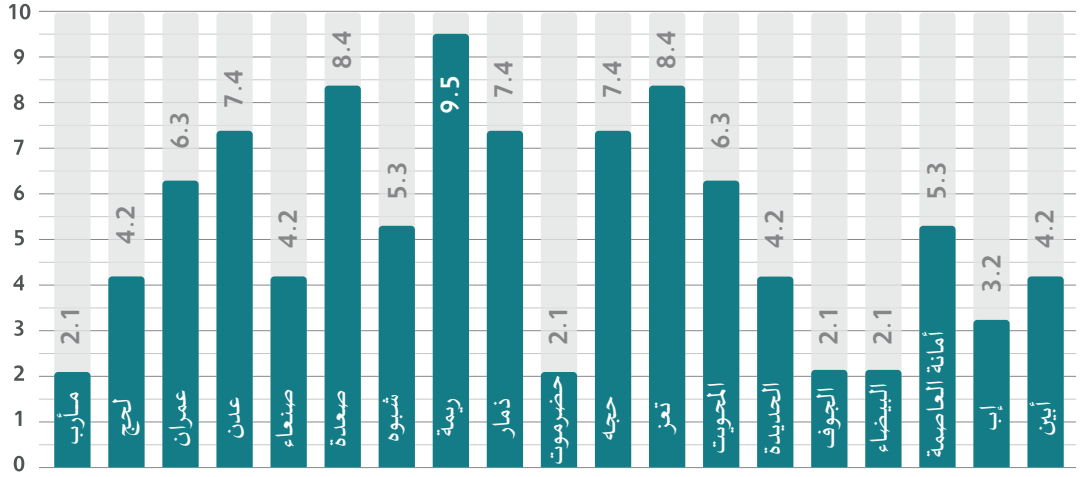

1. بما أن المناطق الخاضعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) تمثل الأعلى كثافة سكانية وتشهد تجنيداً واسعاً للأطفال بحسب التقارير الأممية فقد تم تخصيص (55.8 %) من العينة لمجنَّدين أطفال في صفوف الجماعة، وتوزعت بقية العينة على النحو الذي يظهره الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة على الجهات المجنِّدة للأطفال

الجهة المجنِّدة	النسبة %
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	55.8
الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	24.2
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	3.2
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	10.5
تنظيم أنصار الشريعة	2.1
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	2.1
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات[2]	2.1
الإجمالي	**100.0**

2. اختيار أفراد العينة داخل كل محافظة بحسب النسبة المخصصة لها من العينة، والمعلومات المتوفرة حول المناطق الأكثر نشاطاً تجنيدياً للأطفال داخل المحافظة ووفقاً لقدرات الوصول الفعلية.

3. تم اختيار عناصر العينة في كل محافظة/ منطقة بطريقة غير منتظمة وبحسب إمكانيات الوصول مع

[2] تتكون هذه الألوية من مجندين يمنيين بعضهم يتبع الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً وبعضهم متطوعون مدنيون، وقد شكلها التحالف مع بدء عملياته العسكرية في اليمن بغرض حماية الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وهي ترابط في تلك المناطق الحدودية.

مراعاة توفر الخصائص الأساسية في العينة.

4. بلغ عدد المقابلات الاستطلاعية المقننة مع مواطنين ليس لديهم أطفال مجنّدون في بيئات تجنيد نشطة (52) مقابلة، ومع أطفال غير مجنّدين يعيشون في بيئات تجنيد نشطة (52)، وتوزعت على نفس المحافظات والمناطق التي شملتها عينة الدراسة، وذلك للحصول على مؤشرات ميدانية حول تطور ومستقبل الظاهرة. كما أجرت الدراسة ثلاث مقابلات مع أشخاص جندوا أطفالاً لمصلحة جماعة أنصار الله (الحوثيين) للوقوف بشكل أفضل على آليات عملية التجنيد.

ج- تحديد أداة جمع المعلومات

تم اختيار المقابلة لتكون أداة جمع المعلومات في دراسة تجنيد الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وذلك نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة الذي يتكون في غالبيته من أطفال يتوقع أن يجدوا صعوبة كبيرة في التعامل مع أدوات أخرى لجمع المعلومات كالاستبيان الذي يتطلب تقديم إجابات مكتوبة.

وتمثل المقابلة المقننة بأسئلتها المغلقة والمفتوحة أداة جيدة لجمع المعلومات المطلوبة للدراسة، إذ تمنح الباحث المرونة المطلوبة في توجيه الأسئلة بلغة بسيطة يفهمها المبحوث، وتتيح تكرار طرح السؤال أو توضيحه ومناقشة المبحوث في حال أثار جوانب لم تتطرق إليها قائمة الأسئلة المقننة، وهي كذلك أداة تفاعلية توفر للباحث ملاحظة تعبيرات لغة الجسد وتقدير صدق المبحوث وغير ذلك. ولأن المقابلة الجماعية تمثل في العادة قيداً على حرية المبحوثين، وإجراؤها مسألة محفوفة بصعوبات كبيرة في الظروف الراهنة، فقد تم اختيار المقابلة الفردية، وبعد ذلك تم تصميم مقابلات مقننة بحسب الفئة المستهدفة في العينة وفي المقابلات الاستطلاعية، وساعد التقنين في تقليل حجم الإجابات العشوائية، والتركيز على الأسئلة الموجهة للحصول على المعلومات المفيدة لأغراض الدراسة.

ثالثاً: هيكل الدراسة

تنقسم الدراسة إلى سبعة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول:

وفيه تعمد الدراسة إلى وصف الظاهرة وصفاً عاماً من حيث حجمها، وتوزيعها الجغرافي، والأطراف التي تمارسها. وتقديم تحليل سياقي عام ومقتضب لاتجاهات ومؤشرات الوضع السياسي والاقتصادي وأوضاع حقوق الإنسان في اليمن في ظل الحرب، وتكوين إطار قانوني للدراسة بمراجعة واستعراض الأدبيات القانونية الدولية والمحلية الخاصة بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، علاوة على تعريف مفهومي الطفل والتجنيد وبعض الإشكالات النظرية المتصلة بهما، وإلقاء الضوء على الجهود الأممية للحد من هذه الظاهرة والاستجابات المحلية لها، علاوة تحديد الخصائص العامة للظاهرة من واقع عينة الدراسة.

المحور الثاني:

يتناول الأسباب المختلفة لتجنيد الأطفال في سياق النزاع، وتفسير تأثيراتها وأوزانها، والعلاقات المتبادلة بينها، وقياس الفروق الجوهرية بين أسباب التجنيد بالنسبة للريف والمدينة، وبالنسبة لأطراف النزاع التي تمارس تجنيد الأطفال.

المحور الثالث:

يتناول أنماط التجنيد وأنواعه وآلياته لدى مختلف الأطراف المجنِّدة، والأساليب المستخدمة في استقطاب الأطفال، والأشخاص المستخدمون في تجنيده، وطريقة إلحاقه بالجهة المجنِّدة.

المحور الرابع:

وتحلل فيه الدراسة العلاقة بين التجنيد والنزاع بصورة ديناميكية، وتناولاً للظاهرة باعتبارها جزءاً وظيفياً في «نظام» الحرب وعنصراً في هيكل علاقاتها وأهدافها، فتدرس المنحى التصاعدي لتجنيد الأطفال ومستوى الانخراط الفعلي للأطفال المجندين والمستخدمين ودلالة ذلك لأطراف النزاع، كما تدرس تأثير ديناميات النزاع على مواقف الأسرة من تجنيد الطفل ودلالة التغيرات في تلك المواقف نتيجة استمرار النزاع.

المحور الخامس:

ويتناول أنواع الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال المجندون وتوزيعها على الأطراف المجنِّدة، ومواقف الأسر من تلك الانتهاكات ودلالة تلك المواقف.

المحور السادس:

ويلقي الضوء على الآثار المباشرة لتجنيد واستخدام الأطفال بالنظر إلى بعض الخصائص العامة للظاهرة، ومن خلال الآثار المستنبطة من واقع عينة الدراسة.

المحور السابع:

وفيه يتم استشراف مستقبل ظاهرة تجنيد الأطفال والتنبؤ بمساراتها وأهم العوامل المؤثرة في تطورها.

ثم تصل الدراسة إلى تقديم النتائج العامة، والتوصيات والتدابير العملية التي يجدر الأخذ بها للحد من انتشار ظاهرة تجنيد الأطفال ومعالجة آثارها المستقبلية على المدى القريب، وإعادة إدماج الأطفال في المجتمع على المدى الطويل.

المحور الأول

الإطار القانوني لحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة

أولاً: تقدير عام لحجم الظاهرة في اليمن

تصل تقارير بعدد الأطفال المجندين والمستخدمين في النزاع باليمن إلى الآلاف معتمدة على المشاهدات والمعلومات والروايات التي يتداولها سكان محليون، ويرجح أنها تنطوي على مبالغات، ولدى العاملين في الهيئات والمنظمات المعنية بالطفولة وحقوق الإنسان في اليمن قناعة بأن المجندين الأطفال دون سن الثامنة عشرة يعدّون بالآلاف دون الحديث عن رقم محدد.

ورغم الجهود التي تقوم بها منظمات دولية ومحلية معنيّة برصد ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في اليمن وتوثيق الانتهاكات المصاحبة لها، فإن قدراً كبيراً من الغموض والتضارب يكتنف التقديرات الخاصة بأعداد الأطفال ضحايا التجنيد ما يحول دون التقدير الفعلي لحجم الظاهرة اعتماداً على تلك التقديرات»[3]. وقالت رافينا شمداساني المتحدثة الرسمية باسم المفوضية السامية لحقوق الإنسان إنه «من المرجح أن تكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير نظراً لرفض معظم الأسر الحديث عن تجنيد أطفالها خوفا من الانتقام»[4]. و ذكرت الأمم المتحدة أواخر العام 2017 أنها تحققت من تجنيد واستخدام (842) فتى وآخرين لم تتجاوز أعمارهم 11 عاماً[5]، وفي العام التالي انخفض العدد المتحقق منه بصورة غير طبيعية فلم يتجاوز (370) طفلاً، وبرر تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (2019) هذا الانخفاض بالتقييد الحاصل «لإمكانيات الوصول والقيود الأمنية المفروضة، وخوف الأهالي من العواقب التي قد تصيبهم في حال أقدموا على الإبلاغ، وحالات حرمان المراقبين من الحرية، كما أن تقرير الخبراء الدوليين التابع لمجلس الأمن والمعني باليمن أخفق في توثيق حالات إفرادية لمجندين أطفال، ومع ذلك أكّد انتشار ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن بصورة واسعة[6]. وذكر تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنه يقدر أن الأطفال المجندين في اليمن يشكلون ثلث القوات المتحاربة من جميع الأطراف[7].

وبحسب تقرير أممي بشأن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال بلغت حالات التجنيد الموثقة للأطفال خلال الفترة (أبريل/ نيسان -2013 ديسمبر/ كانون الأول 2018) في اليمن إلى 3034 حالة أمكن توثيقها بمساعدة منظمات محلية[8]. وجنّدت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 1940 من بين 3034 طفلًا خلال الفترة المشار إليها، أما الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً فمسؤولة عن تجنيد 274 طفلا[9]. ومارست الأطراف الأخرى في النزاع عمليات تجنيد أطفال متفرقة منها القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً، إضافة إلى تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة. ووفقاً للتقرير، تخلو التقارير الأممية من أي إشارة لعمليات تجنيد أطفال في صفوف الألوية العسكرية التابعة لقوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن. لكن التقرير أسوة بغيره من التقارير الرصدية قال إن «الواقع أدهى من ذلك نظراً لازدياد صعوبة الرصد في اليمن». أما على الصعيد المحلي فرصدت مواطنة لحقوق الإنسان 1117 حالة تجنيد أطفال خلال العام 2018 وفق ما ورد في تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام نفسه[10].

---

[3] تقرير الأمين العام، الأطفال والنزاع المسلح 2019، ص37.

[4] انظر الموقع الإلكتروني: https://news.un.org/ar/audio/2017/02/361632

[5] تقرير الأمين العام، الأطفال والنزاع المسلح 2018، ص36.

[6] التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير/ كانون الثاني 2019، ص62.

[7] انظر الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455

[8] انظر الموقع الإلكتروني: http://childrenandarmedconflict.un.org/2019/06/ultimately-only-peace

[9] انظر الموقع الإلكتروني: http://childrenandarmedconflict.un.org/2019/06/ultimately-only-peace

[10] مواطنة لحقوق الإنسان، تقرير حياة تذوي: حالة حقوق الإنسان في اليمن 2018، صنعاء: يوليو/ تموز 2013، ص56.

ومع الأخذ بالاعتبار صعوبات الرصد والتوثيق في الواقع العملي ينفسح المجال لتقديرات منطقية أوسع للحجم الفعلي المتوقع للظاهرة يصل بها إلى الآلاف، ورغم عدم الثقة الكاملة في دقة الأرقام التي تتحدث عنها تقارير غير رصدية لكنها تبدو الأقرب للصحة إجمالاً، كونها تتسق مع الواقع المأساوي للطفولة في ظل النزاع، ومع حالة الانهيار في الأوضاع الاقتصادية، واستمرار استهداف المنشآت التعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية.

ويُذكر أن أطراف النزاع والتنظيمات الدينية المتطرفة تستخدم الأطفال في القتال وفي مهام وأغراض أخرى أبرزها العمل في نقاط التفتيش والحواجز الأمنية، وحراسة المنشآت الحكومية، وتسيير الدوريات، وإمداد المواقع العسكرية بالماء والغذاء والمعدات، والقيام بالتجسس لمصلحة الجهة المجنِّدة.

ثانياً: الوضع الراهن للنزاع (ملامح واتجاهات عامة)

1 - الوضع السياسي

يطوي النزاع المسلح في اليمن عامه السادس دونما أفق حقيقي لتسوية سياسية تؤسس لسلام دائم، فالقليل من خطوات بناء الثقة التي تظهر في سياق النزاع، بما فيها العمليات المحدودة لتبادل الأسرى، ما تلبث أن تختفي خلف تصعيد عسكري جديد يقوّض الكثير من آمال السلام، ويزيد النزاع حدةً وتعقيداً، أما الثابت في النزاع فهو الكارثة الإنسانية التي تهدد بوضع اليمن على حافة مجاعة وشيكة.

في سبتمبر/ أيلول 2014، أدى استيلاء الحوثيين عل العاصمة صنعاء بالقوة المسلحة إلى تقويض العملية السياسية التي كانت تتجه بصعوبة صوب تنفيذ بعض مخرجات الحوار الوطني، ثم أخفق اتفاقٌ للسلم والشراكة وقّعته جميع القوى السياسية مع جماعة أنصار الله (الحوثيين) برعاية الأمم المتحدة في احتواء الموقف ومنع التصعيد. وفي فبراير/ شباط 2015 وصل التوتر الداخلي ذروته، فبينما كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) تتقدم عسكرياً صوب تعز وبعض المحافظات الجنوبية إثر فرضها السيطرة الكاملة على العاصمة صنعاء وضواحيها، تمكن الرئيس هادي من الإفلات من قبضتها واتجه مباشرة إلى مدينة عدن، ومنها وجه في مارس/ آذار 2015 دعوته للملكة العربية السعودية من أجل التدخل العسكري بالتزامن مع استمرار تداعي قواته وخسارتها السيطرة على المدينة.

في الخامس والعشرين من مارس/ آذار 2015، شنّ تحالف بقيادة السعودية والإمارات غارات جوية كثيفة على جماعة أنصار الله (الحوثيين) وحليفهم الرئيس السابق صالح، وتمكن خلال أسابيع قليلة من دحر جماعة أنصار الله (الحوثيين) من عدن ومناطق أخرى في الجنوب، غير أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) أعادت التموضع في مناطق استراتيجية على مقربة من الحدود الشطرية السابقة، وعززت سيطرتها على صنعاء ومناطق تواجدها الأخرى في الشمال، مستفيدة من تحالفها العسكري مع الرئيس السابق صالح وقواته، ومن تراجع العمليات العسكرية البرية للقوات التي يدعمها التحالف بقيادة السعودية والإمارات عقب سيطرته على عدن.

في هذا السياق أصدر مجلس الأمن قراره 2216 (أبريل/ نيسان 2015) طالباً من الحوثيين إنهاء ما وصفه القرار بالإجراءات الأحادية والتراجع عنها دون قيد أو شرط، بما في ذلك سحب القوات من جميع المناطق التي سيطروا عليها ومن ضمنها العاصمة صنعاء، والتخلي عن الأسلحة التي استولوا عليها من معسكرات الجيش، والتوقف عن ممارسة اختصاصات الحكومة الشرعية. وابتداءً من مايو/ أيار 2015 اتجه المجتمع الدولي للضغط على أطراف النزاع من أجل عقد مشاورات انطلاقاً من القرار 2216، فانعقدت مشاورات جنيف 1 (يونيو/ حزيران 2015) وجنيف 2 (ديسمبر/ كانون الأول 2015) بين الحكومة المعترف بها دولياً من جهة، ووفد جماعة أنصار الله (الحوثيين) وحليفهم الرئيس السابق صالح من جهة أخرى، لكن المشاورات أخفقت في التوصل إلى اتفاق، ليستمر النزاع بوتيرة عالية حتى منتصف العام التالي، حيث تمكنت الأمم المتحدة من خفض التصعيد، والتوصل إلى هدنة إنسانية طويلة وإقناع الأطراف المتنازعة بالمشاركة في مشاورات موسعة في الكويت (أبريل/ نيسان- أغسطس/ آب 2016).

لم يحالف الحظ مشاورات الكويت رغم الجهود الأممية والدولية المبذولة لإنجاحها، فانتهت كسابقاتها دون اتفاق، ليعقبها تصعيد غير مسبوق في النزاع، حيث اتجهت الأطراف المتنازعة نحو خيارات تصعيدية عسكرية وسياسية زادت من حدّته، فشرع التحالف بقيادة السعودية والإمارات ومعه الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في إجراءات حصار مطبق بدأ بإغلاق مطار صنعاء، وأعقبه التلويح بعمليات عسكرية باتجاه مدينة الحديدة الساحلية وميناؤها الاستراتيجي، علاوة على تكثيفه الحملة الجوية التي طالت مئات المدنيين الأبرياء. في المقابل، عززت جماعة أنصار الله (الحوثيون) تحالفها مع الرئيس السابق صالح، فأعلن الطرفان عن تشكيل مجلس سياسي أعلى وحكومة إنقاذ (أغسطس/ آب 2016) بالشراكة، في محاولة لخلق سلطة أمر واقع موازية لسلطة الحكومة المعترف بها دولياً، ما جلب للنزاع تعقيدات إضافية، فضلاً عن زيادة مستوى قصفها العشوائي لمدن آهلة بالسكان.

بموازاة ذلك التصعيد، اتجه النزاع بصورة أكبر نحو تحطيم أسباب البقاء الأساسية للسكان، فتفاقمت المعاناة الإنسانية للمواطنين، وانقطعت مرتبات الموظفين، وانتشرت الأوبئة، وتصاعدت موجات النزوح من مناطق الساحل الغربي بشكل خاص، وفي أواخر العام 2018 تضافرت مجموعة من العوامل العسكرية والسياسية إضافة إلى ضغط الملف الإنساني لتدفع بطرفي النزاع (الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة أنصار الله الحوثيون) إلى مشاورات جادة في ستوكهولم، وللمرة الأولى يتوصل الطرفان إلى اتفاق يضمن انسحابات متبادلة ومزمنة من موانئ الحديدة الثلاثة (ميناء الحديدة وميناءي الصليف ورأس عيسى) ومن المدينة نفسها، إضافة إلى إجراءات بشأن تبادل الأسرى، وفك الحصار عن مدينة تعز. ورغم تواصل الجهود الأممية طوال العام 2019 من أجل تنفيذ الاتفاق، ونجاح مجلس الأمن في تشكيل بعثة أممية لمراقبة وقف إطلاق النار ودعم تنفيذ اتفاق الحديدة (UNMHA)، ووضع نقاط مراقبة مشتركة للمراقبة على الأرض منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019،فقد تعذر تنفيذ الاتفاق بجميع محاوره، ولا تزال الحديدة التي تعدّ شريان حياة لما يقارب 80 % من السكان وكذلك للقاطنين في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) معرضة في أي لحظة لاندلاع مواجهات عسكرية كبيرة.

وفي يوليو/ تموز 2019 أعرب مسؤولون إماراتيون عن رغبة بلادهم بسحب قواتها من اليمن، فبدا أن النزاع يتجه نحو حل سياسي ممكن، وأن ثمة ترتيبات إقليمية ودولية يمكنها التعجيل بإنهاء النزاع، غير أن الإمارات التي سحبت ضباطها ومعداتها ومنصات الباتريوت التابعة لها من الساحل الغربي ومأرب، عززت بصورة متسارعة تواجدها في المحافظات الجنوبية لا سيما عدن، وأرسلت أفواجاً من الآليات والمعدات العسكرية

لحلفائها في المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات النخبة والأحزمة الأمنية، ليبدأ فصل جديد من حرب داخل الحرب، شنتها الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي ضد الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، وفي 29 أغسطس/ آب 2019 قصف طيران الإمارات الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً بينما كان يتأهب لاقتحام عدن من البوابة الشرقية عند نقطة العلم، فتراجع إلى محافظة شبوة المتاخمة لمأرب، معقل الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، والخاضعة فعلياً لنفوذ التجمع اليمني للإصلاح (حزب إسلامي يمثل امتداداً للإخوان المسلمين في اليمن) والذي تتهمه الإمارات بالإرهاب ولا تخفي عداءها المفرط له.

أمكن للمملكة العربية السعودية احتواء النزاع بين المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً والجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، وجَلب الطرفين لتوقيع اتفاق الرياض مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، والذي نص على انسحابات متبادلة تُمكّن الحكومة المعترَف بها دولياً من العودة إلى عدن بحماية قوات سعودية ولواء واحد من الحرس الرئاسي، إضافة إلى دمج قوات المجلس الانتقالي في الجيش والقوات الأمنية وإشراكه في تقاسم جديد للسلطة ينهي هيمنة التجمع اليمني للإصلاح عليها كما يطرح الانتقالي، ورغم أن الاتفاق حظي بمباركة دولة الإمارات إلا أن أياً من مضامينه وخطواته لم تنفذ بعد، باستثناء عودة جزئية للحكومة إلى عدن لتسيير بعض المهام كصرف المرتبات للموظفين والعسكريين في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. وفي المجمل لا تزال احتمالات استئناف المواجهات قوية وراجحة خاصة مع إصرار المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على انسحاب جميع وحدات الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً من أبين وشبوة الجنوبيتين، قبل المضي في خطوات تنفيذ الاتفاق، وهو ما ترفضه الحكومة المعترف بها دولياً بصورة قاطعة.

بعد الهجمات على منشآت النفط السعودية التابعة لشركة أرامكو في بقيق وهجرة خريص شرق السعودية في سبتمبر/ أيلول 2019، والتي تبنتها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، على الرغم أن البعض ما يزال يرى أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) لم يقوموا بهذا الهجوم، وإنما إيران أو حلفاؤها الآخرون، اتجهت السعودية بوساطات إقليمية ودولية لفتح قناة تفاوض غير رسمية مع جماعة أنصار الله (الحوثيين)، أسفرت اللقاءات غير المباشرة عن إيقاف الجماعة هجماتها الصاروخية وبالطائرات المسيرة على منشآت النفط والمواقع الحيوية داخل السعودية، فيما أطلقت الأخيرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 عشرات الأسرى من الجماعة، وسمحت باستئناف حركة الطيران من مطار صنعاء الدولي بصورة محدودة ولأغراض إنسانية باتجاه القاهرة وعمّان. مع ذلك استمر النزاع في اليمن، أما الملفات السياسية فما تزال عالقة، حيث تطالب جماعة أنصار الله (الحوثيون) بإيقاف جميع عمليات التحالف بقيادة السعودية والإمارات ضدها قبل أي حديث في مسألة الحكومة والترتيبات السياسية والأمنية، وترفض وضع علاقتها الاستراتيجية مع إيران على طاولة التفاوض، وفي الآونة الأخيرة سعت إلى تحسين موقفها العسكري على الأرض وتمكنت من خلال أيام قليلة من السيطرة على أراضٍ ومرتفعات شاهقة في جبهة نهم الواقعة شرق صنعاء (بداية يناير/ كانون الثاني 2020)، في محاولة لتأمين وجودها داخل صنعاء بصورة حاسمة، وتعزيز موقفها السياسي والتفاوضي.

2 - الوضع الاقتصادي

يواصل الاقتصاد اليمني تدهوره الحاد في ظل استمرار الحرب وغياب مؤشرات تسوية سياسية فعلية، ويأتي في مقدمة الأسباب المباشرة للانهيار المتسارع للاقتصاد اليمني توقف تصدير النفط والغاز، وانعدام

الاستثمار الخارجي وتراجع النشاط التجاري الداخلي، إضافة إلى ازدهار سوق المضاربة بالعملة الوطنية. وطبقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) نهاية سبتمبر/ أيلول الفائت خسر الاقتصاد اليمني 89 ملياراً من نشاطه الاقتصادي منذ بداية الحرب، وأعاق النزاع كافة أوجه التنمية في اليمن، ويتوقع التقرير أن يستمر ذلك عقدين قادمين على الأقل نتيجة التدمير الشامل للبنى التحتية[11].

منذ عام 2014، توقع التقرير ارتفاع معدل الفقر إلى ٪75 في نهاية عام 2019 من ٪47 قبل النزاع. إذا استمر القتال حتى عام 2022، توقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيش أكثر من ٪79 من سكان اليمن تحت خط الفقر[12]. وبفعل التضخم في أسعار السلع والمنتجات الغذائية، وانعدام فرص العمل، واستمرار انقطاع المرتبات أصبح تدبر سبل العيش وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المطلوبة للبقاء نضالاً يومياً يخوضه اليمنيون بعنفوان تحت تهديد مجاعة وشيكة.

ومع بداية العام 2019 وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 20 مليون شخص، منهم 10 ملايين شخص يعانون من الجوع، ويفتقر 17.8 مليون شخص إلى المياه الصالح للشرب والصرف الصحي، و19.7 مليون شخص إلى الرعاية الصحية الكافية[13]، فيما وصل عدد المشتبه في إصابتهم بالكوليرا إلى 460000 حالة[14]. وبينما تزداد الحالة الإنسانية سوءاً شهد العام 2019 انخفاضاً ملحوظاً في مستوى وفاء المانحين بالتزاماتهم المالية تجاه الاحتياجات الإنسانية العاجلة في اليمن، وفي أغسطس/ آب الماضي حذرت الأمم المتحدة من توقف 22 برنامجاً للمساعدات في اليمن بسبب عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم.

وأخفق طرفا النزاع الأساسيان (الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة أنصار الله الحوثيون) في تبني حلول اقتصادية مؤقتة تسهم في تخفيف معاناة السكان، كالآلية المقترحة من الأمم المتحدة لدفع مرتبات الموظفين الحكوميين (مليون ونصف موظف تقريباً انقطعت مرتباتهم منذ العام 2016)، وتأمين السلع الغذائية الأساسية من عائدات موانئ الحديدة الثلاثة. ولدى فريق الخبراء الدوليين والإقليميين بشأن اليمن التابع لمجلس حقوق الإنسان (GEE) شكوك قوية بأن أطراف النزاع تستخدم التجويع كوسيلة حرب[15]، خاصة مع مواصلتها استهداف مرافق البنية الخدمية الأساسية للسكان، وإعاقة مرور الإغاثة الإنسانية.

وأدت التدابير الاقتصادية التي اتّخذها الطرفان إلى مفاقمة معاناة السكان في الكثير من الأحوال، فقد عقّد قرار صادر عن اللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة عمليات استيراد النفط ومشتقاته من قبل تجار في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، ونجم عن تأخير سفن الوقود ومنع دخولها موانئ الحديدة من قبل التحالف أزمات متكررة في المشتقات النفطية ذات تأثيرات سلبية على قطاعات حيوية كالصحة، فيما أسهم استحداث جماعة أنصار الله (الحوثيين) نقاط جمارك داخلية في إب وذمار وصنعاء في رفع أسعار السلع الأساسية. وأدى التلاعب بقوائم المستفيدين من المساعدات الغذائية في تعليق برنامج الغذاء

[11] انظر الموقع الإلكتروني: https://www.ye.undp.org/content/yemen

[12] المرجع نفسه.

[13] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية (2019) اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرابط: http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/publications/country-specific/yemen-2019

[14] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن، تقرير بالنتائج التفصيلية التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن، سبتمبر/ أيلول 2019، ص254.

[15] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبتمبر/ أيلول 2019، ص255.

العالمي (يونيو/ حزيران 2019) توزيع المساعدات في المناطق الخاضعة للحوثيين لعدة أشهر، ونجم عن ذلك حرمان مئات الأسر من الحصول على المساعدات.

وتسبب استيلاء المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على العاصمة المؤقتة عدن (أغسطس/ آب 2019) في إضعاف قدرة البنك المركزي اليمني على تحقيق استقرار سعر الصرف وتوفير السيولة المطلوبة للقطاع المصرفي المكون من 17 بنكاً حكومياً وأهلياً، ومن غير المتوقع أن يتغلب بشكل كلي البنك الذي نقل نشاطه إلى عدن في سبتمبر/ أيلول 2016 على الاختلالات التي يعاني منها دون وجود اتفاق سياسي شامل مع الانفصاليين في الجنوب (المجلس الانتقالي الجنوبي) وجماعة أنصار الله (الحوثيين) الذين سيطروا على البنك في صنعاء.

3 - الانتهاكات وأوضاع حقوق الإنسان

بحلول نهاية العام 2018، ووفقاً للأمم المتحدة التي تحققت أن عدد ضحايا النزاع في اليمن بلغ 6872 قتيلاً و10768 جريح، وقد سقط أغلب الضحايا بسبب الغارات الجوية للتحالف تليها هجمات جماعة أنصار الله (الحوثيين)[16]. ومن بين المواقع التي استهدفتها غارات التحالف بقيادة السعودية والإمارات مدارس ومستشفيات ومنازل وأهداف مدنية أخرى، أما جماعة أنصار الله (الحوثيون) فقد سقط العشرات من المدنيين بينهم أطفال نتيجة قصفها العشوائي لأحياء سكنية مكتظة، ومواصلة زرعها الألغام المضادة للأفراد والآليات في مناطق متفرقة من البلاد. ووثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان حوالي 52 واقعة انفجار ألغام في تسع محافظات خلال العام 2018، تعد جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولة عن 49 واقعة منها، حيث تسببت في مقتل 60 مدنياً، بينهم ثمان نساء و26 طفلاً، وجرح ما لا يقل عن 51 آخرين، بينهم 12 امرأة و 21 طفلاً[17].

وأسهم الإفلات من العقاب في استمرار الانتهاكات الجسيمة بما فيها التي قد ترقى إلى جرائم حرب كالهجمات ضد أهداف مدنية وقصف الأحياء السكنية، وخلص فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين إلى أن حكومات اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وكذا جماعة أنصار الله (الحوثيين) واللجان الشعبية التابعة لهم استفادوا من «غياب المساءلة» حول انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولم تقم الأطراف المتحاربة بعمل تحقيقات موثوقة في انتهاكات قواتها باعتبارهم ملزمين بذلك بموجب قوانين الحرب[18].

في الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول 2017 إلى سبتمبر/ أيلول 2018 تحققت الأمم المتحدة من 2367 انتهاكاً جسيماً بحق الأطفال من جميع أطراف النزاع، من بينها 1843 حالة قتل وتشويه لفتيان وفتيات، وأشار تقرير الخبراء الدوليين والإقليميين إلى عدد غير محدد من الأطفال تعرضوا للاحتجاز بدعوى ارتباطهم المزعوم ببعض تلك الأطراف، وآخرين تعرضوا لاغتصاب وعنف جنسي[19].

[16] انظر الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325751

[17] مواطنة لحقوق الإنسان، تقرير حياة تذوي: حالة حقوق الإنسان في اليمن 2018، صنعاء: يوليو/ تموز 2013، ص50.

[18] انظر الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325751

[19] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبتمبر/ أيلول 2019، ص239.

وتسبب النزاع في استمرار تدفق أعداد كبيرة من النازحين الذين وصل عددهم بنهاية العام 2019 إلى 3.6 مليون شخص أغلبهم من النساء والأطفال، مع وجود 1.28 مليون عائد من النازحين[20]، ونزح هرباً من المعارك والأعمال الانتقامية المصاحبة لها أو فقدان سبل العيش 328.182 ألف شخص خلال الفترة 1 يناير/ كانون الثاني – 27 يوليو/ تموز 2019[21].

وشهدت أوضاع حقوق الإنسان تدهوراً متزايداً خلال سنوات النزاع في ظل اضمحلال سيادة القانون وغياب المساءلة، فقد مارست جميع الأطراف الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري وسوء المعاملة بما في ذلك العنف الجنسي، وقامت باحتجاز عشرات النشطاء والصحفيين، وتشديد القيود على حرية التعبير. وتعرض عاملون في المجال الطبي وموظفو الإغاثة الإنسانية للاستهداف، كما أزهقت أعمال القنص أرواح العشرات من المدنيين، ونفذت بعض أطراف النزاع إعدامات متكررة خارج نطاق القانون.

كما أغلقت الأطراف المتحاربة العديد من المنشآت الحيوية أو حاصرتها. تتضمن الأمثلة على ذلك مطار صنعاء الدولي الذي لا يزال مغلقاً أمام حركة الملاحة الجوية من قبل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وبينما تحاصر قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) مدينة تعز وتقطع طرقات ريفها الجنوبي، فرضت قوات العمالقة الموالية للحكومة المعترف بها دولياً حصاراً خانقاً على مديرية الدريهمي التابعة لمحافظة الحديدة، ولا تزال مطاحن البحر الأحمر التي تحوي 51000 طن من الحبوب يكفي لإطعام 3.7 مليون شخص لشهر واحد مغلقة ومعرضة للتلف[22]، بسبب عدم اتفاق طرفي النزاع على طريقة إخراجها وخطة توزيعها بإشراف برنامج الأغذية العالمي.

ثالثاً: الأساس القانوني الدولي لحظر تجنيد الأطفال

أوائل عشرينيات القرن الماضي تبلور اتجاه دولي للمطالبة بإغاثة الأطفال وتجنيبهم ويلات الحروب، كانت آثار الحرب العالمية الأولى لا تزال ماثلةً للعيان، وأزيح الستار حينها عن آلاف القصص لمدنيين من بينهم أطفال قضوا نحبهم تحت القصف والمعارك أو نتيجة الجوع والحصار دون أن تمتد إليهم يد العون. لقد صُدم الضمير العالمي بهول ما لحق بالطفولة من آثار كارثية نتيجة الحرب، وتنبه إلى حالة الفراغ الحقوقي الدولي فيما يتصل بقضايا الطفل وما ينبغي أن يحصل عليه من حقوق، وخلال وقت قصير تشكلت منظمات طوعية غير حكومية معنية بإغاثة الأطفال في أنحاء متفرقة من أوروبا، وأدمجت هيئات أخرى كانت قائمة آنذاك مهمة إغاثة الأطفال أثناء النزاعات ضمن أنشطتها، ومن تلك الهيئات رابطة جمعيات الصليب الأحمر، وصندوق إنقاذ الطفولة، والاتحاد الدولي لإغاثة الأطفال الذي اقترح إعلانا مقتضباً لحقوق الطفل تبنته عصبة الأمم في سبتمبر 1924 سُمّي إعلان جنيف لحقوق الطفل. بدون مقدمات خاطب الإعلان ضمير الإنسانية العالمي وحثّها على تقديم خير ما عندها للطفل بعيداً عن كل اعتبار، وسعى حثيثاً لإرساء أسس عالمية بشأن أولوية تقديم المعونة للطفل واختصاصه بالإغاثة والمساعدة في الظروف القاهرة وأثناء النزاعات. لقد أسس الإعلان بمواده الخمس المقتضبة جداً لحقبة جديدة بمقاييس ذلك العصر وبذر بذور وضعت قواعد عالمية للحقوق الأساسية للطفل.

[20] انظر الموقع الإلكتروني: http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/about-us/iom/

[21] المنظمة الدولية للهجرة في اليمن: مصفوفة التتبع السريع لحركة النزوح، يوليو/ تموز 2019، على الرابط: www.displacement.iom.int/yemen

[22] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبتمبر 2019، ص272.

عقب حرب عالمية ثانية شهدت فصولاً أكثر دموية، أنشأت الأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول 1946 اليونسف بغرض توفير الغذاء والرعاية الصحية للأطفال المتضررين من الحرب، ومنذ ذلك الوقت تبذل اليونسف جهوداً كبيرة ومستمرة لرعاية الطفولة حول العالم، وتسهم بدور فاعل في تطوير القوانين والصكوك الدولية الخاصة بالحماية القانونية للأطفال، وحثّ الحكومات الوطنية على وضع ضمانات قانونية وتدابير حماية ملائمة. وفي ديسمبر/ كانون الأول 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي يتضمن تأكيداً على ما تضمنه إعلان جنيف من مبادئ وحقوق خاصة برعاية ومساندة الطفولة، كما شدّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الطفل في الرعاية والمساندة الخاصتين ليصبح حقاً على الجميع في مطلق الأحوال (المادة 25). وفي الحقيقة يعدّ الإعلانان (إعلان جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان) اللبنة القانونية الأولى التي استندت إليها حركة المطالبة بحقوق الطفولة بعد حربين عالميتين مدمّرتين، والتي سينطلق منها العالم لتوفير الحماية القانونية للطفل ورعاية مصالحه الفضلى.

1 - إعلان حقوق الطفل

في العشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني 1959 أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا لحقوق الطفل نص على مبدأ الحماية القانونية وأقرّ للطفل بالمركز القانوني وأهلية التمتع بالحقوق الواردة في الإعلان، بما في ذلك التمتع بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال، ودعا الإعلان جميع الحكومات والمنظمات –كما الآباء والأمهات- للاعتراف بتلك الحقوق وضمان مراعاتها عبر تدابير تشريعية وأخرى حقوقية وتوعوية.

لم يحظر الإعلان تجنيد الأطفال، واكتفى بالنصّ على عدم جواز استخدام الطفل قبل بلوغه السن الأدنى الملائم وفق ما وضعت الدولة في أي أعمال تؤذي صحته أو تعليمه أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الروحي، كما لم يحدد الإعلان سناً معينة للطفولة، وعرّف الطفل بخصائصه كإنسان يتميز بعدم النضج الجسدي والعقلي، ما قلل من فرص الالتزام بمبدأ الحماية القانونية للطفل في الواقع الدولي، فعدم التحديد العمري للطفل ترك غموضاً حول من هم الأشخاص المتمتعون بالحقوق الواردة في الإعلان على وجه اليقين، وتطلب التغلب على هذا الغموض وردم الفجوة القانونية في الإعلان مزيداً من الوقت والجهد.

2 - البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لاتفاقيات جنيف (1977)

يمثل البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لاتفاقيات جنيف (1977) الأساس القانوني لحظر تجنيد الأطفال بصورة قانونية صريحة ومباشرة، فقد دعا البروتوكول الأول الأطراف المتنازعة إلى عدم إشراك الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية المباشرة، ونصّ البروتوكول الثاني الذي ينطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية على عدم جواز تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة. ولكن، عوضاً عن عدم تقديم البروتوكولين تعريفاً عمرياً للطفل، فقد ركز على تجنيد البالغين سن الخامسة عشرة، ولم يحظر البروتوكول الأول مشاركة الأطفال في الأعمال العدائية غير المباشرة في النزاعات الدولية المسلحة، أما النزاعات المسلحة غير الدولية فإن الحظر شمل بموجب البرتوكول جميع أنواع المشاركة.

3 - اتفاقية حقوق الطفل (CRC)

للمرة الأولى تبنت اتفاقية حقوق الطفل التي صاغتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف) في 1989 تعريفاً قانونياً عالمياً واضحاً للطفل، فعرفت المادة الأولى من الاتفاقية الطفل بأنه «أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».

ونصت الفقرة الثانية من المادة (38) على أن «تتخذ الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب»، وبالتالي فالاتفاقية لم تخرج عن مضمون البروتوكولين الإضافيين في حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة. وقد أثار عدم تطابق سن الطفل –بحسب التعريف الوارد في الاتفاقية أي تحت سن 18 عاماً- مع سن حظر التجنيد (أولئك الذين تحت 15 عاماً) في العمليات القتالية المباشرة خلافات قوية في حينه، كحقيقة لعدم حظر اتفاقية الطفل المشاركة المباشرة للأطفال في العمليات القتالية. وتحفظت تلك الدول وكذا الإعلان على نص المادة (38) مطالبة أن يكون الحد الأدنى لسن التجنيد 18 عاماً بدلاً من 15عاماً. ومطالبة أيضاً بحظر المشاركة المباشرة للأطفال في العمليات القتالية.

لقد تأكد حتى ذلك الوقت مبدأ حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في القتال المباشر، وأحيط بالمزيد من الحماية القانونية، فعدّه نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (1998) جريمة حرب. غير أن النضال الدولي استمر من أجل رفع الحد الأدنى لسن التجنيد، وحظر الاستخدام غير المباشر للأطفال في النزاعات المسلحة، وعدم التفريق بين التجنيد الطوعي والإجباري.

4 - البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية حقوق الطفل

بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (25 مايو/ أيار 2000) بشأن انخراط الأطفال في النزاع المسلح رفعت الدول المصادقة على البروتوكول (وعددها 170 دولة) الحد الأدنى لسن التجنيد الإلزامي والمشاركة في أعمال القتال إلى 18 عاماً، وتسمح الدول بالتجنيد الطوعي دون سن 18، بما يحافظ على الضمانات التي تؤكد أن يكون التجنيد طوعياً حقاً، وأن يتم ذلك بموافقة مستنيرة من الأوصياء القانونيين على الطفل، وأن يكون الطفل على علم تام بالواجبات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، ويوفّر الطفل دليلاً موثوقاً به عن العمر. وقد مُنعت الجماعات المسلحة بالكامل من تجنيد أو استخدام أي شخص في الأعمال القتالية يقل عمره عن 18 عاماً.

كما تعهدت الأطراف الفاعلة في ميدان حماية الأطفال وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف) والصناديق والوكالات الدولية المتخصصة وبعض الدول والمنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية في مبادئ باريس(2007) «ببذل قصارى جهودها من أجل رفع السن الأدنى للتجنيد أو الاستخدام إلى 18 سنة وذلك كيفما كانت الظروف»[23].

[23] مبادئ باريس (قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فبراير/ شباط 2007م، ص9.

لقد أثمر هذا التوجه في نهاية المطاف إجماعا قانونياً دولياً واسعاً بشأن حظر تجنيد أو استخدام أي شخص دون سن الثامنة عشرة من عمره، سواء كان التجنيد «حالياً أو في الماضي، من قبل قوة مسلحة [نظامية] أو جماعة مسلحة، أياً كانت المهام التي اضطلع بها، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الأطفال والأولاد والبنات المستخدمون كمحاربين أو طهاة أو حمالين أو سعاة أو جواسيس أو لأغراض جنسية. ولا يقصد بها فقط الأطفال المشاركون أو الذين سبق أن شاركوا مباشرة في الأعمال القتالية»[24]. وعرفت مبادئ باريس التجنيد بأنه «تجنيد الأطفال أو تعبئتهم الإلزامية والجبرية والطوعية في أي نوع من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة».

رابعاً: حظر تجنيد الأطفال في القانون اليمني

صادقت الجمهورية اليمنية على اتفاقية حقوق الطفل في أبريل/ نيسان 1991، وعلى البروتوكول الاختياري المتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة في 2007، وتدعم اليمن التزامات باريس الخاصة بالقواعد التوجيهية لحظر تجنيد الأطفال، كما وقعت على نظام روما الأساسي في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2000 دون المصادقة عليه. ووفقاً لنص القانون اليمني رقم 67 لسنة 1991 فإن الحد الأدنى للتجنيد والاستخدام الإلزامي أو الطوعي في القوات اليمنية المسلحة هو بلوغ سن الثامنة عشرة من العمر.

وأوجبت المادة (149) من القانون رقم 45 بشأن حقوق الطفل الصادر في العام 2002 على أجهزة الدولة احترام قواعد القانون الدولي المنطبق عليها في المنازعات المسلحة ذات الصلة بالطفل، وتقديم الحماية القانونية للأطفال وعدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سن الثامنة عشرة أو إشراكه في الحرب إشراكاً مباشراً. ويعرف القانون اليمني الطفل بأنه «كل إنسان لم يتجاوز ثمانية عشرة سنة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك» (مادة 2)، أما سن الرشد فحددته المادة (59) بأنه خمس عشرة سنة كاملة إذا بلغها الشخص متمتعاً بقواه العقلية رشيداً في تصرفاته.

ويؤخذ على القانون اليمني أن حظر تجنيد الأطفال بموجب نص المادة (149) اقتصر على المشاركة المباشرة في العمليات القتالية، إضافة إلى ثغرة قانونية أخرى تتعلق بتحديد سنّ الطفل الذي يحظر تجنيده، وتذكّر تماماً بالغموض الذي يكتنف اتفاقية حقوق الطفل بشأن استثناء الأطفال البالغين سن الرشد من حظر التجنيد. علاوة على ذلك لم ينص القانون اليمني على أولوية المساندة والإغاثة وحماية الأطفال في أوقات النزاع، ولم يتضمن أي عقوبات رادعة بحق من يمارس تجنيداً للأطفال سواء كان فرداً أم جماعة، أو ينشئ آليات وطنية لمنع تجنيد الأطفال والمساءلة على الانتهاكات، أو يتناول قضايا مهمة مرتبطة بحظر التجنيد ومعالجة آثاره كالتأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتضررين.

[24] المرجع السابق، ص10.

خامساً: حظر تجنيد الأطفال في الممارسة: الجهود الأممية والاستجابات المحلية

تعززت جهود الأمم المتحدة المرتبطة بقضية تجنيد الأطفال في اليمن منذ العام 2005، وذلك في إطار التوجه الأممي لتفعيل الآلية الدولية الخاصة برصد الانتهاكات والإبلاغ عنها التي أنشأها قرار مجلس الأمن (2005/1612)، والمعنية بمتابعة وتقييم التزام الحكومات بالاتفاقات ذات الصلة، وما تقوم به من جهود عملية لإنهاء وتسريح الأطفال المجنّدين وإعادة دمجهم ومنع الانتهاكات على الصعد الوطنية.

في ظل سياسة الإنكار التي اتبعتها الحكومة لأعوام لم تتمكن الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الأطفال من تحقيق إنجاز يُذكر في ملف تجنيد الأطفال في اليمن، ومع اندلاع موجة الاحتجاجات ضد نظام الرئيس السابق صالح في فبراير/ شباط 2011 بدأت القبضة الحكومية على الملف تتراخى نوعاً ما، وساعد سياق الأزمة السياسية والسيولة الإعلامية وحراك المجتمع المدني في الكشف عن معلومات مهمة بخصوص ظاهرة تجنيد الأطفال لدى الحكومة والقوى الأخرى جماعة أنصار الله (الحوثيون). وفي تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح للعام 2012 أدرج الأمين العام للأمم المتحدة القوات الحكومية اليمنية في قائمة الدول التي تجنّد الأطفال وتستخدمهم في النزاع إضافة إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) وتنظيم أنصار الشريعة.

نجح مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد بين القوى والفصائل السياسية اليمنية (مارس/ آذار -2013 يناير/ كانون الثاني 2014) في إدماج ملف تجنيد الأطفال ضمن قضايا الحوار ومسائله الحقوقية، ونصّت مخرجاته على تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة[25]، تعبيراً عن حالة اعتراف وطنية بالمشكلة وأبعادها في لحظة كان يفترض أن ترسم مسار المستقبل السياسي للبلد. في فبراير/ شباط 2014 أصدر مجلس الأمن قراره (2014/2140) بخصوص الأوضاع السياسية في اليمن والترحيب بنتائج مؤتمر الحوار الوطني، معرباً عن قلقه من مواصلة الجماعات المسلحة والقوات الحكومية اليمنية تجنيد الأطفال واستخدامهم بما يخالف القانون الدولي الواجب التطبيق[26]. ودعا القرار الحكومة إلى توقيع وتنفيذ خطة ملزمة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة اليمنية، كما حثّ الجماعات المسلحة على السماح لموظفي الأمم المتحدة الوصول إلى مناطق سيطرتها وتسهيل أعمال الرصد والإبلاغ.

بالفعل وقّعت الحكومة اليمنية مع الأمم المتحدة خطة العمل التي دعا إليها مجلس الأمن في مايو/ أيار 2014، والتزمت بموجب الخطة بإصدار ونشر أوامر عسكرية تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم تحت سن الثامنة العشرة، والتحقق من دعاوى التجنيد في صفوفها ومساءلة المسؤولين عنها، وتيسير وصول الأمم المتحدة للرقابة على الإنجاز، إضافة إلى القيام بمواءمة التشريعات الوطنية مع الأعراف والمعايير الدولية التي تحظر تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح[27]. في المقابل تعهدت الأمم المتحدة بدعم تنفيذ الخطة وعمليات إعادة الإدماج، وحذف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً من قائمة الأمين العام في حال نفذت الحكومة الخطة.

[25] وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعا، 2014-2013، ص74.

[26] قرار مجلس الأمن (2140) في 26 فبراير/ شباط 2014.

[27] انظر الموقع الإلكتروني: https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/

في الواقع لم تدخل الخطة حيز التنفيذ الفعلي بسبب عدم تقيد الحكومة ببنود الاتفاق، وذكر تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين بشأن اليمن التابع لمجلس حقوق الإنسان (GEE) أنه لم يتلقَّ إلا القليل من المعلومات عن إجراءات فعلية مباشرة اتخذتها الحكومة والقوات التابعة لها والجماعات المسلحة لضمان تسريح الأطفال، وقال التقرير «إن التدبير الوحيد الذي يدركه الفريق هو أنه في بعض الحالات، وبعد أن تم أسر أطفال شاركوا في أعمال عدائية، يقال أنه بموافقة مسبقة من والديهم، قامت القوات المسلحة اليمنية بإرسال هؤلاء الأطفال إلى مركز أُنشئ من قبل منظمة غير حكومية من أجل إعادة تأهيل الجنود الأطفال في مدينة مأرب»[28].

علاوة على ذلك اتّسم نهج الحكومة بالبطء الشديد على صعيد اتخاذ القرارات والإجراءات الشكلية المهيئة لعملية التنفيذ، فلم تصدر توجيهات نائب القائد العام للقوات المسلحة اليمنية إلى الوحدات العسكرية بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم والإبلاغ عن الانتهاكات بموجب البند الثاني من الخطة سوى في مارس/ آذار 2018، وبعد قرابة ثلاثة أعوام من توقيع الخطة، أي في العام 2017، صدر مرسوم رئاسي بتنظيم عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وهي لجنة مشكلة منذ العام 2012 أصبحت بموجب المرسوم مرتبطة مباشرة برئيس الجمهورية وترفع تقاريرها إليه، ويفترض أن تقوم بأعمال التحقيق في الانتهاكات وإحالتها إلى السلطة القضائية. ورغم أن فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن وصف تقارير اللجنة الوطنية (مقرّها في عدن) حول الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني المرتكبة من جميع أطراف النزاع بأنها أصبحت «أكثر توازناً بمرور الوقت»[29]، إلا أن اللجنة باعتبارها جزءاً من الهيكل الحكومي المرتبط مباشرة بالرئيس لا تزال غير قادرة على تحقيق الحيادية والفاعلية المطلوبة في أنشطتها.

بالنسبة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) تشير المعلومات إلى استمرار وتصاعد عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم بوتيرة عالية في صفوفها، ورغم أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) لم توقع أي خطة عمل بشأن إنهاء تجنيد الأطفال في صفوفها، إلا أن قرار مجلس الأمن (2015/2216) طالبها بالقيام فوراً ودون قيد أو شرط بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفها[30]، وذلك ضمن التدابير التي نص عليها القرار المذكور بالامتناع عن تقويض مسار العملية السياسية في اليمن.

سبق للجماعة أن تعهدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 خلال اللقاء بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاع المسلح ليلى زروقي بتسريح الأطفال دون سن الثامنة عشرة من صفوف قواتها[31]، وزعم مسؤولوها أنهم أعطوا في الآونة الأخيرة تعليمات بعدم تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً[32]، ورغم ذلك لم يحدث شيء على الأرض، ولا تزال الجماعة أكثر أطراف النزاع تجنيداً واستخداماً للأطفال بحسب تقارير الأمين العام والهيئات الدولية المعنية بحقوق الأطفال.

[28] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبتمبر/ أيلول 2019، ص 238-237.

[29] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبتمبر/ أيلول 2019، ص304-303.

[30] قرار مجلس الأمن (2216) 14 أبريل/ نيسان 2015.

[31] انظر الموقع الإلكتروني: https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/

[32] التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبتمبر/ أيلول 2019، ص338.

سادساً: تحليل بيانات عينة الدراسة

يستعرض هذا المحور البيانات الأساسية لعينة الدراسة وخصائصها وفقاً لعدد من المتغيرات كالنوع والتعليم وحمل السلاح ومصدر دخل الأسرة وغيرها، ويمكن من خلال تلك الخصائص الوقوف على الاتجاهات العامة لظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع في اليمن، والتعرف على طبيعتها وبعض محدداتها.

1 - تجنيد الأطفال بحسب النوع الاجتماعي

شكل (2) توزيع العينة بحسب النوع الاجتماعي

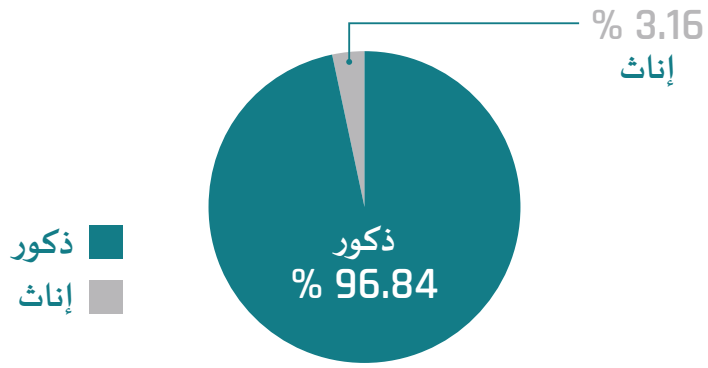

يتركز التجنيد في سياق النزاع في اليمن على الأطفال الذكور فيما يسجل تجنيد الإناث معدلاً منخفضاً جداً مقارنة بالذكور، ويبدو أن التقاليد الاجتماعية والتصورات التقليدية الخاصة بدور المرأة في المجتمع تحدّ كثيراً من تجنيد الإناث أو الفتيات، ومع ذلك يلاحظ وجود ميل متزايد لدى بعض أطراف النزاع لكسر هذا القيد الاجتماعي من خلال السعي لتجنيد نسبة أكبر من الفتيات واستخدامهن في النزاع، ويكاد ينحصر التجنيد المحدود للفتيات في الأعمال غير القتالية، مع محاولة إكسابهن خبرات استخدام السلاح أو التعامل معه. عدا ذلك يشمل تجنيد الفتيات بعض المهام الأمنية أو التجسس في الأوساط النسائية والأسرية لمصلحة الجهة المجنِّدة، إضافة إلى استخدامهن في الطهو وغسل الملابس ومداواة الجرحى وغيرها. وبالمجمل تظل ظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع في اليمن مرتبطة بصورة شبه كلية بالأطفال الذكور.

2 - العمر التقريبي للطفل عند التجنيد

شكل (3) توزيع العينة بحسب العمر التقريبي للطفل عند التجنيد

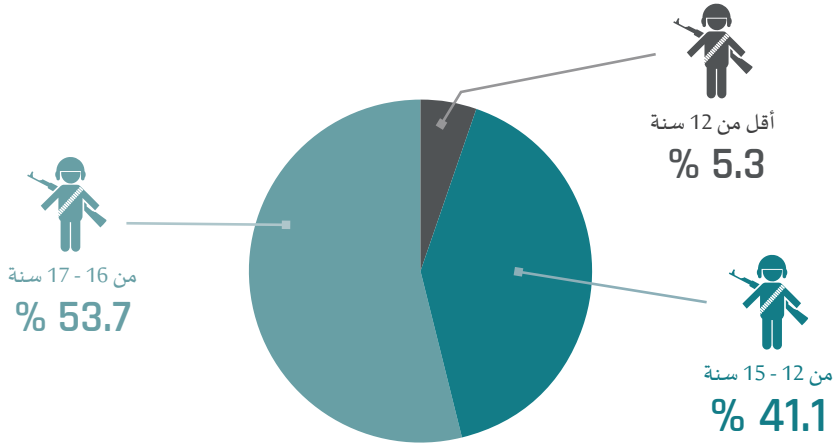

تقع النسبة الأكبر من المجنَّدين الأطفال بين سن 16 عاماً و17 عاماً أو ضمن الشريحة العمرية 15 إلى ما دون 18 عاماً، وعادة ما ينظر العديد من أفراد المجتمع إلى هذه الشريحة العمرية كفئة تخطّت عتبة الطفولة وصارت قادرة على تحمل المسؤولية، وهذه النظرة الاجتماعية عادة ما تضغط على الطفل وتلهب شعوره بالمسؤولية تجاه أسرته الفقيرة في سن مبكرة، أو تدفعه للتأقلم مع التصورات الرائجة عن الرجولة في مجتمعه والسعي لتحقيق المتوقع والمطلوب منه اجتماعياً، وقد يجد في التجنيد فرصة لتحقيق كل ذلك. من جهة ثانية، تستهدف أطراف النزاع هذه الشريحة العمرية بصورة أساسية لاستقطاب مقاتلين جدد أو أطفال يؤدون مهامّ أمنية ومهام أخرى، فيما الأطفال ضمن الشريحة العمرية الأدنى (وهم الأحداث أقل من 12 عاماً) غالباً لا يصلحون للانخراط في تلك الأعمال، فكلما اتجه عمر الطفل نحو الأسفل قلت نسبة التجنيد لضعف الجدوى منه بنظر الجهات المجندة. إضافة إلى أن الرعاية والرقابة الأسرية تكون أقوى بالنسبة للشريحة العمرية الأصغر من الأطفال، والتي لا تظهر لديها علامات الشخصية المستقلة بخلاف الأطفال في الشريحة العمرية الأعلى التي قد تصعب السيطرة عليها نتيجة الميل للتفكير المستقل بمعزل عن الأسرة.

3 - الوضع التعليمي للطفل قبل التجنيد

جدول (2) توزيع العينة بحسب الوضع التعليمي للطفل قبل التجنيد

الوضع التعليمي	النسبة
المرحلة الأساسية	% 29.5
المرحلة الإعدادية	% 52.6
المرحلة الثانوية	% 8.4
لم يلتحق بالدراسة	% 9.5
الإجمالي	**% 100.0**

توجد أعلى نسبة تجنيد للأطفال بين أولئك الملتحقين بالمدرسة، وما يفسر ذلك هو شيوع التعليم المدرسي قبل الحرب بصرف النظر عن جودته في الريف والمدن، إضافة إلى الأنشطة التجنيدية التي تستهدف طلاب المدارس. ويلاحظ أن التجنيد يتركز على الأطفال في المرحلة الدراسية الإعدادية، وهي المرحلة التي يبلغها الأطفال اليمنيون في العادة عند سن الثالثة عشرة إلى الخامسة عشرة كون السنّ الرسمي للالتحاق بالدراسة هو السابعة، إضافة إلى تأخر الالتحاق بالمدرسة فوق سن السابعة –خاصة في الأرياف- أو التعثر في الصفوف الدراسية الأولى، وعليه فأغلب الأطفال المجندين في المرحلة الإعدادية ونهاية المرحلة الابتدائية هم ممن بلغ سن الخامسة عشرة أو تجاوزها قليلاً للعوامل المذكورة.

4 - عمل الطفل قبل التجنيد

جدول (3) توزيع العينة بحسب عمل الطفل قبل التجنيد

عمل الطفل المجند	النسبة
مزارع	% 10.5
بائع	% 6.3
عامل	% 14.7
لا يعمل	% 68.4
الإجمالي	**% 100.0**

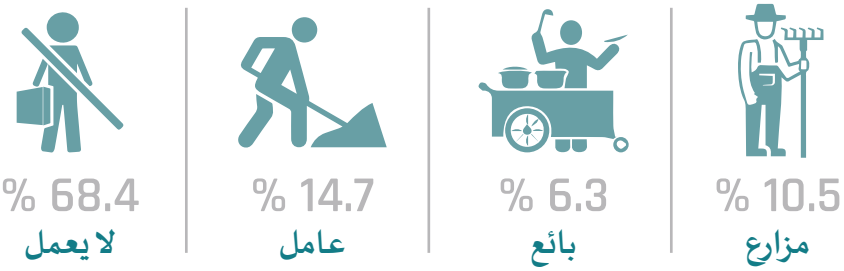

ترتفع بشكل كبير نسبة التجنيد بين الأطفال الذين لا يعملون مقارنة بالأطفال العاملين، حيث التجنيد في نظر الكثير من الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة ليس أكثر من فرصة عمل تدرّ دخلاً معقولاً، وبالتالي إذا توفر للطفل عمل آخر فلا حاجة له بالتجنيد في الغالب. ويمارس الأطفال العاملون قبل التجنيد ونسبتهم بحسب العينة (31.5 %) أعمالاً بسيطة بالأجر اليومي كالعمل في بقالات أو محطات وقود أو مطاعم أو محلات بيع خضروات أو في الزراعة، وما يدفع هؤلاء الأطفال إلى الانخراط في التجنيد هو إما ظروف العمل غير الملائمة، أو ضعف الأجر اليومي، أو اعتقاد الطفل أن التجنيد يقدّم فرصة عمل أفضل، علاوة على محددات أخرى اجتماعية وعقدية قد يتعرض لها الطفل من داخل بيئة العمل والمجتمع.

5 - حمل السلاح قبل التجنيد

جدول (4) توزيع العينة بحسب حمل السلاح عند التجنيد

المحافظة	حمل السلاح قبل التجنيد		الإجمالي
	يحمل سلاحاً	لا يحمل سلاحاً	
أبين	% 0	% 100.0	% 100.0
إب	% 0	% 100.0	% 100.0
الأمانة	% 0	% 100.0	% 100.0
البيضاء	% 100.0	% 0	% 100.0
الجوف	% 0	% 100.0	% 100.0
الحديدة	% 50.0	% 50.0	% 100.0
المحويت	% 50.0	% 50.0	% 100.0
تعز	% 12.5	% 87.5	% 100.0
حجة	% 28.6	% 71.4	% 100.0
حضرموت	% 0	% 100.0	% 100.0
ذمار	% 0	% 100.0	% 100.0
ريمة	% 22.2	% 77.8	% 100.0
شبوة	% 100.0	%0 0	% 100.0
صعدة	% 62.5	% 37.5	% 100.0
صنعاء	% 50.0	% 50.0	% 100.0
عدن	% 42.9	% 57.1	% 100.0
عمران	% 16.7	% 83.3	% 100.0
لحج	%0	% 100.0	% 100.0
مأرب	% 50.0	% 50.0	% 100.0
الإجمالي	**% 30.5**	**% 69.5**	**% 100.0**

يتركز التجنيد في أوساط الأطفال الذين لم يسبق لهم حمل السلاح، وهذه إحدى المفارقات التي تكشف عن خصائص غير اعتيادية لظاهرة تجنيد الأطفال عكس الاعتقاد السائد، ويعود الأمر إلى تمدد الظاهرة خارج المناطق التي تنتشر فيها تقليدياً ثقافة حمل السلاح، حيث حقق تجنيد الأطفال مدى انتشار واسع في مختلف المحافظات اليمنية بصرف النظر عن التفاوت في معدلات الانتشار بينها. وبما أن أغلب الأطفال المجندين وغير المسلحين انخرطوا –بحسب العينة- منذ العام 2018 فما فوق، فمن غير المستبعد أن تكون السنوات الأولى من النزاع قد أتت فعلياً على النسبة الأكبر من الأطفال المسلحين الذين شاركوا في النزاع عند اندلاعه، وأن الظاهرة باتت تتحرك باستقلال عن قاعدة حمل السلاح بخلاف ما كان عليه الأمر في بداية النزاع، وإن ظل الميل إلى حمل السلاح يغذي الظاهرة ويساعد على تمددها.

6 - المنطقة التي ينتمي إليها الطفل المجند (ريف/ مدينة)

شكل (4) توزيع العينة بحسب المنطقة التي ينتمي إليها الطفل (ريف/ مدينة)

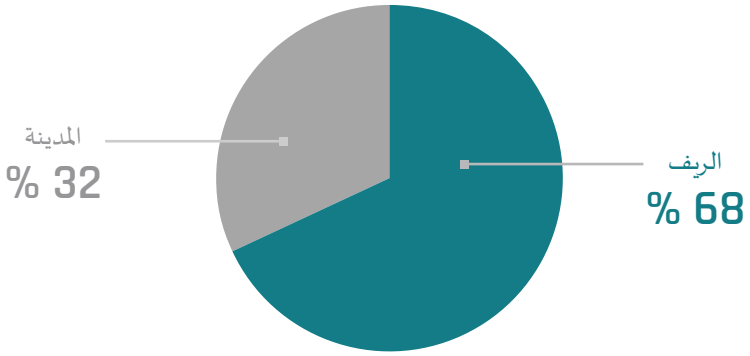

يزيد معدل تجنيد الأطفال في الريف مقارنة بالمدينة، ورغم أن فجوة تجنيد الأطفال بين الريف والمدينة قد تكون في الواقع أصغر مما هي عليه في العينة أو أكبر قليلاً، فإن النسب في العينة تعزز وجود تلك الفجوة الناجمة من حيث المبدأ، وهي فجوة ناجمة عن انتقال النزاع من المدينة إلى الريف. وقد تأكدت الطبيعة الريفية للنزاع بوجود قوة عسكرية وسياسية ريفية (جماعة أنصار الله الحوثيين) لديها استراتيجية حرب طويلة المدى لا تكتفي بالسيطرة على المدن وتعمل على التغلغل في أعماق الريف لتأمين استمرار وجودها السياسي والثقافي. يضاف إلى ذلك أن حسم المعارك في بعض المدن اليمنية الكبيرة خلال العام الأول من الحرب وتشكل خرائط سيطرة مشتركة في مدن أخرى، كما الحال في مدينة تعز، أدى إلى نقل المعارك إلى الريف أحياناً بصورة كلية تقريباً، وصار الريف يمثل مكاناً حيوياً حيث تدفع أطراف النزاع باستراتيجية عميقة للتأثير والدعم والسيطرة.

7 - حجم الأسرة

شكل (5) توزيع العينة بحسب حجم الأسرة

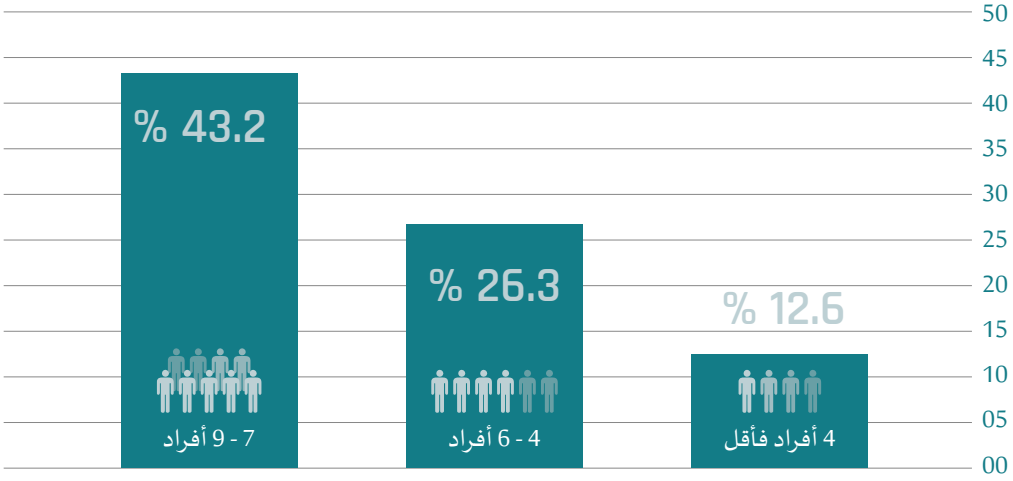

ترتفع نسبة تجنيد الأطفال في الأسر الكبيرة التي يزيد عدد أفرادها على 7 أشخاص مقارنة بالأسر المتوسطة والصغيرة، فمقاومة الأسر الكبيرة للفقر والأوضاع الاقتصادية السيئة أقل من غيرها، وحساسيتها للتأثيرات والضغوط الاجتماعية التي تمارسها الجهات المجنِّدة أو المحسوبون عليها أكبر. علاوة على ذلك تعتبر الأسر الصغيرة والمتوسطة أكثر حرصاً على تجنب تجنيد أطفالها خاصة عندما يكون الطفل الذكر وحيد أسرته.

8 - الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل المجند

شكل (6) توزيع العينة بحسب الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل

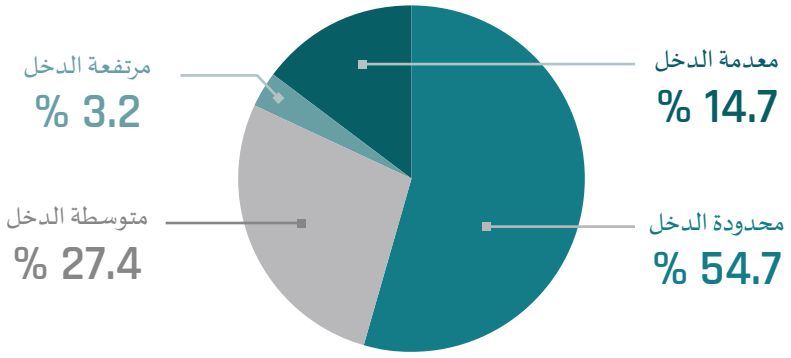

تنتمي النسبة الأكبر من الأطفال المجندين إلى أسر محدودة الدخل، وتمثل هذه الأسر مصدراً أساسياً للتجنيد بسبب الفقر والبطالة، وباتت محدودية الدخل السمة الاقتصادية العامة لمعظم الأسر اليمنية نتيجة انقطاع المرتبات، وانخفاض أجور العمل، وضعف العائد من وراء المشاركة في الأنشطة الاقتصادية كممارسة المهن اليدوية والزراعة وعوائد المشروعات الخاصة متناهية الصغر، مقابل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزيادة الإنفاق نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ويسهم العوز والعجز عن توفير القوت الضروري اليومي في انخراط نسبة لا بأس بها من الأطفال (14.7 % بحسب العينة) الذين ينتمون إلى أسر معدمة تماماً ولا تملك مصدراً للدخل، وزادت معاناة هذه الشريحة من الأسر بعد انقطاع إعانات الضمان الاجتماعي نتيجة الحرب. أما الأسر متوسطة الدخل فيغلب عليها التجنيد لأسباب اجتماعية أو عقائدية سياسية، وهو ما ينطبق على جميع الأسر مرتفعة الدخل والتي تعد الأقل تجنيداً للأطفال بطبيعة الحال.

9 - الوضع الحالي للطفل المجنّد

شكل (7) توزيع العينة بحسب الوضع الحالي للطفل المجند

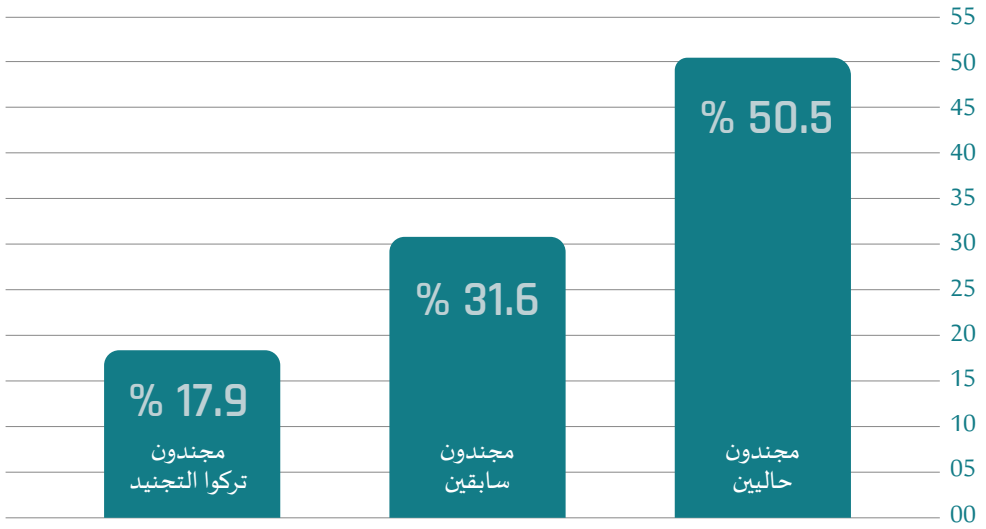

إن النسبة الأكبر من المجندين الأطفال هم مجنّدون حاليون ومنخرطون فعلياً مع أحد أطراف النزاع، وهناك نسبة أقل لأطفال قتلوا أثناء التجنيد، وهؤلاء مجنّدون سابقون قُتلوا وهم يقومون بأدوار قتالية أو أمنية لمصلحة الجهة المجنِّدة ويشكلون ثلث العينة تقريباً، وثمة نسبة أقل من المجنَّدين الأطفال الذين تركوا التجنيد بعد انخراطهم فيه فعلياً لبعض الوقت نتيجة عدم القدرة على التكيّف مع بيئة التجنيد أو نتيجة ضغط الأسرة وعوامل أخرى.

إن تصنيف المجندين الأطفال على هذا النحو يساعد كثيراً في فهم بعض خصائص ظاهرة تجنيد الأطفال وكونها عملية في تفاعل مستمر مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في ظلّ النزاع، فالانخراط الحالي واستمرار الطفل في التجنيد يشير إلى ثبات نسبي واستمرارية فعلية للظاهرة نتيجة ارتباط الأطفال «البنيوي» بها. ووجود عدد كبير من الضحايا بين الأطفال المجندين سقطوا أثناء المشاركة في النزاع في ظروف مختلفة يدلل على مستوى انخراط فعلي للأطفال في الأعمال القتالية، وعلى ارتباط «بنيوي» آخر للأطراف المجنِّدة –هذه المرة- مع الظاهرة، واعتمادهم عليها في الحصول على مجنّدين يؤدون أدواراً حقيقية في المعارك، ما يعني أن تجنيد الأطفال لدى تلك الأطراف هو عبارة عن «استراتيجية حرب» وليس عملاً هامشياً. أما وجود نسبة من الأطفال تخلّت عن التجنيد وعادت إلى أسرها فدليل على تغيرات تلحق بالظاهرة، وقد تشير –بصورة غير أكيدة- إلى تعرج في مسار تطور الظاهرة، بحيث تتخذ منحىً غير تصاعدي عند ظروف معينة.

المحور الثاني

أسباب تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح

أولاً: الأسباب الكلية

تنشأ الظواهر الاجتماعية بفعل مجموعة متشابكة من الأسباب والعوامل المعقدة، فالظاهرة الاجتماعية ذات جوانب وأبعاد متعددة ويصعب تفسيرها بالركون إلى سبب واحد مهما كانت أهميته، ومع التسليم بوجود أسباب ذات أهمية نوعية أكثر من غيرها إلا أن تأثيرها يتوقف في أغلب الأوقات على علاقتها بالأسباب الأخرى، فهي إما تعمل من خلالها أو تتأثر بها. لذا يمكن القول إن الظاهرة الاجتماعية تتحرك في إطار نظام مركب ومترابط من الأسباب والمتغيرات يجدر النظر إليه ككل متفاعل لا كأجزاء متفرقة، وهذا ما ينطبق تماماً على ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن.

1 - أسباب تجنيد الأطفال: تحليل ديناميكي

تقف خلف ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن مجموعة متضافرة من الأسباب، تمثل مجتمعة نظاماً واحداً لتفسير الظاهرة يصعب استبعاد أحد أجزائه مهما بدا قليل الأهمية للوهلة الأولى. في مقدمة تلك الأسباب يأتي السبب الاقتصادي كمحدد أساسي للظاهرة، فقد انخرط (40.7 %) من أفراد العينة في التجنيد لأسباب اقتصادية أهمها محدودية الدخل وعدم كفايته في تأمين الاحتياجات الضرورية للطفل والأسرة. واستحوذ السبب الاجتماعي على ما نسبته (37.8 %) من حجم عينة الدراسة، وبخاصة الدور الذي يقوم به تأثير وضغط المحيط الاجتماعي في تجنيد الأطفال. فيما الأسباب العقائدية والسياسية مسؤولة عن تجنيد (14.1 %) من أطفال العينة، أما الأسباب النفسية فأسهمت بمؤازرة محددات أخرى في تجنيد (7.4 %) من العينة، وهي عبارة عن دوافع ذاتية تتعلق بالطفل وتتكون نتيجة تفاعله مع محيطه الاجتماعي وتأثره بالعلاقات والسلوكيات الرائجة فيه كحمل السلاح، ومع أن دورها أقل وضوحاً مقارنة بالأسباب الأخرى، إلا أنها أثرت بالفعل على تصورات وسلوكيات ذلك الجزء من العينة تجاه التجنيد.

جدول (5) الأسباب الكلية لتجنيد الأطفال أثناء النزاع في اليمن

الأسباب الكلية لتجنيد الأطفال	
الأسباب الاقتصادية	% 40.7
الأسباب الاجتماعية	% 37.8
الأسباب العقائدية والسياسية	% 14.1
الأسباب النفسية	% 7.4
الإجمالي	**% 100.0**

يُظهر الجدول (5) محورية الأسباب الاقتصادية وتأثيرها البارز في تشكيل ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن أثناء النزاع، وهذا الأمر يبدو طبيعياً بالنظر إلى اتساع دائرة الفقر وتراجع قدرة الأسر اليمنية على الوفاء بمتطلبات الحياة الضرورية، أو انهيار تلك القدرة تماماً بالنسبة لآلاف الأسر التي باتت معدمة وتواجه تحدياً جوهرياً في البقاء.

ويهيئ الفقر تربة خصبة لتجنيد الأطفال دون معرفة أسرهم نتيجة الحرمان الفعلي أو الشعور بوطأة الفقر والحاجة المادية، وعادة ما يتم استغلال حرمان الطفل وحاجته بعيداً عن أسرته، أو مضاعفة شعوره المؤلم بالفقر، وإثارة توقعاته بأن التجنيد سيلبي ما يحتاجه هو وأسرته الفقيرة أو المعدمة. ولكي تدفع الأسر الفقيرة والمعدمة عن نفسها غائلة الفقر والجوع، يبدأ البعض منها بتقبل فكرة تجنيد أحد الأطفال كضرورة لتدبر سبل العيش وتوفير حد أدنى من الدخل، يأتي مصحوباً في بعض الأحيان بمزايا من نوع البطاقة التموينية المنتظمة التي تحصل عليها أسرة الطفل المجند، أو برجاء الحصول على فرصة عمل مستقبلية للطفل.

وتنشط الأسباب الاقتصادية كمحددات لتجنيد الأطفال في حال كانت التوقعات الاقتصادية للمكاسب والمزايا المادية من وراء تجنيد الطفل مرتفعة لدى الطفل أو الأسرة أو لديهما معا، كأن يحصل الطفل على راتب جيد وحزمة أخرى من المزايا، أما إذا كانت التوقعات الاقتصادية منخفضة أو لا تلبي الحاجات الدنيا الضرورية للطفل والأسرة، فإن الفقر لا يكون سبباً كافياً للتجنيد، إذ يظلّ بمقدور الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة أو معدمة تدبر سبل العيش الضروري بوسائل أخرى كالعمل أو التسوّل دون الوقوع في فخّ التجنيد.

جدول (6) العلاقة بين الأسباب الكلية لتجنيد الأطفال

الأسباب الكلية لتجنيد الأطفال	الأسباب الاقتصادية	الأسباب الاجتماعية	الأسباب العقائدية والسياسية	الأسباب النفسية	الإجمالي
الأسباب الاقتصادية	% 19.2	% 15.6	% 2.2	% 3.7	% 40.7
الأسباب الاجتماعية	% 15.6	% 13.3	% 5.2	% 3.7	% 37.8
الأسباب العقائدية والسياسية	% 2.2	% 5.2	% 6.7	% 0.0	% 14.1
الأسباب النفسية	% 3.7	% 3.7	% 0.0	% 0.0	% 7.4
الإجمالي	**% 40.7**	**% 37.8**	**% 14.1**	**% 7.4**	**% 100.0**

وكما أن التجنيد ليس هو الاستراتيجية الوحيدة للطفل الفقير وأسرته ما لم يقترن بتوقعات اقتصادية مرتفعة، فإن الأسباب الاقتصادية -التي تتمحور جميعها حول الفقر- لا تُنتج تجنيداً تلقائياً للأطفال بمعزل عن بقية الأسباب والمحددات. ووجدت الدراسة أن من بين الأطفال الذين انخرطوا في التجنيد لأسباب اقتصادية (ونسبتهم40.7 % من العينة) حوالي (19.2 %) فقط قبلوا التجنيد أو اضطروا إليه نتيجة الفقر وحده، أما النسبة المتبقية من الأطفال فانخرطوا لأسباب اقتصادية وأسباب أخرى أهمها الاجتماعية (15.6 %)، وهذا ما يؤكد التأثير المصاحب للمحددات الأخرى بالنسبة للمحدد الاقتصادي. إن قدرة الفقر كسبب اقتصادي على تحويل أطفال فقراء إلى مجنّدين لا تحدث بصورة تلقائية ومباشرة في جميع الأحوال، وإنما تمرّ بمؤثر اجتماعي (كالإغواء المعنوي وتأثير الأصدقاء)، وحينها قد يصعب قياس ما إذا كان التأثير الحاسم هو للمحدد الاقتصادي أم الاجتماعي، فتجنيد الطفل في هذه الحالة يكون نتاجاً موضوعياً لتشابك المحددين معاً.

تأتي الأسباب الاجتماعية في المرتبة الثانية بين أسباب التجنيد (37.8 %) بفارق طفيف عن الأسباب الاقتصادية، ما يؤكد أن متلازمة الفقر وقلة الوعي تعملان سوية على تشكيل ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن بطريقة متداخلة ومتشابكة للغاية، وأن تحالفهما المسؤول عن كثير من مظاهر التخلف في هذا البلد يتوثق أكثر في ظروف النزاع. وبشكل خاص، تعكس الأسباب الاجتماعية الوزن النسبي الذي يمارسه المحيط الاجتماعي للطفل والتأثير السلبي من خلال الأقارب والأصدقاء، إضافة إلى التدني الحاد في الوعي الاجتماعي بأبعاد ظاهرة تجنيد الأطفال وآثارها المستقبلية الخاصة والعامة.

وبلغت نسبة الأسباب العقائدية والسياسية (14.1 %) من حجم العينة[33]، وهي تظهر غالباً مستقلة عن الأسباب الاقتصادية بفعل ما يقوم به تشرب عقيدة الجهة المجنِّدة من دور حاسم في تجنيد الطفل بصرف النظر عن الأوضاع الاقتصادية للأطفال وأسرهم ذات المنزع العقائدي أو الحزبي. وتلعب الأسباب النفسية (7.4 %) دور العوامل المساعدة في بعض حالات التجنيد، فهي لا تقوى على التأثير في تشكيل الظاهرة إلا من خلال الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية، كون الميول والدوافع النفسية لدى الأطفال تتأثر عامةً بممارسات المحيط الاجتماعي و الأوضاع والعلاقات الاقتصادية السائدة فيه، وقد تتولد كليةً عن ذلك المحيط.

2 - العلاقة بين أسباب تجنيد الأطفال والتوزيع الجغرافي (ريف/ مدينة)

ثمة تفاوت في قوة كل سبب من أسباب التجنيد ودوره في انخراط الأطفال بين الريف والمدينة، ويوضح الجدول (4) أن تجنيد الأطفال في الريف -وهو الأعلى من حجم العينة (68.4 %)- يتأثر بدرجة أقل بالأسباب الاقتصادية (35.2 %)، بينما يرتبط تجنيد الأطفال في المدن بالأسباب الاقتصادية بدرجة أقوى (52.3 %). في المقابل يرتفع تأثير الأسباب الاجتماعية في الريف (40.7 %) بينما ينخفض بدرجة ملحوظة في المدينة (31.8 %).

[33] واجهت الدراسة صعوبة في التعامل مع «العقائدي» و«السياسي» كسببين مستقلين لتجنيد الأطفال، وذلك نظراً للتشابك الكبير بينهما بالنسبة لأطراف النزاع ذات الأيديولوجيا الدينية كجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والتجمع اليمني للإصلاح (حزب إسلامي)، وتنظيم أنصار الشريعة، لذا فقد تعاملت الدراسة مع الأسباب العقائدية والسياسية كحزمة واحدة بالنسبة للتجنيد في مصلحة أطراف النزاع العقائدية، حتى تتجنب التكرار في حال تم الفصل بينها، وتحقق المزيد من الدقة عند تناول أطراف النزاع المجنِدة للأطفال وعلاقتها بأسباب التجنيد. وللتوضيح، تدفع بعض الأسر المنتمية للإصلاح بأطفالها للتجنيد في صفوف الجيش التابع للحكومة المعترف بها دولياً بتأثير عقائدي وسياسي (حزبي) مشترك، ويتعذر التمييز بين الاثنين عملياً. كما لا تقوم الأسر الموالية عقائدياً لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بدفع أطفالها إلى التجنيد في صفوف الجماعة بدعوى (الجهاد) فقط، وإنما –عند البحث العميق- بدافع إيمانها بـ«الولاية»، فذلك الإيمان هو جوهر عقائدية تلك الأسر لا أي شيء آخر، ومسألة «الولاية» عقائدية مشتبكة تماماً مع السياسية ويتعذر الفصل بينهما عند التحليل. أما أطراف النزاع الأخرى غير العقائدية كالمجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح، فقد ذكرت الدراسة أن حالات التجنيد الواردة تحت الأسباب العقائدية والسياسية بالنسبة إليها هي حالات تجنيد سياسي وليس عقائدي وأوضحت ذلك في مواضعه.

جدول (7) توزيع أسباب التجنيد بحسب الريف والمدينة

أسباب التجنيد	المنطقة التي ينتمي إليها الطفل المجند	
	الريف	المدينة
الأسباب الاقتصادية	% 35.2	% 52.3
الأسباب الاجتماعية	% 40.7	% 31.8
الأسباب العقائدية والسياسية	% 15.4	% 11.4
الأسباب النفسية	% 8.7	% 4.5
الإجمالي	**% 100**	**% 100**

ويعزى التأثير القوي للأسباب الاقتصادية في المدينة مقارنة بالريف إلى عدد من العوامل، أهمها أن العائلات النازحة بسبب النزاع غالباً ما تحطّ رحالها في المدن لا في الأرياف، وهناك تواجه صعوبة تدبّر أمورها المعيشية، ونتيجة العجز عن التكيف يتحول البعض منها إلى مصدر استثنائي لتجنيد الأطفال، ومن الملاحظ أن الكثير من المدن اليمنية أصبحت بسبب الفقر والنزوح تعجّ بالمئات من الأطفال المتسولين الذين يسهل في العادة اصطيادهم وتجنيدهم. يضاف إلى ذلك أن الدمار الذي لحق بالمدن مع بداية النزاع، واستمرار تراجع الأنشطة التجارية، وقلة فرص العمل، وارتفاع أجور السكن أدى إلى إنهاك الأسر المستقرة في المدن وأثقل كاهلها بالكثير من الالتزامات والأعباء الاقتصادية الإضافية. في المقابل، تبدو الصورة في الريف أقل قتامة، ولا تزال زراعة القات توفر مصدر دخل أساسي للكثير من الأسر هناك، ويعمل آلاف الأشخاص في أعمال ترتبط بهذا النوع من الزراعة.

ويعود رجحان الأسباب الاجتماعية في الريف إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية الأكثر تداخلاً والمفتوحة على ممارسة الضغط والتهديد العاري، وعلى التوسل بالعادات والتقاليد للتأثير على موقف الأسر الريفية من تجنيد الأطفال، خاصة الأسر كبيرة الحجم التي تنتشر في الريف أكثر من المدينة. مع ذلك فإن الأسباب الاقتصادية تحتل كذلك وزناً كبيراً في الريف، وتعمل في كثير من الأحيان كقاعدة خلفية لممارسة التأثير الاجتماعي.

في السياق ذاته، يظهر تأثير الأسباب العقائدية والسياسية أكبر نسبياً في الريف (15.4 %) مقارنة بالمدينة (11.4 %)، فغلبة الأسباب الاقتصادية في المدينة تضعف الارتباطات العقدية للأسر القاطنة هناك فيما يبدو، كما أن ارتفاع تجنيد الأطفال لأسباب سياسية في الريف –من قبيل الانتماء الحزبي للأسرة- مؤشر على انحسار الحياة الحزبية في المدينة منذ بداية الحرب وانتقال الصراع إلى الريف. وغير بعيد عن ذلك، تعد الأسباب النفسية محدداً في تجنيد أطفال الريف بنسبة تصل إلى (8.7 %) مقارنة بتأثيرها المحدود في المدينة (4.5 %)، والأمر هنا يرتبط بطبيعة الريف كساحة مفتوحة لاستعراض السلاح ولفت نظر الأطفال إليه وإثارة رغبتهم في اقتنائه كمقدمة للانخراط في التجنيد.

3 -العلاقة بين أسباب التجنيد والجهات المجنِّدة

جدول (8) يوضح أسباب التجنيد بحسب الجهة المجنِّدة

أسباب التجنيد	الجهة المجندة						
	جماعة أنصار الله (الحوثيون)	الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	تنظيم أنصار الشريعة	القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات
الأسباب الاقتصادية	% 33.3	% 50.0	% 75.0	% 50.0	% 0.0	% 33.3	% 66.7
الأسباب الاجتماعية	% 42.0	% 35.3	% 25.0	% 27.8	% 50.0	% 33.3	% 33.3
الأسباب العقائدية والسياسية	% 11.6	% 14.7	% 0.0	% 16.7	% 50.0	% 33.3	% 0.0
الأسباب النفسية	% 13.0	% 0.0	% 0.0	% 5.6	% 0.0	% 0.0	% 0.0
الإجمالي	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

وفقاً للجدول (8) اعتمدت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على الأسباب الاجتماعية في تجنيد (42.0 %) من أطفال العينة المنخرطين في صفوفها، وأسهمت الأسباب الاقتصادية في تجنيد (33.3 %) من العينة لمصلحة الجماعة، وكانت الأسباب العقائدية وراء تجنيد (11.6 %)، فيما وفرت الأسباب النفسية لجماعة أنصار الله (الحوثيين) (13.0 %) من مجنديها الأطفال بحسب العينة. ويتبين من ذلك أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) اعتمدت في تجنيد الأطفال على أسباب اجتماعية في المقام الأول أهمها التأثير والضغط من خلال المحيط الاجتماعي الخاص بالطفل وأسرته.

الأمر بخلاف ذلك بالنسبة للجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً فتجنيد الأطفال لديه لأسباب اقتصادية جاء بنسبة (50.0 %) متقدماً بهامش كبير على الأسباب الاجتماعية (35.3 %)، ما يعني أن الاستقطاب لمصلحة الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً يتم بالأساس على قاعدة «المزايا» الاقتصادية التي يقدمها التجنيد في صفوفها وفي مقدمتها الراتب، وهذا ما ينطبق أيضاً على القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً، وإلى حد بعيد القوات المشتركة بقيادة طارق صالح التي يرجح أن التجنيد لأسباب اقتصادية يلتقي مع العامل السياسي المتمثل بتجنيد أطفال ينتمون إلى أسر توالي حزب الرئيس السابق صالح (المؤتمر الشعبي العام).

واعتمدت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً المطالِبة باستقلال المحافظات الجنوبية على الأسباب الاقتصادية لتجنيد الأطفال في صفوفها بنسبة (50.0 %)، وعلى التأثير الاجتماعي بنسبة (27.8 %)، إضافة إلى الأسباب السياسية (16.7 %)، والنفسية (5.6 %). ويعود اعتماد تلك القوات على الأسباب الاقتصادية إلى ارتفاع التوقعات الاقتصادية للتجنيد في صفوفها، حيث تتكفل الإمارات العربية المتحدة بدفع مرتبات قوات الانتقالي والأحزمة الأمنية التابعة لها منذ بداية تكوينها في مايو/ أيار 2017. وتعكس الأسباب الاجتماعية والسياسية تنامي قدرة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على التأثير في المحيط الاجتماعي في بعض المحافظات الجنوبية، وتوظيفه السياسي للقضية الجنوبية من أجل الحصول على مجندين بما فيهم أطفال. وفيما يخصّ تنظيم أنصار الشريعة فالتجنيد في صفوفه يتم لأسباب عقائدية حيث لا يقدم الالتحاق بالتنظيم أي مزايا اقتصادية، كما أن تأثيره الاجتماعي ينحصر على جزء من محاضنه التقليدية المحدودة في محافظات كالبيضاء وشبوة وأبين ولا يعكس اختراقات قوية في المجتمع خارج تلك البيئات.

ويعدّ الالتحاق بالألوية التي شكلها التحالف بقيادة السعودية والإمارات للدفاع عن الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية مغنماً مادياً بالنسبة للعديد من الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات فقيرة، وذلك نظراً للعائد المالي الذي يتوقع الطفل الحصول عليه بمجرد وصوله إلى جبهات الحدود، والذي يصل إلى ألف ريال سعودي، وعليه يبدو المحدد الاقتصادي المحرك الأكبر وربما الأوحد لتجنيد الأطفال في صفوف تلك الألوية.

ولا يشير ارتفاع معدل تجنيد الأطفال لأسباب اقتصادية في الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً وبعض أطراف النزاع الأخرى إلى أن الأوضاع الاقتصادية في مناطقها أكثر سوءاً من المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) التي يقلّ لديها التجنيد لأسباب اقتصادية، فالأمر يعود إلى امتلاك الأطفال وأسرهم توقعات أكبر بأن التجنيد في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً يلبي الحاجة الاقتصادية لأسرة الطفل أكثر مما يفعله التجنيد في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) بالنسبة للأسر المقيمة في مناطق سيطرتها. فبينما يحصل الطفل المجنّد في الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً على ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه المجنّد لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) (حوالي 60000 ريال يمني تقريباً)، يحصل الطفل المجند في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) على مرتب لا يزيد عن (15000 ريال يمني)، إضافة إلى ما يسمى بالزيارة (25000 ريال يمني تقريباً) عند ذهابه لرؤية أسرته كل بضعة أشهر. ومع الأخذ بالاعتبار عدم انتظام الطرفين في دفع المرتبات، فإن لدى نسبة كبيرة من الأطفال وذوي الأطفال المجندين لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) قناعة بأن الجماعة قليلاً ما تفي بوعودها المالية. في المقابل، وجدت الدراسة أن (61 %) من الأطفال المجندين في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً التحقوا بها بدءاً من العام 2018، أي في الوقت الذي شهد تحسن قدرة الحكومة على دفع المرتبات، خاصة للعسكريين، ما يعزّز التفسير السابق بشأن الأهمية التي تحتلها الأسباب الاقتصادية في تجنيد الأطفال لديها مقارنة بجماعة أنصار الله (الحوثيين).

ويوضح الجدول (8) أيضاً أن الأسباب العقائدية والسياسية قامت بأدوار متفاوتة بالنسبة لأطراف النزاع، فما نسبته (11.6 %) من المجندين في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) انخرطوا لأسباب عقائدية، والسبب العقائدي في هذه الحالة يعني اعتناق الطفل وأسرته فكرة الولاية وأحقية الهاشميين بالحكم ممثلين في الوقت الراهن بشخص عبدالملك الحوثي زعيم الجماعة وأسرته، وليس مجرد ترديد شعار الجماعة (الصرخة) أو الزعم بالجهاد في سبيل الله ومحاربة العدوان، وهذا الضابط مهم جداً حتى لا يمتزج

التجنيد العقائدي بالتجنيد الاجتماعي الناجم عن تعبئة اجتماعية تكسب الطفل بعض الاعتقادات الطارئة وغير الأصيلة، إذ ليس كل طفل مجنَّد جرت تعبئته اجتماعياً ببعض أفكار الجماعة عقائدياً بالضرورة. وبمراعاة هذا الضابط فإن نسبة التجنيد العقائدي المشار إليها في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) تعدّ معقولة جداً كونها تشير إلى عقائدية صرفة.

وبلغت نسبة التجنيد العقائدي والسياسي في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً (14.7 %)، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التجنيد العقائدي من تلك النسبة لا يتجاوز (2.9 %)، وهو يعود إلى أطفال مجندين ينتمون إلى أسر عقائدية تابعة لحزب الإصلاح الإسلامي الذي يقاتل أنصاره جماعة أنصار الله (الحوثيين) ضمن قوام الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً باعتبارهم «روافض»، بينما انخرط الجزء المتبقي من تلك النسبة (11.8 %) في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً لأسباب سياسية خاصة بالانتماء الحزبي للتجمع اليمني الإصلاح أيضاً. وبلغت نسبة تجنيد الأطفال لأسباب سياسية (16.7 %) في القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، حيث يلعب الولاء للقضية الجنوبية التي يزعم المجلس حمل رايتها دوراً كبيراً في هذا النوع من التجنيد. أما التجنيد العقائدي للأطفال في تنظيم أنصار الشريعة فيمثل (50.0 %) من المجندين الأطفال في صفوفه بحسب العينة، وهي نسبة مرتفعة وتتّسق مع الطبيعة العقائدية للتنظيم، بينما تم تجنيد (33.3 %) من المجندين الأطفال لدى القوات المشتركة بقيادة طارق صالح لأسباب سياسية متعلقة بالانتماء الحزبي للمؤتمر الشعبي العام.

أما التجنيد لأسباب نفسية فانحصر في جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، ولا توجد تفسيرات أكيدة لذلك، كما لا يوجد ما يمنع وجود أثر للمحددات النفسية لدى الأطراف الأخرى وإن لم يظهر في العينة، وربما كان التفسير الوحيد لارتباط المحدد النفسي بجماعة أنصار الله (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً هو مبالغة الطرفين في نشر مظاهر التسلح في بيئاتهما الاجتماعية والتشجيع على حمل السلاح لحاجتهما الحيوية إلى مقاتلين، بما فيهم أطفال، وهذا أمر معروف عن جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وبات بالإمكان ملاحظته بسهولة بالنسبة للانتقالي بعد أن حوّل المناطق الخاضعة لسيطرته بالنظر إلى الواقع إلى مخازن للسلاح ومرابض للعربات العسكرية التي حصل عليها من دولة الإمارات.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية لتجنيد الأطفال

جدول (9) الأسباب الاقتصادية لتجنيد الأطفال

الأسباب الاقتصادية	
محدودية دخل الأسرة	% 70.9
عدم توفر مصدر دخل للأسرة نتيجة فقدان العائل أو عجزه	% 18.2
حاجة الطفل إلى المال للإنفاق الشخصي	**% 10.9**
الإجمالي	**% 100.0**

وفقاً لمخرجات الدراسة الميدانية بلغت نسبة الأطفال المجنَّدين لأسباب اقتصادية (40.7 %) من إجمالي العينة، وتوزعت تلك النسبة على ثلاثة متغيرات هي، محدودية دخل الأسرة (70.9 %)، وعدم توفر مصدر دخل للأسرة نتيجة فقدان العائل أو عجزه (18.2 %)، وحاجة الطفل إلى المال للإنفاق الشخصي (10.9 %).

1 - محدودية دخل الأسرة

تعدّ محدودية الدخل أهم الأسباب الاقتصادية الفاعلة في تجنيد الأطفال، فمن بين (40.7 %) من أطفال العينة الذين انخرطوا في التجنيد لأسباب اقتصادية بلغت نسبة الأطفال المجندين بسبب محدودية دخل الأسرة (70.9 %) من تلك النسبة. وتمثل الأسر محدودة الدخل (54.7 %) من حجم عينة الدراسة (راجع خصائص العينة)، أغلبها ينتمي إليها أطفال مجنّدون لأسباب اقتصادية، ونسبة ضئيلة منها انخرط أطفالها في التجنيد لأسباب أخرى عقائدية وسياسية أو اجتماعية.

وتتخذ الأسباب الاقتصادية بالنسبة للأسر محدودة الدخل شكل الحاجة الضاغطة إلى دخل إضافي يساعد رب الأسرة على الإعالة، أو يعمل على تحسين قدرة الأسرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة المتجددة والملحّة لبقية أفرادها، وفي هذه الحالة قد تقبل الأسرة تجنيد أحد أطفالها، ليبدو تجنيد الطفل في هذه الحالة قراراً عائداً إليها، فينخرط الطفل في النزاع مفترضاً قيامه بالدور المطلوب منه لإنقاذ أسرته، وكثير من الأطفال الذين وفرت لهم أسرهم مرجعية تجنيد سيئة كهذه يعتقدون أنهم يقومون بعمل جيد.

جدول (10) العلاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة وموقفها من تجنيد الطفل

الوضع الاقتصادي للأسرة	موقف الأسرة من تجنيد الطفل		الإجمالي
	الموافقة	المعارضة	
محدودة الدخل	% 24.2	% 30.5	% 54.7
متوسطة الدخل	% 11.6	% 15.8	% 27.4
مرتفعة الدخل	% 1.1	% 2.1	% 3.2
معدمة	% 7.4	% 7.4	% 14.7
الإجمالي	**% 44.2**	**% 55.8**	**% 100.0**

وبلغت نسبة الأسر محدودة الدخل التي وافقت على تجنيد أطفالها (24.2 %) من العينة، بينما عارضت أغلب الأسر محدودة الدخل تجنيد الطفل (30.5 %) لكنها وجدت نفسها أمام أمر واقع بعد علمها متأخراً بانخراطه، وفي كثير من الحالات أدى شعور الطفل بسوء الأوضاع المعيشية لأسرته إلى عرض تجنيده عليها بغية الحصول على موافقتها، وعندما لم يحصل على موافقة سهلة أو يتمكن من انتزاعها عبر الإلحاح المستمر، وربما افتعال المشاكل، وضع أسرته أمام الأمر الواقع، وهنا كان لتأثير المحيط الاجتماعي الدور الأكبر في تجنيد الطفل باستغلال الظرف الاقتصادي للطفل وأسرته.

2 - عدم وجود مصدر دخل للأسرة

ثمة فئة أخرى من المجندين الأطفال تسبب فقدان العائل أو عجزه عن العمل بانخراطهم في التجنيد، وبعض هؤلاء الأطفال اضطرت أمهاتهم للعمل «كخادمات» في المنازل أو في الحقول، ومثلت هذه الفئة المعدمة (18.2 %) من عينة الدراسة، وهنا يعتبر الطفل أن لديه أسباباً قوية للتجنيد، وقد تشاطره أسرته الرأي نفسه، وتحديداً الأسر التي أصبحت معتمدة بصورة أساسية على دخل الطفل المجند ونسبتها (7.4) من هذه الفئة. ومع ذلك كان لافتاً وجود أسر أخرى معدمة عارضت تجنيد أطفالها في البداية (انظر الجدول 10).

3 - حاجة الطفل للإنفاق الشخصي

يوجد محدد اقتصادي آخر وراء تجنيد الأطفال يتعلق هذه المرة بالحاجة الاقتصادية للطفل نفسه، فقد وجدت الدراسة أن (10.9 %) من الأطفال المجنَّدين لأسباب اقتصادية انخرطوا في التجنيد نتيجة حاجتهم الشخصية للإنفاق على احتياجات خاصة لا تلبيها الأسرة، أو أن لديها موقفاً معارضاً من حصول الطفل عليها. وذكر أحد الأطفال أن سبب قبوله التجنيد هو حاجته للمال من أجل شراء دراجة نارية رفضت أسرته ابتياعها له، واعتبر آخر التجنيد مصدراً لتوفير حاجته اليومية من «القات» الذي كان يتعاطاه دون علم أسرته، رغم كون أسرته متوسطة الدخل ووالده «لا يقصر معه» بحسب وصفه.

ورغم النسبة المنخفضة لهؤلاء الأطفال في عينة الدراسة فإن التفكير الاقتصادي المستقل للطفل بمعزل عن الأسرة يشير إلى أن الظاهرة لا ترتبط حصراً بسوء الحالة الاقتصادية للأسرة، وإنما كذلك برغبات الطفل وشعوره باحتياجاته الخاصة التي يعمل أشخاص في البيئة الاجتماعية للطفل على تضخيمها بغية تقديم التجنيد كفرصة وحيدة لإشباعها، وهذا أمر يجدر أخذه في الحسبان عند محاولة فهم «قوانين» الاشتغال الخاصة بظاهرة تجنيد الأطفال، والتي تبدو على قدر كبير من التنوع والخطورة.

4 - العلاقة بين الأسباب الاقتصادية وحجم الأسرة

جدول (11) توزيع الأسباب الاقتصادية بحسب حجم الأسرة

الأسباب الاقتصادية	حجم الأسرة			الإجمالي
	4 أفراد فأقل	6 - 4 أفراد	7 أفراد فأكثر	
محدودية دخل الأسرة	% 7.3	% 20.0	% 43.6	% 70.9
عدم توفر مصدر دخل للأسرة نتيجة فقدان العائل أو عجزه	% 0	% 5.5	% 12.7	% 18.2
حاجة الطفل إلى المال للإنفاق الشخصي	% 0	% 0	% 10.9	% 10.9
الإجمالي	**% 7.3**	**% 25.5**	**% 67.3**	**% 100.0**

يوضح الجدول (11) أن (67.3 %) من الأطفال المجندين لأسباب اقتصادية ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم (سبعة أشخاص فأكثر)، والسبب في ذلك يرجع إلى كون الأسر الكبيرة أقل قدرة على مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية مقارنة بالأسر المتوسطة والصغيرة. ويلاحظ أن التجنيد بغرض الحصول على المال للإنفاق الشخصي ينحصر كذلك في الأسر الكبيرة، حيث تتراجع قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بالطفل كلما كثر عدد أفرادها بما في ذلك بعض الأسر متوسطة الدخل.

5 - العلاقة بين مو افقة الأسرة على تجنيد الطفل وحجم الأسرة

الشكل (8) علاقة موافقة الأسرة على تجنيد الطفل بحجم الأسرة

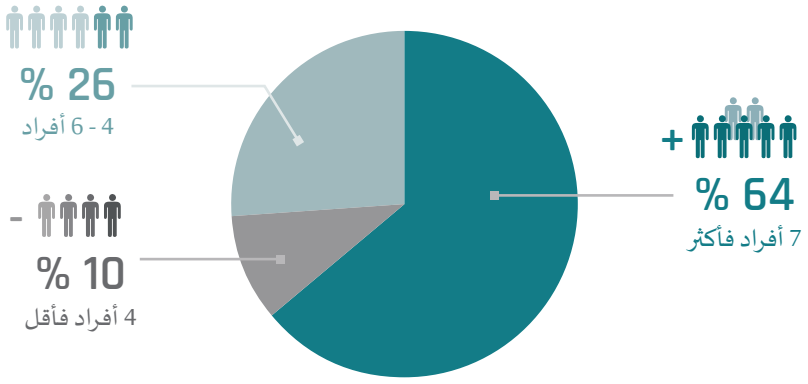

وتعد الأسر الكبيرة مصدراً أساسياً لتجنيد الأطفال تحت وطأة الظروف الاقتصادية السيئة، وهي تميل إلى التغاضي عن العواقب الوخيمة لتجنيد أطفالها، فتبرر موافقتها بأن الطفل لن يقوم بأعمال قتالية وأنه سيخوض ضرباً من «التجنيد الآمن». ولسوء الطالع فشلت أغلب الأسر التي تعاملت مع تجنيد أطفالها بهذه الطريقة غير العقلانية في التوفيق بين المنفعة الاقتصادية من وراء تجنيد الطفل وبين عدم تعريضه لمخاطر مرتفعة، حيث ينتهي أغلب الأطفال المجندين الذين قتلوا أو أصيبوا إصابات بالغة أو تعرضوا لانتهاكات جسيمة أثناء التجنيد إلى أسر كبيرة الحجم.

6 - العلاقة بين الأسباب الاقتصادية والجهات المجنّدة

جدول (12) توزيع الأسباب الاقتصادية لتجنيد الأطفال على الجهات المجنِّدة

الأسباب الاقتصادية	الجهة المجنِّدة للطفل					
	جماعة أنصارالله (الحوثيون)	الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات
محدودية دخل الأسرة	% 56.5	% 82.4	% 100.0	% 77.8	% 100.0	% 50.0
عدم توفر مصدر دخل للأسرة نتيجة فقدان العائل أو عجزه	% 26.1	% 11.8	% 0	% 22.2	% 0	% 0
حاجة الطفل إلى المال للإنفاق الشخصي	% 17.4	% 5.9	% 0	% 0	% 0	% 50.0
الإجمالي	**% 100.0**	**% 100.0**	**% 100.0**	**% 100.0**	**% 100.0**	**% 100.0**

يشكل متغير محدودية دخل الأسرة السبب الاقتصادي الأقوى في تجنيد الأطفال لمصلحة جميع أطراف النزاع تقريباً (انظر الصف الأول من الجدول 12)، بينما يدفع الفقر المدقع نتيجة فقدان العائل أو عجزه بنسبة أقل من الأطفال ضحايا الفقر إلى أغلب الجهات المجنِّدة، والحال كذلك بالنسبة إلى متغير الحاجة للإنفاق الشخصي لدى الأطفال. ويشير توزيع النسب الواردة في الجدول إلى أن استغلال الأوضاع الاقتصادية السيئة التي بات يعيشها اليمنيون في مختلف المناطق هو القاسم المشترك بين أغلب أطراف النزاع التي تقوم بتجنيد الأطفال، وأن الفرق بينها في الدرجة لا في النوع.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية لتجنيد الأطفال

جدول (13) الأسباب الاجتماعية لتجنيد الأطفال

الأسباب الاجتماعية	
ضغط وتأثير المحيط الاجتماعي	% 49.0
تدني الوعي الاجتماعي بمخاطر تجنيد الأطفال	% 37.3
مشاكل أسرية واجتماعية	% 9.8
وطأة الانتهاكات الواقعة في المحيط الاجتماعي	% 3.9
الإجمالي	**100.0**

تشغل المحددات الاجتماعية نسبة (37.8 %) من إجمالي أسباب تجنيد الأطفال في العينة، وتتوزع النسبة على أربعة متغيرات هي: ضغط وتأثير المحيط الاجتماعي (49.0 %)، وتدني الوعي الاجتماعي بمخاطر تجنيد الأطفال (37.3 %)، والمشاكل الأسرية والاجتماعية (9.8 %)، ووطأة الانتهاكات الواقعة في المحيط الاجتماعي (3.9 %).

1 - تأثيروضغط المحيط الاجتماعي على الطفل والأسرة

تتشكل استجابات الأطفال للتجنيد في سياق محيط اجتماعي شديد التأثير ويحظى بوسائل فاعلة وقوية للضغط، وحيال ذلك المحيط الذي اشتدت ضراوة تأثيره بفعل استمرار النزاع لا يملك الطفل كفرد خيارات حقيقية لتجنب الوقوع في شراك التجنيد، ويسهل كذلك أن تكون الأسرة فريسة لضغط وتأثير المحيط الاجتماعي ما لم تكن مزوّدة بثقافة مستنيرة رافضة لتجنيد الأطفال بصورة حازمة.

وفي إطار عينة الدراسة أثّر المحيط الاجتماعي في تجنيد نسبة (49.0 %) من الأطفال المجندين لأسباب اجتماعية وذلك بطريقتين: الأولى مباشرة من خلال المحيط الاجتماعي الملاصق للطفل كالأقارب والأصدقاء، حيث يتلقى الطفل تشجيعاً متدرجاً على الانخراط في التجنيد من أقارب ذوي ارتباط بجهات مجندة أو مناصرين طوعيين لها، أو عبر أصدقاء عادوا للتو من جبهات القتال مشبعين بعشرات القصص والحكايات المشوّقة، وبعالم من المغامرات المثيرة لخيال واهتمام الطفل. وفي بعض الأحيان ينخرط الطفل في مجموعة أصدقاء يتداول بعض أعضائها فكرة التجنيد كـ«مشروع» قيد الإنضاج، وبمرور الوقت يصبح الطفل جزءاً منه. كما يحدث أن يدفع بعض الآباء بأطفالهم إلى الانخراط لاعتبارات المصلحة أو المكانة الاجتماعية، حيث يعدّ تجنيد الطفل في هذه الحالة حاسماً للحفاظ على منزلة رب الأسرة ووجاهته الاجتماعية، أو دليلاً على حسن نواياه تجاه الجهة المجندة وتحاشي تهديداتها في المستقبل، وقد يكون وسيلة فاعلة لتحقيق نفوذ خاص لدى الجهة المجندة يتيح الاستقواء بها في حل المشكلات الاجتماعية. وقال أحد الأطفال المجندين لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) إن والده تعرض «للإحراج» من قبل مشرفي الجماعة في منطقته حين حلّوا «ضيوفاً» على منزله وطلبوا منه تجنيد أحد أبنائه، ورغم أن الأب خاض نوعاً من المساومة الاجتماعية معهم للتهرب بطريقة مهذّبة إلا أن الأمر انتهى برضوخه، ليبادر الطفل بعدها بطلب موافقة أبيه على الذهاب مع أولئك «الضيوف» إلى الجبهة، لأن أخوانه الذين يكبرونه كانوا يؤدون اختبار الثانوية العامة وقتها.

ويؤثر المحيط الاجتماعي بطريقة غير مباشرة في أحيان أخرى عندما ينتشر تجنيد الكبار في منطقة ما ويتحول إلى ممارسة اعتيادية، فيبدأ الناس بتقبل فكرة تجنيد الأطفال وقد يشجعون عليه. ويعدّ شيوع ممارسة التجنيد وتشجيع جزء من المجتمع المحلي عاملاً حاسماً في انخراط الأطفال في التجنيد بصورة جماعية في المناطق التي تتعامل معها بعض الجهات كـ«خزان مجنَّدين»، أو تلك المناطق التي ينتمي إليها قادة عسكريون أو ضباط في مراتب دنيا تابعون لبعض أطراف النزاع. وفي الحالة الأخيرة يمارس هؤلاء تجنيد الأطفال كنوع من «الخدمة الاجتماعية» لأبناء مناطقهم، ويجنون من وراء ذلك احترام الأهالي ومكاسب مادية غير معروفة. وعلى سبيل المثال، وجدت الدراسة أن أحد أهم عوامل تجنيد الأطفال في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً في منطقة السلفية بمحافظة ريمة هو التأثير الاجتماعي الذي يمارسه ضباط ينتمون لتلك المنطقة.

أ- علاقة متغير الضغط والتأثير الاجتماعي بالفئات العمرية للأطفال المجندين

شكل (9) علاقة تأثير وضغط المحيط الاجتماعي بالفئات العمرية للأطفال المجندين

العمر التقريبي للطفل عند التجنيد مع تأثير وضغط المحيط الاجتماعي

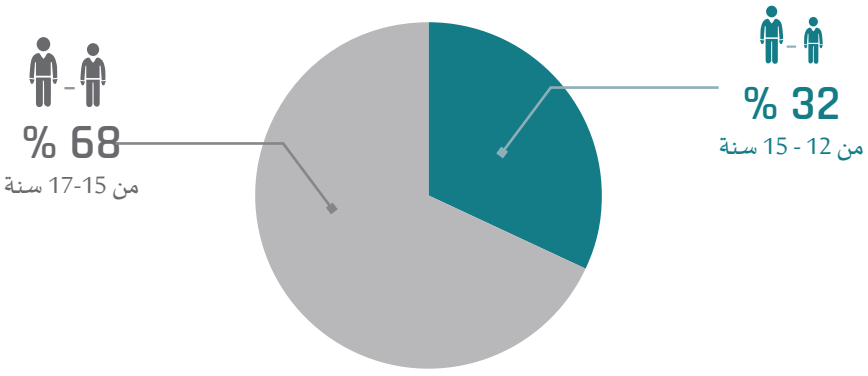

ويلاحظ أن التأثير والضغط الاجتماعي الذي يمثل (**49.0 %**) من الأسباب الاجتماعية للتجنيد يتركز على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 17 عاماً (بنسبة (68 %، حيث تعدّ هذه الفئة من منظور الأعراف الاجتماعية يافعة وقادرة على تحمل المسؤولية، ما يسهّل تأثير الأشخاص المستقطبين عليهم، ويضعف قدرة الأسرة على التفاوض والمساومة الاجتماعية للتملص من تجنيد أحد أطفالها الواقعين ضمن هذه الشريحة العمرية، أما الأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن 12 عاماً فلا تمارس عليها أي ضغوط وتأثيرات اجتماعية مباشرة.

ب- علاقة متغير الضغط والتأثير الاجتماعي بحجم أسر الأطفال المجنَّدين

شكل (10) علاقة الضغط والتأثير الاجتماعي بحجم أسر الأطفال المجنَّدين

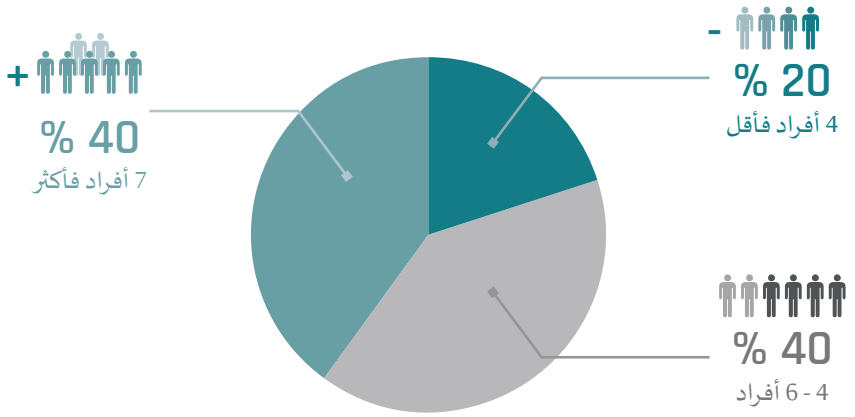

وبالمثل، يتركز ضغط المحيط الاجتماعي على الأسر الكبيرة والمتوسطة الحجم التي لديها عدد من الأطفال الذكور (40 % لكل منها)، وعادة ما تنهار مقاومة تلك الأسر للتجنيد تحت الضغوط والتأثيرات الاجتماعية المستمرة.

2 - تدني الوعي الاجتماعي بمخاطر و آثار تجنيد الأطفال

يعتبر تدني الوعي الاجتماعي بمخاطر وآثار تجنيد الأطفال أحد الأسباب الاجتماعية التي تدفع بعض الأسر إلى قبول تجنيد أطفالها تحت مبررات مختلفة، ولا يقصد بالمخاطر هنا تعرض الطفل لخطر القتل أو الإصابة في المعارك أو المهام الأمنية التي يؤديها، وإنما مخاطر فقدان الطفل حياته الطبيعية والتأثيرات التي تلحق بمستقبله بما في ذلك مواصلة تعليمه، علاوة على تأثير انخراط الأطفال في إدامة الصراع على المستوى الوطني. وقد بلغت نسبة الأسر التي لا تأخذ في الحسبان تلك التأثيرات المستقبلية (37.3 %) من بين الأسر التي جندت لأسباب اجتماعية، وهي جميع الأسر التي وافقت على تجنيد أطفالها، وربما دفعتهم إلى ذلك، واستمرت بالموافقة حتى مع ظهور بعض المخاطر المباشرة على أطفالها. ويلاحظ أن تدني الوعي الاجتماعي يعد سبباً رئيسياً لموقف هذه الأسر كونها قبلت تجنيد أطفالها حتى دون أن تمارس عليها ضغوط اجتماعية، كما أن الفقر ليس مبرراً كافياً لمواقفها تلك، ذلك أن الكثير من الأسر التي عارضت تجنيد أطفالها (بلغت نسبتها في العينة 55.8 %) هي أسر فقيرة وتعيش أوضاعاً اقتصادية مزرية.

3 - المشاكل الأسرية والاجتماعية

تسببت خلافات أسرية في تجنيد (9.8 %) من الأطفال المجندين لأسباب اجتماعية، أغلبهم (7.8 %) تجندوا دون موافقة الأسرة ما يشير إلى خطورة التأثير الذي يلعبه التفكك الأسري، وذكر أحد

الأطفال أنه التحق بالتجنيد نتيجة تكرار تعرضه للضرب من قبل والده بعد تدهور تحصيله العلمي، بينما قرر آخر الالتحاق بالتجنيد نتيجة ضغط الخلافات المستمرة بين والدته الأرملة وأقاربه، والتحق أحدهم بالجبهة احتجاجاً على رفض الأسرة طلبه الزواج.

4 - وطأة الانتهاكات الو اقعة في المحيط الاجتماعي

أدى ارتكاب أحد أطراف النزاع لانتهاكات في البيئة الاجتماعية إلى التحاق أطفال بالتجنيد كرد فعل على الانتهاكات في بعض الأحوال، وبلغت نسبة التجنيد بين الأطفال لهذا السبب الاجتماعي الحقوقي (3.9 %)، وبرر أحد الأطفال التحاقه بالتجنيد في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً بتعرض دار تحفيظ القرآن التي كان يتلقى دروسه فيها للهدم على يد جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وذكر طفل آخر أنه التحق بجماعة أنصار الله (الحوثيين) بالحديدة نتيجة تعرض إحدى الفتيات في منطقته للاغتصاب على يد جندي سوداني يتبع التحالف بقيادة السعودية والإمارات، فيما أدى تعرض تجمع للمهمشين في تعز لاعتداءات من أحد القيادات المحسوبة على حزب الإصلاح الإسلامي الحليف للحكومة الشرعية إلى انضمام طفل لكتائب «أبو العباس» السلفية المناوئة لحزب الإصلاح.

5 - الأسباب الاجتماعية وعلاقتها بالجهات المجنِّدة

جدول (14) توزيع الأسباب الاجتماعية لتجنيد الأطفال على الجهات المجنِّدة

الأسباب الاجتماعية	الجهة المجنّدة						
	جماعة أنصار الله (الحوثيون)	الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	تنظيم أنصار الشريعة	القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات
ضغط وتأثير المحيط الاجتماعي	26.1	17.7	% 0	% 5.6	% 0	% 0	% 0
تدني الوعي الاجتماعي بمخاطر تجنيد الأطفال	% 8.7	% 14.7	% 0	% 22.2	% 50	% 33.3	% 33.3
مشاكل أسرية واجتماعية	% 5.8	% 2.9	% 0	% 0	% 0	% 0	% 0
وطأة الانتهاكات الواقعة في المحيط	% 1.4	% 0	% 25	% 0	% 0	% 0	% 0
الإجمالي	**% 42.0**	**% 35.3**	**% 25.0**	**% 27.8**	**% 50.0**	**% 33.3**	**% 33.3**

يظهر الجدول (14) معدلاً مرتفعاً لتأثير وضغط المحيط الاجتماعي بالنسبة للأطفال المجندين في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) (35.3 %)، وينسجم ذلك مع ما ذكر سابقاً حول اعتماد الجماعة على الأسباب الاجتماعية أكثر من الاقتصادية في تجنيد الأطفال، كما يوحي بقدرة عالية لدى الجماعة في التأثير من خلال المحيط الاجتماعي وممارسة النشاط الفعّال عبر مسؤولي التجنيد وبعض مجموعات الأصدقاء أو الأقارب التي تعمل لمصلحة الجماعة، إضافة إلى استغلال المشاكل الأسرية والاجتماعية، وممارسة الضغط المباشر على الأسر إن تطلّب الأمر. ويلعب تدني الوعي الاجتماعي دوراً فاعلاً في تجنيد الأطفال بالنسبة لجميع الأطراف المجندة دونما فروق جوهرية، ما يشير إلى أن حالة الوعي الاجتماعي المنخفض تقدم أرضية واسعة لاشتغال الظاهرة في مختلف المناطق اليمنية.

رابعاً: الأسباب العقائدية والسياسية لتجنيد الأطفال

جدول (15) الأسباب العقائدية والسياسية لتجنيد الأطفال

الأسباب العقائدية والسياسية	
الولاء العقائدي لأسرة الطفل	% 57.9
الانتماء الحزبي لأسرة الطفل	% 26.3
التأييد الحماسي لقضية سياسية	% 15.8
الإجمالي	**% 100.0**

بلغت نسبة الأسباب العقائدية والسياسية في تجنيد الأطفال (14.1 %) من إجمالي عينة الدراسة، وشملت النسبة ثلاثة متغيرات هي: الولاء العقائدي لأسرة الطفل (57.9 %) حيث أدى المناخ العام المشحون بأفكار عقائدية متنوعة إلى قيام الأسر ذات الولاءات العقدية بحفز الطفل ودفعه للانخراط تعبيراً عن ولائها للجهة المجنِّدة التي تجسد بنظرها فكرة الجهاد أو الولاية أو تطبيق الشريعة أو الدفاع عن الوطن. ويأتي الانتماء الحزبي لأسرة الطفل في المرتبة الثانية كدافع سياسي لتجنيد (26.3 %) من الأطفال ضمن هذه الفئة، ما يعني أن التعصب الحزبي يلعب دوراً في تجنيد الأطفال وإن ظل غير واضح بما يكفي، وهذا ما يفعله أيضاً الإيمان بقضايا سياسية ينخرط الأطفال تحت عنوان الدفاع عنها (15.8 %) كالقضية الجنوبية، وهو المتغير الثالث ضمن هذه الفئة.

جدول (16) توزيع الأسباب العقائدية والسياسية لتجنيد الأطفال على الجهات المجنِّدة

الجهة المجنِّدة	الأسباب العقائدية والسياسية		
	الولاء العقائدي للجهة المجندة	الانتماء الحزبي لأسرة الطفل	التأييد الحماسي لقضية سياسية
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	% 11.6	% 0	% 0
الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	% 5.3	% 21.1	% 0
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	% 0	% 0	% 0
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	% 0	% 0	% 16.7
تنظيم أنصار الشريعة	% 50.0	% 0	% 0
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	% 0	% 33.3	% 0
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات	% 0	% 0	% 0
	% 57.9	**% 26.3**	**% 15.8**

وفّرت الأسباب العقائدية والسياسية لجماعة أنصار الله (الحوثيين) نسبة من المجندين الأطفال تصل إلى (11.6 %) من إجمالي الأطفال المجندين لديها بحسب العينة، وجميع هذه النسبة تعود إلى أطفال مجندين عقائدياً وليس لأسباب سياسية كما هو الحال بالنسبة للجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً مثلاً، ورغم أن النسبة ضعيفة بالنظر إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية ذات الدور الأكبر في التجنيد لمصلحة جماعة الحوثي، إلا أنها تعد مرتفعة إذا ما قورنت بنسب التجنيد العقائدي لدى الجهات المجندة الأخرى باستثناء تنظيم أنصار الشريعة. وينتمي أغلب الأطفال المجندين عقائدياً إلى أسر انضمت إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) خلال سنوات النزاع واعتنقت فكرة «الولاية»، أما الأسر العقائدية التقليدية الموالية للجماعة خاصة التي تنسب نفسها للبيت النبوي فيبدو أنها لا تميل إلى تجنيد أطفالها في الغالب، وربما كان السبب العقائدي نفسه هو ما يدفع تلك الأسر للحفاظ على أبنائها من أجل مستقبل سيطرة الجماعة.

ويظهر تأثير المحددات العقائدية في تجنيد الأطفال لمصلحة الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً منخفضاً إلى حد بعيد، حيث لا تتجاوز نسبة الأطفال الذين انخرطوا في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً لدواعي العقيدة (5.3 %)من المجندين عقائدياً لدى جميع الأطراف في العينة، بينما انضمّ (21.1 %) من الأطفال المجندين حزبياً ونسبتهم (26.3 %)إلى الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، وتعود النسبة الخاصة بالتجنيد العقائدي والسياسي في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً لحزب الإصلاح الإسلامي الذي يقاتل الآلاف من منسوبيه كجنود رسميين في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً. أما الولاء العقدي لتنظيم أنصار الشريعة فيشكل السبب الرئيس لانخراط جميع أفراد العينة الذين التحقوا بصفوفه لأسباب عقائدية وسياسية، ويعود الأمر إلى تركيز التنظيم على المتغير العقدي في التجنيد وإلى حالة العزلة والمخاوف الأمنية التي تضعف ثقته بالمجتمع.

واستفادت القوات المشتركة بقيادة طارق صالح (ابن أخ الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح) من الانتماء السياسي لضباط وجنود موالين للرئيس السابق وينتمون إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، وذكر أحد الأطفال إنه التحق «بحراس الجمهورية» –وهو الاسم غير الرسمي لتلك القوات- بدافع سياسي بعد أن طلب رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في منطقته -وهو شيخ قبلي في الوقت نفسه- من أعضاء المؤتمر الالتحاق بقوات صالح. وانخرط (15.8 %) من المجندين الأطفال في صفوف قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً بحسب العينة لأسباب سياسية، وذلك دعماً لانفصال المحافظات الجنوبية كهدف يعمل الانتقالي على تحقيقه من خلال القوة العسكرية والتفاوض السياسي.

خامساً: الأسباب النفسية لتجنيد الأطفال

جدول (17) الأسباب النفسية لتجنيد الأطفال

الأسباب النفسية	
الميل إلى حمل السلاح والتباهي به	% 60.0
الاقتداء بالغير	% 40.0
الإجمالي	**% 100.0**

أثرت الدوافع النفسية في تجنيد ما نسبته (7.4 %) من إجمالي أفراد العينة، انخراط (60 %) منهم في التجنيد نتيجة قوة الميل النفسي لحمل السلاح والتفاخر به بين الأقران وفي المجتمع، فيما شعر (40 %) منهم بالرغبة في تقليد الغير من نظرائهم الأطفال المجندين أو ممن يكبرونهم سناً ويؤدون أدواراً قتالية أو أمنية مثيرة «للإعجاب» داخل الوسط الاجتماعي، مختلطة أحياناً بالرغبة في الحصول على «كنى» يتم خلعها على الأطفال المجندين لدى بعض الأطراف. وتجدر الإشارة إلى أن الدوافع النفسية لا تشكّل أسباباً رئيسة لانخراط الأطفال في النزاع، ولا تعمل إلا بالتلازم مع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، فحب السلاح والنظر بإعجاب للمسلحين ومراقبة حركاتهم في التعامل اليومي مع السلاح يولد في نفس الطفل رغبة شديدة باقتناء السلاح الذي يعد التجنيد طريقاً له، كما يحرك في نفس الطفل فكرة التجنيد ويهيئه للانخراط بسهولة.

جدول (18) توزيع الأسباب النفسية لتجنيد الأطفال على الجهات المجندة

الأسباب النفسية	الجهة المجندة للطفل		الإجمالي
	جماعة أنصارالله (الحوثيون)	المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	
الميل إلى حمل السلاح والتباهي به	% 60.0	% 0	% 60.0
الاقتداء بالغير	% 30.0	% 10.0	% 40.0
الإجمالي	**% 90.0**	**% 10.0**	**% 100.0**

واستحوذت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على النصيب الأكبر (90.0 %) من الأطفال المجندين لأسباب نفسية، حيث يتعمّد بعض مسؤولي التجنيد في الجماعة ترك السلاح في متناول الأطفال غير المجندين لبعض الوقت أثناء المجالس واللقاءات الاجتماعية بغرض إثارة فضولهم وخلق علاقة حميمة مع السلاح، كما أن مظاهر الحياة اليومية في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) تمتزج بأصوات الزوامل (أهازيج حربية) التي تولّد في نفوس الصغار حماسة منفلتة وتثير في خيالهم صور السلاح والمعارك.

واللافت في السياق أن القوة الأخرى التي لديها أطفال مجندون لأسباب نفسية (10.0 %) هي المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، والأمر يبدو مرتبطاً بانتشار مظاهر السلاح والقوة العسكرية في المحافظات الجنوبية الخاضعة لسيطرة ونفوذ الانتقالي وتعرض الأطفال لها بصورة يومية، بعد أن عمل الانتقالي بكل جهد من أجل تعزيز ثقافة حمل السلاح وربطه بقضية الاستقلال، ويبدو أن ذلك سيقود إلى تغيرات جوهرية خطيرة في إدراك المجتمع في المحافظات الجنوبية لمسألة حمل السلاح، وقد يقوض الإدانة المستقرة لها منذ عقود طويلة.

المحور الثالث

أنماط وآليات تجنيد الأطفال

1 - نمط التجنيد

جدول (19) أنماط تجنيد الأطفال

نمط التجنيد	
طوعي	% 44.2
إجباري	% 55.8
الإجمالي	**% 100.0**

يوضح الجدول (19) أن (55.8 %) من عينة الدراسة تم تجنيدهم إجبارياً بدون موافقة أسرهم، ويأخذ التجنيد الإجباري عدة أشكال أهمها تجنيد الطفل بدون موافقة الأسرة أو علمها، أو التجنيد تحت التهديد المباشر للأسرة، أو اختطاف الطفل، وهذا هو الشكل المتطرف للتجنيد الإجباري. وعدّت الدراسة كل تجنيد بدون موافقة الأسرة تجنيداً إجبارياً حتى وإن تم بموافقة الطفل الذي قد يتعرض لتعبئة خاطئة أو تضليل أو إغواء. أما التجنيد الطوعي الذي يتم بموافقة الأسرة والطفل فبلغت نسبته (44.2 %) من العينة، وهو يعود إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية، فيما التجنيد لأسباب عقائدية يتم طوعياً بموافقة الأسرة والطفل.

جدول (20) توزيع أنماط تجنيد الأطفال بحسب الجهات المجنِّدة

الجهة المجنِّدة	نمط التجنيد		الإجمالي
	طوعي	إجباري	
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	% 18.9	% 36.9	% 55.8
الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	% 12.6	% 11.6	% 24.2
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	% 1.1	% 2.1	% 3.2
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	% 6.40	% 4.10	% 10.5
تنظيم أنصار الشريعة	% 2.1	% 0	% 2.1
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	% 2.1	% 0	% 2.1
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات	% 1.00	% 1.1	% 2.1
الإجمالي	**% 44.2**	**% 55.8**	**% 100.0**

وبحسب العينة، استخدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) نمط التجنيد الإجباري في تجنيد (36.8 %) من الأطفال المجندين في صفوفها ونسبتهم (55.8 %) من حجم العينة، ولم تتجاوز نسبة التجنيد الطوعي في الجماعة (18.9 %)، مع الإشارة إلى وجود حالتي اختطاف ضمن المجنَّدين الأطفال لمصلحتها، فيما توزعت حالات التجنيد القسري الأخرى لدى الجماعة على التهديد وممارسة الضغط الاجتماعي إضافة إلى استغلال تأثير العوامل الاقتصادية. وهناك تقارب بين نمطي التجنيد الإجباري والطوعي لدى أغلب الجهات المجندة الأخرى وفي مقدمتها الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، حيث بلغت نسبة التجنيد الإجباري للأطفال في الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً (12.6 %) من إجمالي الأطفال المجندين لديها بحسب العينة (24.2 %)، ولعبت الأسباب الاقتصادية الدور الأكبر في هذين النمطين الإجباري والطوعي من التجنيد دون أثر لحالات اختطاف أو تجنيد بالتهديد المباشر في إطار العينة.

2 - نوع التجنيد

جدول (21) أنواع تجنيد الأطفال

نوع التجنيد	
فردي	% 20.0
جماعي	% 80.0
الإجمالي	**% 100.0**

يوضح الجدول (21) وجود فجوة كبيرة بين نوعي التجنيد الفردي والجماعي للأطفال، فنسبة (80 %) من أفراد العينة ذكروا أنهم جندوا بمعية أطفال آخرين في مثل سنهم، والتحقوا بالجهة المجندة بصورة جماعية وبحسب ترتيبات اختلفت بعض الشيء من حالة لأخرى. وفي الغالب كان مسؤول التجنيد في المنطقة (أو الشخص الذي تولى التأثير على الطفل في بعض الحالات) يقوم بتحديد نقطة تجمع سرية يلتقي عندها الأطفال الضحايا مساءً أو في الصباح الباكر ليتم أخذهم بعد ذلك لمركز تجميع أوسع يتبع الجهة المجندة ويقع عادة في مكان مفتوح. وفي حالات أخرى ذهب مجموعة من الأطفال الأصدقاء بصورة جماعية إلى أقرب نقطة أمنية تتبع الجهة المجندة، وهناك تولى أفراد النقطة إيصالهم لمسؤول التجنيد في المنطقة ليتكفّل الأخير بإتمام بقية الترتيبات.

ويشير معدل التجنيد الجماعي المرتفع إلى ضعف آليات الرقابة للأسرة، وإلى المستوى الخطير من التغلغل الذي حققته ظاهرة تجنيد الأطفال في أوساط المجتمعات المحلية، علاوة على أن التحشيد الجماعي يزيد من مستوى إقبال الأطفال على التجنيد نتيجة الشعور الخادع بالأمان بين غيره من الأطفال.

جدول (22) توزيع أنواع تجنيد الأطفال بحسب الجهات المجنِّدة

الجهة المجنِّدة	نمط التجنيد		الإجمالي
	فردي	جماعي	
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	% 11.5	% 44.2	% 55.7
الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	% 5.3	% 18.9	% 24.2
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	% 0	% 3.1	% 3.1
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	% 1	% 9.5	% 10.5
تنظيم أنصار الشريعة	% 1.1	% 1.1	% 2.2
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	% 1.1	% 1.1	% 2.2
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والامارات	% 0	% 2.1	% 2.1

يظهر الجدول (22) أن أغلب الجهات التي تمارس تجنيد الأطفال تعتمد على نوع التجنيد الجماعي أكثر من الفردي، الأمر الذي يفصح عن وجود أنشطة تجنيدية موجهة لاستهداف أكبر عدد ممكن من المجنَّدين بما فيهم أطفال. وعادة تأخذ تلك الأنشطة صورة تعليمات نازلة لشيخ المنطقة أو عاقل الحارة أو مسؤولي السلطة المحلية بممارسة التجنيد الجماعي بصورة مباشرة، أو بتسهيل مهام مسؤولي التجنيد التابعين

للجهة المجندة، ومن المعتاد أيضاً انتشار مراكز تجنيد علنية في بعض المناطق تستقبل طلبات الالتحاق بالتجنيد بصورة جماعية، ففي محافظة شبوة رصدت الدراسة حالة نشطة من الإقبال الجماعي على التجنيد بعد سماع المواطنين عن فتح باب التسجيل للالتحاق بصفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً في المحافظة عقب أحداث المواجهات مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً في أغسطس/ آب 2019، وقد لجأ بعض الأطفال الذين رفضت ملفاتهم إلى وسطاء لتجاوز النقص في الوثائق أو عدم استيفاء بعض الجوانب الإجرائية كي يتمكنوا في نهاية المطاف من التسجيل والالتحاق بتلك القوات. إضافة إلى ذلك يحدث إقبال جماعي للأطفال على التجنيد بصورة غير موجهة نتيجة تناقل بعض الأخبار والمزايا التي يتوقع أن يحصل عليها المجنَّد في بعض المناطق على يد أشخاص يروّجون بصورة مباشرة أو غير مباشرة لفكرة التجنيد.

3 - الأشخاص الذين قاموا بتجنيد الأطفال

لا يمارس الأشخاص المشار إليهم هنا مجرد تأثير عابر على الطفل وإنما يقومون بعملية تجنيده من خلال خطوات عملية تنتهي به إلى الانخراط بالمشاركة في القتال أو بتولي مهام محددة.

جدول (23) الأشخاص الذين قاموا بتجنيد الأطفال

الأشخاص الذين قاموا بتجنيد الطفل	
مسؤول تجنيد وتحشيد	% 26.3
أقارب	% 24.2
أصدقاء	% 23.2
الأب	% 10.5
الأخ	% 5.3
آخرون	% 10.5
الإجمالي	**% 100.0**

ويوضح الجدول (23) أن الدور الأكبر في تجنيد الأطفال يعود إلى فئة مسؤولي التجنيد والتحشيد وبنسبة (26.3%) من إجمالي العينة، التي تنشط بكثافة في أوساط التجمعات السكانية بحثاً عن ضحايا أطفال لتجنيدهم، خاصة في فترات احتداد النزاع أو في الإجازات الصيفية، وأفراد هذه الفئة ينتمون في الغالب إلى المجتمع المحلي (قرية، منطقة، حارة) الذي ينشطون فيه، أو أنهم حلّوا فيه منذ مدة وأقاموا صلات اجتماعية مكّنتهم من العمل والتحرك بسهولة وثقة.

وأسهم الأقارب كالعم والخال أو أقارب من درجات ثانية وثالثة في تجنيد (24.2 %) من عينة الدراسة، وبعض هؤلاء يعملون كمقاتلين فعليين أو ضباطاً في صفوف الجهة التي يجنِّدون لمصلحتها، وهم لا يقدمون أنفسهم بصفة مجنِّدين، ويوظفون علاقات القرابة، ويتوسلون بالنصح والرغبة في خدمة الطفل وأسرته. كما قد يتحول بعض الأصدقاء إلى مجنِّدين نشطين خاصة المنخرطين منهم فعلياً في التجنيد، وبعض هؤلاء يمتلكون تأثيراً سحرياً على أقرانهم، وبلغت نسبة الأطفال الذين جُندوا بواسطة أصدقاء لهم (23.2 %) من إجمالي العينة، وهؤلاء الأصدقاء -ومنهم أشخاص تجاوزوا سن الطفولة- يرتبون للطفل خطة التحاق مصحوبة بقائمة تعليمات ونصائح تجعل الطفل يقدم على الانخراط بثقة كبيرة.

وشارك الآباء في تجنيد (10.5 %) من العينة، ويعد تأثير الأب على الطفل حاسماً في حال كان لدى الأب أسباب عقائدية للانخراط، وفي حالات أخرى أدت مشاركة الأب في النزاع إلى تجنيد الطفل عبر اصطحابه كمرافق أو للقيام بأعمال أمنية غير خطرة. ونجح (5.3 %) من الأخوة المنخرطين أصلاً في النزاع في إلحاق أخوانهم الذين يصغرونهم سناً لمصلحة أطراف يقاتلون في صفوفها، وشارك آخرون في تجنيد (10.5 %) من العينة، وهؤلاء توزعوا على عقال حارات وأرباب عمل وأئمة مساجد.

جدول (24) أماكن التعرف على الأشخاص الغرباء الذين قاموا بتجنيد الطفل

مكان التعرف على الأشخاص الغرباء	
مكان عام	% 42.9
مجلس خاص	% 34.3
مقر عمل	% 11.4
المدرسة	% 5.7
المسجد	% 5.7
الإجمالي	**% 100.0**

تعرّف الأطفال المجنَّدون على أشخاص غرباء قاموا بتجنيدهم بما فيهم مسؤولو تجنيد لم يسبق للطفل معرفتهم (أي من غير الأقارب والأصدقاء والآباء والأخوة ومسؤولي التجنيد المعروفين لدى الطفل) في أماكن عامة (42.9 %)، كتجمعات الأعراس والمآتم والتجمعات العامة ومجالس القات اليومية أو الدورية التي تعقد في ديوان عام يخصص للقاءات أبناء المنطقة ومناقشة شؤونهم العامة، أو في ديوان أحد المشايخ أو الوجاهات أو العقال. بينما مارس أولئك الغرباء تأثيرهم على الأطفال في مجالس خاصة (34.3 %) ضمّت الطفل أو مجموعة صغيرة من الأطفال مع الشخص المجنِّد منفردين. وذكر معظم الأطفال الذين تم استقطابهم من الريف عبر المجالس الخاصة أن أشخاصاً غرباء لم يكونوا يعرفونهم من قبل زاروا «محراس القات» الذي يمكث فيه الطفل ليلاً بمفرده أو مع بعض أصدقائه (والمحراس بناء صغير مرتفع يقام في مزارع القات بغرض الحراسة الليلية)، وبعد تكرار تلك الزيارات الغامضة التي كان يشوبها الحديث عن واجب «الجهاد» ومبادئ وأخلاق الجهة المجندة تم تجنيد الطفل بالفعل.

وتعرف (11.4 %) من الأطفال الذين جُندوا بواسطة غرباء على مجنديهم في الأماكن التي كانوا يعملون بها (بقالة، محطة وقود، محل بيع خضروات). وفي المدرسة تعرف (5.7 %) من الأطفال على مجندين غرباء من خارج المدرسة، كما تم تجنيد (5.7 %) بواسطة إمام مسجد خلال ارتياد الأطفال المسجد للصلاة.

جدول (25) توزيع الأشخاص الذين شاركوا في عمليات تجنيد الأطفال بحسب الجهات المجندة

الجهة المجنِّدة	الأشخاص الذين شاركوا في تجنيد الأطفال						الإجمالي
	الأب	الأخ	أقارب	أصدقاء	مسؤول تجنيد وتحشيد	آخرون	
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	% 5.3	% 1.0	% 8.4	% 10.5	% 22.1	% 8.4	% 55.7
الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	% 3.2	% 3.2	% 9.5	% 5.2	% 2.1	% 1.1	% 24.2
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	% 0	% 0	% 1.0	% 2.1	% 0	% 0	% 3.1
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	% 1.0	% 0	% 3.2	% 5.3	% 1.0	% 0	% 10.5
تنظيم أنصار الشريعة	% 0	% 1.1	% 0	% 0	% 0	% 1.1	% 2.2
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	% 1.1	% 0	% 0	% 0	% 1.1	% 0	% 2.2
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات	% 0	% 0	% 2.1	% 0	% 0	% 0	% 2.1
الإجمالي	**% 10.5**	**% 5.3**	**% 24.2**	**% 23.1**	**% 26.4**	**% 10.5**	**% 100.0**

يوضح الجدول (25) أنواع الأشخاص الذين استخدمتهم أطراف النزاع في عملية تجنيد الأطفال بحسب العينية، ويلاحظ ابتداءً أن بعض الآباء والأقارب والأصدقاء تطوعوا لأسبابهم الخاصة في إلحاق أطفال بالتجنيد دون طلب الجهات المجندة، ومن بين تلك الأسباب إثبات الولاء أو كسب ثقة الجهة المجندة أو النكاية ببعض الأسر، وهذا «التجنيد التطوعي» أحد مؤشرات تغلغل ظاهرة تجنيد الأطفال وأثرها التخريبي على العلاقات الاجتماعية.

وتعد جماعة أنصار الله (الحوثيون) أكثر أطراف النزاع ممارسةً للنشاط التجنيدي للأطفال بواسطة «المشرفين» الذين يقومون غالباً بمهام التجنيد والتحشيد، ويبدو من المعلومات التي حصلت عليها الدراسة أن التجنيد لدى هذه الجماعة وظيفة محورية يقوم بها جهاز ما ضمن البنية التنظيمية للجماعة، وهي تُمارس في الواقع عبر «شبكات تجنيد» عنقودية بالغة التعقيد، فالمشرف لا يقوم بمهمة التجنيد مباشرة، وإنما من خلال مجنِّدين فرعيين يطلق عليهم وصف «المحشّدين» ويعملون على مستوى القرى والحارات بالتعاون مع آخرين نظير مبلغ مالي مقابل كل شخص يقومون بتجنيده في العادة.

ويعكس هذا التنظيم لعملية الحشد والتجنيد لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) حاجتها الحيوية والمستمرة لمقاتلين، وعدم اكتفائها بالتجنيد الذي يمارسه موالون لها بصورة تلقائية. من جهة ثانية تبدو الجماعة أكثر أطراف النزاع تركيزاً على تجنيد الأطفال لاعتقادها أن هذه الشريحة العمرية أكثر قابلية للاستتباع والتعبئة، وبسؤال أحد الأشخاص المشاركين في تجنيد أطفال لمصلحة الجماعة عن المواصفات المطلوبة في الشخص المستهدف بالتجنيد قال: «لا توجد مواصفات معينة، ويفضل أن يكون صغير السن حتى تسهل تعبئته، وفي بعض الأحيان يُطلب منّا تجنيد أطفال لم يسبق لهم التجنيد، ولم تسبق لهم المشاركة في دورات ثقافية»[34].

[34] مقابلة مع مجنِّد لمصلحة جماعة الحوثي أجريت بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

ويبدو أن «استراتيجية التجنيد» لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) تقوم على التوسع في تجنيد الأطفال حتى لفترات قصيرة كوسيلة لنشر أفكارها وإشاعة ثقافة القتال، إضافة إلى تعريض الأطفال لتجربة استثنائية قد تدفعهم للارتباط بها مستقبلاً، لذا فهي لا تهتم بتعقب الأطفال الهاربين من التجنيد بعد التحاقهم بها لبعض الوقت كما ستشير الدراسة لاحقاً.

فيما يتعلق الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً القوات الموالية له وكذا المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً وبقية أطراف النزاع فإن الأقارب والأصدقاء وبعض الآباء والأخوة يجلبون لتلك الجهات مجندين أطفال أكثر مما يحصده مسؤولو التجنيد والتحشيد فيها، وقد يعود الأمر إلى ضعف الاهتمام بوظيفة تجنيد الأطفال لدى تلك الأطراف، أو أن كثيراً من الأقارب والأصدقاء هم في الحقيقة مسؤولو تجنيد غامضون.

4 - الأسلوب المستخدم في التجنيد

جدول (26) أساليب تجنيد الأطفال

أسلوب التجنيد	
الإغراء المادي	% 51.6
الإغواء المعنوي	% 42.1
التهديد المباشر	% 6.3
الإجمالي	**% 100.0**

يوضح الجدول (26) أن الإغراء المادي استُخدم بنسبة مرتفعة (51.6 %) في عملية تجنيد أطفال العينة، الأمر الذي يبدو متّسقاً مع الدور المحوري للمحددات الاقتصادية في تجنيد الأطفال، ويشمل هذا الأسلوب إغراء الأطفال أو أسرهم بحصول الطفل على راتب، مقترناً في الكثير من الحالات بالوعد بوظيفة عسكرية (رقم عسكري)، أو قطعة سلاح شخصية باهظة الثمن، أو مساعدات عينية منتظمة، وقد لا يحصل الطفل أو أسرته على تلك الوعود مجتمعة لكن واحداً منها يكفي لجعل فكرة التجنيد حاضرة باستمرار في ذهن الطفل أو الأسرة ما يفضي في النهاية إلى الانخراط.

وبلغ من مورس بحقهم الإغواء المعنوي (42.1 %) من أفراد العينة، وذلك بتزيين فكرة القتال للطفل تحت اسم الجهاد أو الدفاع عن الوطن وما شابه، وفي هذه الحالة يتعرض الطفل لتأثيرات كلامية بليغة أو استثارة محمومة للمشاعر الدينية أو الوطنية أو القبلية والجهوية، وتتم شيطنة الخصم ومواقفه والتركيز على الانتهاكات التي يرتكبها ما يجعل انخراط الطفل في التجنيد أقرب إلى السلوك الانتقامي. ويعتمد أسلوب الاستقطاب المعنوي على تضخيم الوعود وتخفيف المخاطر، مع مناقشة الاعتراضات والاستفسارات التي يقدمها الطفل أو أسرته وإظهار الاستيعاب لها ما أمكن، إضافة إلى تصوير المشاركة في القتال على أنها تجربة شائقة يحصل فيها الطفل على كل ما يريد بما في ذلك اللعب والتسلية، وفي حال كان لدى الطفل اعتراض بشأن مواصلة دراسته يحصل على وعد فوري بالسماح له بمواصلة الدراسة والحصول على إجازة كافية لأداء الاختبارات، أما الأطفال الذين لديهم تعلق شديد بوالديهم فيحصلون على مواعظ سطحية تشدّد على وجوب طاعة الوالدين و أن «الجهاد في سبيل الله» طريق إليه.

بدوره لم يتجاوز أسلوب التهديد المباشر للأسرة نسبة (6.3 %) من إجمالي العينة، وهذا الأسلوب لا يشمل بطبيعة الحال الضغط المعنوي الناعم أو الاختطاف كطرفي نقيض، وإنما ينحصر في التجنيد الناجم عن التهديد المباشر بإيقاع عقوبة معينة أو الحرمان من مصلحة جوهرية، وما يفسّر ضعف استخدام هذا الأسلوب من قبل الجهات المجنِّدة هو أن الأساليب الأخرى تعمل بصورة جيدة، وأن لا حاجة لاستخدامه إلا في أضيق الحدود.

جدول (27) توزيع أساليب تجنيد الأطفال بحسب الجهات المجنِّدة

الجهة المجنِّدة	أسلوب التجنيد			الإجمالي
	الإغراء المادي	الإغواء المعنوي	التهديد المباشر	
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	% 21.1	% 29.5	% 5.20	% 55.8
الجيش اليمني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	% 16.8	% 6.3	% 1.1	% 24.2
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	% 2.1	% 1.1	% 0	% 3.2
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	% 8.4	% 2.1	% 0	% 10.5
تنظيم أنصار الشريعة	% 0	% 2.1	% 0	% 2.1
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	% 1.00	% 1.1	% 0	% 2.1
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات	% 2.1	% 0	% 0	% 2.1
الإجمالي	**% 51.6**	**% 42.1**	**% 6.3**	**% 100.0**

تعتمد جماعة أنصار الله (الحوثيون) على الإغواء المعنوي كأسلوب محوري للاستقطاب والتجنيد بنسبة (29.5 %) من إجمالي أفراد العينة المجندين لديها، وهذا يتفق مع الدور الذي يقوم به تأثير المحيط الاجتماعي كأحد أهم المحددات الاجتماعية في التجنيد لمصلحتها، ويأتي الإغراء المادي بالراتب والسلاح والمعونات في المرتبة الثانية بنسبة (21.1 %)، أما أسلوب التهديد المباشر فيحتل المرتبة الثالثة (5.3 %) لكنه الأعلى مقارنة ببقية أطراف النزاع.

بخلاف ذلك حقق أسلوب الإغراء المادي مستوى مرتفعاً (16.8 %) بالنسبة الجيش اليمني التابع للحكومة المعترف بها دولياً مقارنة بأسلوب الإغواء المعنوي (6.3 %)، الأمر الذي يؤكد اعتماد تلك القوات على إقناع الأطفال من خلال تقديم وعود بالفوائد المادية.

5 - الغرض الأولي من التجنيد عند الاستقطاب

جدول (28) الغرض الأولي من تجنيد الأطفال

الغرض الأولي من التجنيد	
قتالي	% 34.7
غير قتالي	% 63.2
غير واضح	% 2.1
الإجمالي	**% 100.0**

يوضح الجدول (28) أن (34.7 %) فقط من العينة كانوا على علم بأنهم سيقومون بأعمال قتالية قبل انخراطهم الفعلي في التجنيد، بينما ارتبط قبول النسبة الأكبر بالتجنيد بالاعتقاد أنها لن تقوم بأعمال قتالية. لم يكن الغرض من التجنيد واضحاً لـ (2.1 %) من العينة.

جدول (29) نمط الاشتراك الفعلي في الأعمال القتالية والعسكرية للأطفال المجنّدين

نمط الاشتراك الفعلي في الأعمال القتالية والعسكرية للأطفال المجنَّدين	
مهام قتالية	% 42.1
حراسة مواقع ومنشآت عسكرية	% 8.3
أعمال أمنية وأخرى	% 49.6
الإجمالي	**% 100.0**

بمقارنة الجدول (28) بجدول الانخراط الفعلي في النزاع (29) يتّضح مقدار التضليل الذي مورس ضد الأطفال أو أسرهم عند الاستقطاب، حيث ارتفعت نسبة الذين مارسوا أعمالاً قتالية وعسكرية خطرة أثناء التجنيد إلى (50.4 %)،(بما في ذلك المهام القتالية - ٪42.1 - وحراسة المواقع والمؤسسات العسكرية - ٪8.3 - من الرسم البياني أعلاه). بعبارة أخرى ، زادت مشاركة الأطفال في مهام قتالية خطرة ٪15.7 عن أولئك الذين اعتقدوا أنهم سيشاركون في نفس المهام بداية الانخراط في التجنيد.

6 - طريقة إلحاق الطفل بالمهام القتالية أو الأمنية

جدول (30) طريقة إلحاق الأطفال المجندين بالجهات المجنِّدة

طريقة إلحاق الطفل بالجماعة المجنِّدة	
إلحاق مباشرة	% 11.6
إلحاق غير مباشر	% 88.4
الإجمالي	**% 100.0**

يقصد بالإلحاق المباشر أخذ الطفل مباشرة بعد اكتمال عملية الاستقطاب إلى جبهات القتال أو إسناد مهام أمنية مباشرة إليه، وبلغت نسبة الأطفال الذين عوملوا بهذه الطريقة من العينة (11.6 %) فقط، ما يعني أن النسبة الأكبر من الأطفال المجندين مروا أولاً بدورات قتالية أو دورات قتالية وثقافية معاً. غير أن الإلحاق المباشر وإن كانت نسبته ضعيفة في العينة لكنه يتم دون مراعاة حالة الأطفال الذين لم يسبق لهم حمل السلاح، فيتم الزجّ بهم مباشرة إلى القتال عندما يتصادف تفويجهم مع تعرض الجهة المجنِّدة لهجوم عسكري.

وتختلف الدورات التي يمر بها الطفل المجنَّد من حيث المدة والمحتوى باختلاف جهة التجنيد، فالدورات التي تنظمها جماعة أنصار الله (الحوثيون) للمجندين تتراوح مدتها من شهرين إلى ثلاثة وتجمع بين التعبئة الثقافية والتدريب الكثيف على السلاح وبعض الفنون القتالية، وتمر بخطوات محددة تنتهي بالطفل المجنَّد إلى تولّي المهام التي يحددها المشرفون على الدورة. أما الدورات التي يمر بها المجنَّدون لدى أطراف النزاع الأخرى -باستثناء تنظيم أنصار الشريعة- فقصيرة وقد لا تتجاوز أسبوعاً واحداً، وفيها يتلقى الطفل تدريبات أولية على استخدام السلاح والمهارات القتالية الأساسية، ولا يتم فيها التركيز كثيراً على الجوانب الثقافية والفكرية. وفي جميع الأحوال تظل ميكانيزما عمليات التجنيد الفعلي لدى الجهات -من غير جماعة أنصار الله (الحوثيين)- قليلة الوضوح، ويبدو أنها لا تسير وفق خطوات منظمة ومترابطة، كما أنها سرّية تماماً لدى جهات بعينها كتنظيم أنصار الشريعة، لذا لم تتمكن الدراسة من الوقوف عليها.

شكل (11) دورة التجنيد لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين) والخطوات التي تمر بها

يوضح الشكل (11) خمس خطوات لتجنيد الأطفال تميل إليها جماعة أنصارالله (الحوثيون) وذلك على النحو الآتي:

1. الخطوة الأولى

وهي التحشيد الجماعي أو الاستقطاب الفردي والتي تتم بآليات وأساليب متنوعة سبق الحديث عنها، وفيها يقوم المحشّد بتحديد نقطة تجمع سرية للمجندين الأطفال، وفور اكتمال العدد يتواصل المحشّد مع المشرف الذي يقوم باستلام المجندين.

2. الخطوة الثانية

وهي التجميع حيث يقوم المشرف باستلام المجندين وإيوائهم في مركز تجمع مؤقت مع آخرين تم إيصالهم إليه بالطريقة نفسها من قرى أو حارات أخرى، وقد يستمر هذا التجمع المؤقت لأيام إلى أن تكتمل ترتيبات نقلهم جماعياً إلى مكان آخر.

3. الخطوة الثالثة

تسليم المجنَّدين الأطفال مع غيرهم من المجنّدين لمشرف الاستقبال الذي من مهامه استقبال المجندين مع طاقمه والترحيب بهم، والبدء بإجراءات الضيافة وتقديم الطعام الجيد والقات في مكان قد يكون مفتوحاً، وبعدها يتم إرسال المجندين إلى المكان الذي ستعقد فيه الدورة الثقافية والتدريبية. ويبدو أن نقطة الاستقبال حلقة مهمة في دورة التجنيد فهي بمثابة بوابة العبور الأساسية إلى المراحل الأخرى المتقدمة، كما أن على المجندين المرور بها عند ذهابهم لاحقاً لزيارة أسرهم وتسجيل أسمائهم وتحديد موعد العودة، واستلام ما يسمى بالزيارة وهي عبارة عن مبلغ مالي يأخذه المجند عند ذهابه كل عدة أشهر لزيارة أهله.

4. الخطوة الرابعة

الدورة الثقافية والتدريبية التي تجري في مكان مغلق وبسرية عالية، وتستمر في العادة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، وقد لا تتجاوز أسبوعين في بعض الحالات، خاصة عندما تظهر حاجة ملحّة وسريعة لتعزيز جبهات القتال بالمجندين. وتبدأ الدورة بمحتوى ثقافي تعبوي مكثف ومتنوع يشمل خطابات ومحاضرات ولقطات فيديو قتالية تصور «بطولات الجماعة»، ومقاطع فيديو موازية تظهر قسوة أطراف النزاع الأخرى وتركز

على انتهاكاتها وضعف أدائها القتالي، وتستخدم للعرض شاشات كبيرة وحديثة، وخلال الدورة يتم نشر «وقائيين» بين المشاركين لمراقبة أحاديثهم وتعليقاتهم عن قرب. ثم بعد مرور أيام أو أسابيع على الدورة الثقافية تبدأ الدورة التدريبية العسكرية بالشرح النظري لأجزاء أنواع مختلفة من السلاح وطريقة استخدامها والتدريب على بعض المهارات القتالية وفنون التخفي وتفادي ضربات الطيران الجوي، والمناورات القتالية باستخدام السلاح وربما قيادة العربات العسكرية في أماكن مفتوحة أو شبه مفتوحة، وتستمر فعاليات الدورة الثقافية دون انقطاع خلال مرحلة التدريبات القتالية.

5. الخطوة الخامسة

ويتم في نهاية الدورة الثقافية والتدريبية فرز وتقييم المشاركين بحسب قدراتهم ومهاراتهم، فيلتحق الأطفال الذين يتحلّون بصفات «الشجاعة والاستعداد» بالجبهات، ويتوزع البعض الآخر على النقاط الأمنية أو الأعمال اللوجستية والخدمية بحسب تقديرات الهيئة المشرفة على الدورة لقدراتهم وبمراعاة حاجة الجماعة.

المحور الرابع

ديناميات التجنيد والنزاع

1 - نزاع مستمر.. تجنيد أكثر

شكل (12) تاريخ بدء التجنيد

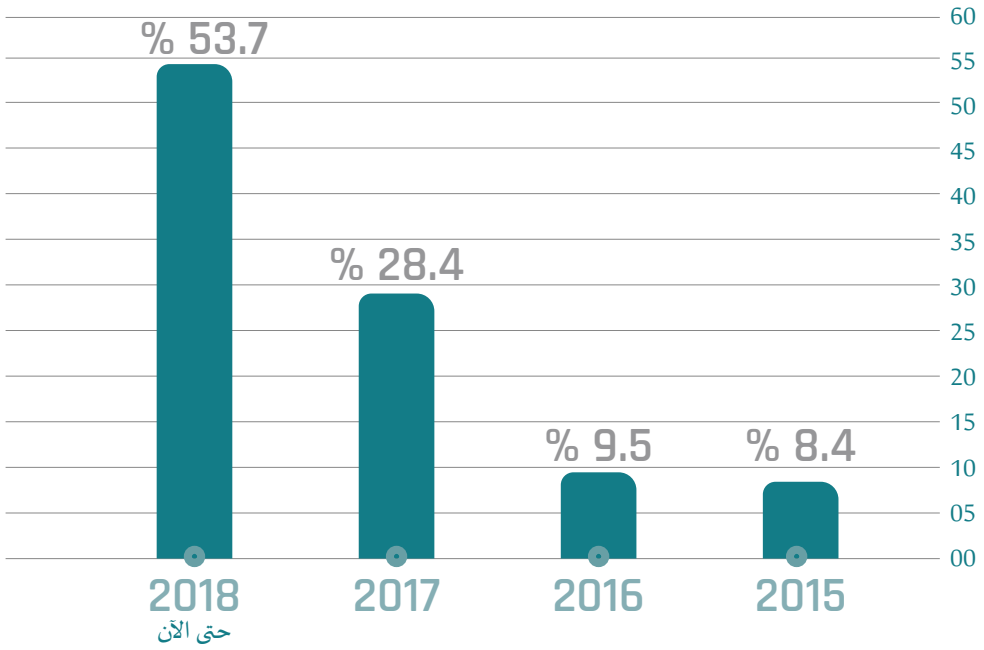

يوضح الشكل (12) الارتفاع المطرد في وتيرة تجنيد الأطفال باستمرار سنوات النزاع، فيظهر أن نسبة (8.4%) من إجمالي عينة الدراسة يعود تاريخ تجنيدها إلى العام 2015 الذي شهد بدء تصاعد النزاع، وهي نسبة منخفضة مقارنة بأفراد العينة الذين جندوا في العام 2017 (28.4 %) من إجمالي أفراد العينة، أما الفترة من العام 2018 وحتى منتصف العام 2019 تقريباً فشهدت تجنيد (53.7 %) من إجمالي أفراد العينة.

إن هذا المنحى التصاعدي الخطر لظاهرة تجنيد الأطفال بتقدم سنوات النزاع يقابله تراجع مستمر في قدرات المجتمع على التصدي للظاهرة وتقويضاً لقاعدة الرفض المجتمعي لها نتيجة الأوضاع السيئة التي يعيشها المجتمع بفعل النزاع، فقد أدى استمرار النزاع إلى توسيع دائرة الفقر والعوز، وإضعاف قدرة الأسر على الرقابة وممارسة الضبط تجاه الأبناء، واختراق العلاقات الاجتماعية وتحويل أُطُرها التقليدية والحديثة (قبيلة، حزب، مسجد، مدرسة.. إلخ) إلى أرضية تجاذب وصراع واستقطاب، كما أشعل تسابقاً محموماً للدفع بالأطفال إلى التجنيد تجسيداً لولاءات عقائدية أو سياسية في بيئات يحفّها انعدام الوعي الاجتماعي. وبالمجمل خلق النزاع مبررات للتجنيد تبدو «موضوعية» في مجتمع من الفقراء والجوعى يشهد انقسامات أفقية حرجة تمعن أطراف النزاع في استغلالها وتوظيف أبعادها المذهبية والجهوية.

2 - الدور الفعلي للأطفال المجنَّدين ودلالته في استمرار النزاع

جدول (31) الانخراط الفعلي للمجندين الأطفال

الانخراط الفعلي للمجنَّدين	
مهام قتالية	% 42.1
حراسة مواقع ومنشآت عسكرية	% 8.3
تفتيش في الحواجز والنقاط العسكرية	% 12.8
إمدادات لوجستية	% 11.3
مرافقة شخصيات	% 6.8
تأمين منشآت مدنية	% 6.0
خدمات	% 6.0
تحشيد وتجنيد	% 4.5
مداهمات أمنية	% 2.3
الإجمالي	**% 100.0**

يظهر الجدول (31) معدلاً مرتفعاً للانخراط النشط للمجنَّدين الأطفال في الأعمال القتالية والأمنية، فنسبة (42.1 %) من العينة خاضوا أعمالاً قتالية بصورة نشطة ومباشرة أغلبها في الصفوف الأمامية، ومنها الاشتباكات المباشرة وقيادة عربات وآليات عسكرية بما فيها الدبابات، وقليل منهم شاركوا في الصفوف الخلفية (تعمير الذخائر مثلاً). ومن حيث المبدأ تعكس النسبة المرتفعة من أفراد العينة المشاركين في مهام قتالية درجة اعتماد كبيرة في تنفيذ المهام القتالية على المجنَّدين الأطفال لدى الجهات المجندة، ويسري ذلك على المشاركة الفعلية في المهام الأمنية المختلفة وفي الإمدادات اللوجستية والخدمات وغيرها والتي بلغت (47.9 %) من العينة.

إن مستوى الاعتماد المرتفع على المجندين الأطفال في المهام القتالية والأمنية لدى الجهات المجندة –مع مراعاة التفاوت النسبي بينها- يعزّز الارتباط الوثيق بين ظاهرة تجنيد الأطفال وبين النزاع، فالنزاع يغذي الظاهرة التي ما تلبث أن تتحول إلى مُدخل في دورة تطوره عبر قيام الأطفال المجندين بأدوار فعلية تؤدي لاستمرار النزاع. وإذا كان من الصعب تحديد أهمية الأدوار القتالية الفعلية للأطفال المجندين أو التعرف بدقة على تأثيرها الكلي في سير المعارك العسكرية، فإن المشاركة الفعلية للأطفال المجندين في أعمال قتالية مباشرة بالشكل الذي تبينه الدراسة يعدّ مؤشراً كافياً للقول أن تجنيد الأطفال هو عنصر جوهري في الحسابات العسكرية الاستراتيجية لبعض أطراف النزاع على الأقل، وهذا الأمر يعقّد كثيراً حل مشكلة تجنيد الأطفال في ظل استمرار النزاع.

3 - الأسرة وموقفها من تجنيد الطفل: دلالات التغيروالثبات في ظل استمرار النزاع

جدول (32) موقف الأسرة من تجنيد الطفل

موقف الأسرة		
الموافقة		% 44.2
المعارضة	الإيجابية	% 13.7
	السلبية	% 42.1
الإجمالي		% 100.0

رفضت (55.8 %) من الأسر التي ينتمي إليها أفراد العينة تجنيد أطفالها، فيما انخرط (44.2 %) من العينة بموافقة أسرهم، غير أن الموقف المبدئي للأسرة لم يكن نهاية المطاف، فثمة جدلية بين الأسر والتجنيد نشأت في سياق النزاع وأثرت على مواقفها بالسلب والإيجاب، فانتقل بعضها من المعارضة إلى الموافقة أو العكس، لتستقر نسبة الأسر المعارضة لتجنيد أطفالها عند (52.7 %)، وترتفع نسبة الأسر الموافقة إلى (47.3 %). كما يوضح الجدول أدناه.

البيان	النسبة	التغير في الموقف من المعارضة إلى الموافقة	التغير في الموقف من الموافقة إلى المعارضة	إجمالي الأسر المعارضة (الموقف النهائي)	إجمالي الأسر الموافقة (الموقف النهائي)
الأسر المعارضة (إيجابية وسلبية)	% 55.80	% 14.70	% 11.60	% 52.7	
الأسر الموافقة	% 44.20	% 14.70	% 11.60	-	% 47.30

أ- دلالة التغير في موقف الأسرة من المعارضة إلى المو افقة

تعيش الأسرة اليمنية معركة حقيقية مع ظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع، ورغم الإنهاك الاقتصادي الذي أصابها، والضغوط والتأثيرات التي تمارسها عليها أطراف النزاع، فإن الأسرة اليمنية لا تزال تمثل «الجبهة» الفعالة في النضال الصعب ضد تجنيد الأطفال، واتّخذت معارضتها صورتان سلبية وإيجابية كما يظهر في الجدول (32)[35]. غير أن مقاومة بعض الأسر انهارت تحت تأثير التغيرات التي أفرزها استمرار النزاع، فانتقلت من المعارضة إلى الموافقة، وهذه الأسر التي غيرت موقفها يقع أغلبها ضمن فئة الأسر التي اتخذت موقف المعارضة السلبية لتجنيد الطفل منذ البداية، أي أنها اكتفت بمحاولة إقناع الطفل بالعدول عن التجنيد، ثم ما لبثت أن سلمت بالأمر الواقع دونما جهود تذكر لاستعادة الطفل أو الضغط على الجهة

[35] يقصد بالمعارضة السلبية رفض الأسرة تجنيد الطفل دون القيام بجهود لاستعادة الطفل أو الضغط على الجهة المجندة، بل تصل المعارضة السلبية ببعض الأسر إلى التسليم بالأمر الواقع. أما المعارضة الإيجابية فالمقصود بها معارضة تجنيد الطفل والعمل على استعادته من قبضة الجهة المجندة بما يتاح للأسرة من وسائل ممكنة.

المجنِّدة كما فعلت الأسر التي اتّسم موقفها بالمعارضة الإيجابية.

جدول (33) التغير في موقف الأسرة من المعارضة إلى الموافقة

	من المعارضة إلى الموافقة	ظلّت معارضة	الإجمالي
المعارضة السلبية	% 12.6	% 29.5	% 42.1
المعارضة الإيجابية	% 2.1	% 11.6	% 13.7
الإجمالي	**% 14.7**	**% 41.1**	**% 55.8**

يوضح الجدول (33) تغير موقف بعض الأسر من المعارضة إلى الموافقة بفعل استمرار انخراط الطفل فعلياً في التجنيد، وهذه الأسر شكلت (12.6 %) من إجمالي الأسر التي عارضت في البداية تجنيد أطفالها معارضة سلبية (42.1 %) من إجمالي الأسر المعارضة، أما الأسر المعارضة إيجابياً فلم يحدث تغير كبير في موقفها (2.1 % من 13.7 %)، ومن الواضح أن هذه الأسر خاضت كفاحاً مريراً بعد علمها بتجنيد الطفل، واصطدم بعضها بالأشخاص المجنِّدين، ونجح بعضها الآخر في الضغط على الجهة المجنِّدة لاستعادة الطفل باستخدام العلاقات الاجتماعية أو بدفع فدية مالية، و استمرت هذه الأسر في الغالب معارضاً شرساً لتجنيد الأطفال.

جدول (34) عوامل تغير موقف الأسرة من المعارضة إلى الموافقة

عوامل تغير موقف الأسرة من المعارضة إلى الموافقة	
تحقق عائد مادي ملموس من وراء تجنيد الأطفال	% 42.9
تفهم إصرار الطفل على التجنيد	% 42.9
طمأنة الجهة المجنِّدة للأسرة	% 14.3
الإجمالي	**% 100.0**

تعددت أسباب انهيار معارضة الأسر المشار إليها وذلك على النحو الذي يظهره الجدول (30)، فبعضها غيّر موقفه عندما لمس استفادة مادية من وراء تجنيد الطفل (42.9 %)، سواء بالحصول على جزء من راتب الطفل المجند من وقت لآخر، أو نتيجة تدفق بعض المؤن الغذائية التي ارتبط حصول الأسرة عليها بوجود الطفل المجنَّد. وغيرت أخرى موقفها نتيجة استمرار إصرار الطفل على التجنيد (42.9 %)، ونقله عبر الاتصالات أو الزيارات الدورية لأسرته انطباعات إيجابية عن التجنيد وعن المعاملة الحسنة والتغذية الجيدة والصداقات التي كوّنها وحياة التجنيد البعيدة عن خطر المعارك وغير ذلك، وبصرف النظر عن صحة تلك الانطباعات التي ينقلها الطفل لأسرته فإن لها تأثيراً واضحاً على الأسرة، إذ تهدئ مخاوفها وتجعلها أميل إلى مجاراة الطفل وتفهّم موقفه. وقد يحدث هذا التغير في موقف الأسرة بفعل التواصل مع الجهة المجنِّدة وتلقّي تطمينات منها حول حياة الطفل، وتأكيد عدم قيامه بمهام خطرة (14.3 %). وفي جميع تلك الحالات يتحول الطفل المجنَّد إلى أداة اختراق حادة تستخدمها الجهة المجنِّدة في تقطيع المقاومة الأسرية للتجنيد وتشتيتها، ومن المؤكد أن ما نقله الطفل المجند لأسرته من انطباعات «إيجابية» سينقله لأصدقائه بحماس أكبر، ما يعني أن تأثير الطفل المجند المعاد توجيهه بهذه الصورة يتجاوز الأسرة إلى المجتمع من حوله.

ب- دلالة التغيّر في موقف الأسرة من المعارضة إلى المو افقة

جدول (35) التغير في موقف الأسرة من تجنيد الطفل من الموافقة إلى المعارضة

	من الموافقة إلى المعارضة	ظلت موافقة	الإجمالي
الموافقة	% 11.6	% 32.6	% 44.2

يوضح الجدول (35) زاوية أخرى في ديناميات العلاقة بين التجنيد والأسرة في سياق النزاع، فبعض الأسر التي وافقت على تجنيد أطفالها في البداية ونسبتها (44.2 %) من إجمالي العينة، شهدت تراجعاً عن موقفها، فغيرت (11.6 %) منها موقفها من الموافقة إلى المعارضة، وهذه المرة كانت معارضتها إيجابية بصورة ملحوظة، أي أنها أثمرت استعادة الطفل وإنهاء علاقته العضوية بالتجنيد.

جدول (36) عوامل تغير موقف الأسرة من تجنيد الطفل من الموافقة الى المعارضة

عوامل تغير موقف الأسرة من الموافقة الى المعارضة	
الخوف على حياة الطفل	% 90.9
اقتصادي (تحسن دخل الأسرة)	% 9.1
الإجمالي	**% 100.0**

في مقدمة العوامل التي دفعت تلك الأسر إلى تغيير موقفها من الموافقة إلى المعارضة الخوف على حياة الطفل (90.9 %)، ففي المراحل التي شهد فيها النزاع تصعيداً خطيراً في المعارك، ومع معرفة الأسرة بوجود طفلها في مناطق التصعيد سارع بعضها إلى سحب أطفالها وإعادتهم إلى المنزل في عملية لم تكن سهلة بطبيعة الحال لكنها ناجحة. لقد ارتبط هذا التغير في موقف الأسرة في الكثير من الحالات التي رصدتها الدراسة بانكشاف عملية التضليل التي مارستها الجهة المجنِّدة ضد الأسرة بعد أن علمت الأخيرة بمشاركة طفلها في القتال أو تحضيره للمشاركة، وتحت الشعور باقتراب الخطر من الطفل تلاشى لدى هذه الأسر الوهم بوجود «تجنيد آمن».

وكانت تدخلات الأم وتوسلاتها حاسمة في إقناع الطفل بترك التجنيد، وأحياناً في التأثير على الجهة المجنِّدة نفسها، فقد نجحت إحدى الأمهات في إعادة طفلها الذي خاض معركة قُتل فيها والده عندما كانا يقاتلان معاً، وذلك بعد توسلات باكية لأحد المشرفين في جماعة أنصار الله (الحوثيين) وتدخّل بعض أفراد المجتمع المحلي. وأصّر ضابط قام بتجنيد طفله في الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً من أجل الحصول على راتب إضافي، على إعادة طفله إلى المنزل بعد أن علم بنقله من النقطة الأمنية التي كان يعمل بها وتحضيره للمشاركة في معارك الساحل الغربي.

أما تأثير العامل الاقتصادي في تغيير موقف الأسرة من الموافقة إلى المعارضة فكان محدوداً للغاية (9.1 %)، واقتصر على بعض الأسر التي شهدت تحسناً في مستوى الدخل نتيجة حصول أحد أفرادها على فرصة عمل جيدة، ما دفعها للطلب من الطفل العودة إلى المنزل. وفي السياق، ووثقت الدراسة حالة إحدى الأسر

التي نجحت في تسريح طفلها بعد حصولها على مساعدة مالية منتظمة من إحدى المنظمات الإغاثية في محافظة المحويت. ويمكن القول إن محدودية أثر العامل الاقتصادي في تغيير موقف الأسرة من الموافقة إلى المعارضة سببه قلة عدد الأسر التي يتوقع أن تكون قد شهدت تحسناً في أوضاعها الاقتصادية، ما يمكن معه القول إن التحسن في دخل عدد أكبر من الأسر التي وافقت على تجنيد أطفالها في البداية سيدفعها على الأرجح إلى إنهاء تجنيدهم في المستقبل.

4 - تخلي الأطفال عن التجنيد

جدول (37) أسباب تخلّي الأطفال عن التجنيد

أسباب التخلي عن التجنيد	
ممارسات الجهة المجندة	% 52.6
ضغط الأسرة	% 31.6
الخوف والشعور بالخطر	% 15.8
الإجمالي	**% 100.0**

بلغت نسبة الأطفال الذين تخلوا عن التجنيد بعد انخراطهم الفعلي فيه (17.9 %) من العينة -انظر الجدول أدناه-. وتعد ممارسات الجهة المجنِّدة سبباً أساسياً (52.6 %) في تخلّي هؤلاء الأطفال نتيجة التعرض لسوء المعاملة أو الضرب والإهانة أو نتيجة قسوة التدريبات والتعليمات والأعباء الصارمة التي تفوق قدرتهم الجسدية، إضافة إلى شعور الطفل بعدم الاهتمام والتمييز في المعاملة مقارنة بآخرين، أو التعارض بين سلوكيات الجهة المجنِّدة والصورة المتخيلة في ذهن الطفل عنها قبل الانخراط. ويعتبر الخوف والشعور بالخطر سبباً آخر في تخلّي الطفل عن التجنيد (15.8 %) من أفراد العينة الذين تركوا التجنيد خاصة مع اقتراب خطر المعارك منه، أو سماعه بمقتل أطفال آخرين في معارك يتهيأ هو لخوضها.

الوضع الحالي للطفل المجنَّد	
الوضع الحالي	**النسبة %**
مجنَّد حالي	% 50.5
مجنَّد سابق	% 31.6
مجنَّد متسرّب	% 17.9
الإجمالي	**% 100**

وتقف ضغوط الأسرة خلف تخلي (31.6 %) من أفراد العينة الذين تركوا التجنيد، غير أن الملاحظ هنا هو أن نجاح الأسرة في الضغط على الطفل وجعله يترك التجنيد سواء بفعل معارضتها المبدئية والإيجابية لتجنيده منذ البداية، أو نتيجة التغير في موقفها من الموافقة إلى المعارضة لا يمثل النهاية الفعلية لتجنيد

الطفل، فقد وجدت الدراسة أن بعض الأطفال الذين تركوا التجنيد نتيجة ضغط الأسرة يرغبون بالانخراط مجدداً، وبالتالي فهم يمثلون مشاريع محتملة لإعادة التجنيد، علاوة على أن استمرار الرغبة لديهم بالعودة إلى التجنيد تعقد جهود الأسرة الرامية لإعادة إدماجهم، وتضاعف معاناتها التي قلّما يشعر بها المجتمع من حولها.

بخلاف ذلك، وجدت الدراسة أن الأطفال الذين تركوا التجنيد لأسباب أخرى غير ضغط الأسرة لديهم موقف صارم من الانخراط في التجنيد مرة أخرى، وبعضهم استأنف حياته الطبيعية بما في ذلك العودة إلى المدرسة، أو مارس عملاً ما. وليس لدى الأطفال الذين تركوا التجنيد خشية من ملاحقة أو تضييق الجهات المجندة، فتلك الجهات –فيما يبدو- لا تعبأ كثيراً بهؤلاء «المتمردين» الصغار فتتركهم في سبيل حالهم، وربما كانت مهمة استقطاب آخرين أيسر من مطاردة أطفال خاضوا تجربة تجنيد وفشلوا في التكيّف معها.

5 - ارتباط الأطفال المجنَّدين بالنزاع

من أوجه التداخل المريبة بين التجنيد والنزاع ارتباط الطفل المجند بالنزاع من خلال ما يعتبرها «مزايا» يحصل عليها من التجنيد، ومن ثم استمرار مشاركته في النزاع حفاظاً على تلك «المزايا».

جدول (38) المزايا التي يعتقد الطفل المجنَّد أنه يحصل عليها

المزايا	
الحصول على المال	% 48.3
الهيبة واحترام الأقران والمجتمع	% 16.7
الرضا الناجم عن أداء دور "جهادي"	% 8.3
التدريب على أعمال قتالية	% 6.7
لا توجد أي مزايا	% 20.0
الإجمالي	**% 100.0**

واعتبر (48.3 %) من الأطفال المجنَّدين المستمرين بالانخراط (نسبتهم في العينة 50.5 %) أن الحصول على المال سواء كراتب أو حوافز مالية يومية يدفعهم لمواصلة الانخراط كسبيل للعيش، بينما ذكر (16.7 %) أن ما يمنحهم إصرارا على الاستمرار بالتجنيد هو حصولهم على الهيبة والاحترام، وجدير بالذكر أن جزءاً من المجتمع هو من يمنح هؤلاء الاحترام أو يشعرهم به، وبالتالي يسهم بصورة غير مباشرة في تغذية ميولهم لمواصلة التجنيد. كما أن الهيبة التي يظن أولئك الأطفال أنهم يحصلون عليها مرتبطة إلى حد بعيد بحملهم السلاح وبالكنى التي تخلعها عليهم الجهة المجنِّدة محدثةً لديهم شعوراً بالثقة وتحقيق الذات. وأجاب (8.3 %) بأن الرضا بالدور القتالي أو الأمني الذي يقومون به هو دافعهم لمواصلة الانخراط، وهؤلاء مجنَّدون عقائديون بطبيعة الحال، فيما اعتبر (6.7 %) أن المهارات القتالية التي يكتسبونها من التجنيد ميزة يرغبون في الحفاظ عليها. في المقابل، اعتبر (20.0 %) من المجندين الحاليين أن مواصلة التجنيد لا توفر لهم أي مزايا، وهؤلاء الأطفال مجندون لأسباب اقتصادية واجتماعية وقد يدفعهم شعورهم بأن التجنيد لا يحقق لهم شيئاً مقابل ارتفاع مخاطره إلى التخلي عنه مستقبلاً.

المحور الخامس

الانتهاكات وردود أفعال الأسر عليها

1 - أنواع الانتهاكات

جدول (39) أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال نتيجة التجنيد

الانتهاكات	
قتل	% 31.6
التعرض لظروف تجنيد قاسية	% 17.9
الإصابة البالغة	% 8.4
سوء المعاملة	% 6.3
الاغتصاب والعنف الجنسي	% 2.1
الاختطاف	% 2.1
لا يوجد أي انتهاكات	% 31.6
الإجمالي	**% 100.0**

مع التذكير بأن التجنيد بحدّ ذاته هو انتهاك جسيم للطفولة، يوضح الجدول (39) أنواع الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال المجنَّدون بما فيها بعض الانتهاكات الجسيمة كالقتل والاختطاف والعنف الجنسي، وفقد (31.6 %) من أفراد العينة حياتهم تحت ظروف مختلفة خلال المشاركة في النزاع، وهذه النسبة الكبيرة من القتلى بين أفراد العينة تؤكد مرة أخرى معدل انخراط فعلي عالٍ للأطفال المجندين في المعارك والأعمال الخطرة، وتعزز وجود اعتمادية نسبية لدى أطراف النزاع على مشاركة الأطفال، ما يجعل تلك المشاركة عنصراً مؤثراً في استمرار النزاع كما سبقت الإشارة في المحور السابق.

جدول (40) ظروف وفاة الأطفال الذين قُتلوا نتيجة المشاركة في النزاع

ظروف الوفاة أو الإصابة	
انفجار لغم	% 3.1
قصف طيران	% 7.4
معارك قتالية	% 15.8
اشتباكات أمنية	% 5.3
الإجمالي	**% 31.6**

وتوزعت أسباب الوفاة على القتل بسبب المشاركة في المعارك، أو نتيجة القصف الجوي لمواقع عسكرية أو أمنية، أو في اشتباكات مع مسلحين في النقاط الأمنية وأثناء المداهمات، أو بسبب التعرض لألغام مضادة للأفراد والمركبات العسكرية.

وفي إطار الانتهاكات الجسيمة تعرض (2.1 %) من العينة للاختطاف والإجبار بصورة قسرية على التجنيد دون معرفة الأسرة أو موافقة الطفل، وتعرضت نسبة مطابقة للاغتصاب والعنف الجنسي، أبرزها فتاة تبلغ من العمر 14عاماً تم اغتصابها بوحشية أثناء الاستخدام في العمل الخدمي والتجسس، ثم تهديدها بقتل جميع أفراد أسرتها في حال عدم الكتمان. وشملت أيضاً الانتهاكات الأخرى ضروباً متنوعة من التعرض

لظروف تجنيد شديدة القسوة (17.9 %) (انظر الجدول رقم 39) كالتجويع والاضطرار إلى تناول طعام رديء وملوث، والإفاقة من النوم بالماء البارد أو بإلقاء مقذوف صغير قرب المكان المخصص للنوم، والتعرض للبرد القارس، والضرب البدني. وعانى (6.3 %) من الأطفال المجنَّدين من سوء معاملة مفرطة استخدم فيها التعنيف الفجّ والسبّ المقذع وإهدار الكرامة الشخصية، وبلغت نسبة الإصابة البالغة في أماكن غير قاتلة من الجسم (8.4 %). وأجاب (31.6 %) من المستجيبين بأنهم لم يتعرضوا لأي انتهاكات، وجزء كبير من هؤلاء مجنّدون لأسباب عقائدية وسياسية، لذا يرجح امتناعهم عن الحديث عن أي انتهاكات مارستها الجهة المجنِّدة في حقهم حتى مع حدوثها.

2 - العلاقة بين الانتهاكات والجهات المجندة

جدول (41) توزيع أنواع الانتهاكات بحسب الجهات المجنِّدة

الجهة المجنِّدة	قتل	الاختطاف	الاغتصاب والعنف الجنسي	الإصابة البالغة	سوء المعاملة	التعرض لظروف تجنيد قاسية	لا يوجد أي انتهاكات	الإجمالي
جماعة أنصار الله (الحوثيون)	% 21.1	% 2.1	% 2.1	% 3.2	% 4.2	% 10.5	% 12.6	% 55.8
الجيش اليمني التابع للحكومة المعترف بها دولياً	% 8.4	% 0	% 0	% 0	% 1.1	% 2.1	% 12.6	% 24.2
القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً	% 0	% 0	% 0	% 3.2	% 0	% 0	% 0	% 3.2
قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً	% 1.1	% 0	% 0	% 1.00	% 1.00	% 3.2	% 4.2	% 10.5
تنظيم أنصار الشريعة	% 1.00	% 0	% 0	% 0	% 0	% 0	% 1.1	% 2.1
القوات المشتركة بقيادة طارق صالح	% 0	% 0	% 0	% 1.00	% 0	% 0	% 1.1	% 2.1
الألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات	% 0	% 0	% 0	% 0	% 0	% 2.1	% 0	% 2.1
الإجمالي	**% 31.6**	**% 2.1**	**% 2.1**	**% 8.4**	**% 6.3**	**% 17.9**	**% 31.6**	**% 100.0**

يظهر الجدول (41) معدلاً عالياً من الانتهاكات التي تعرض لها المجنَّدون الأطفال في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وانفردت الجماعة بحالات الاختطاف والاغتصاب والعنف الجنسي التي تعرض لها أفراد العينة، واستحوذت على النصيب الأكبر من القتلى بين المجنَّدين الأطفال، وما يفسر ارتفاع معدل القتلى هو أن الجماعة لا تتردد في الزجّ بالمجندين الصغار في المعارك كونها جماعة مقاتلة تواجه تحالفاً عسكرياً متعدد الأطراف، يضاف إلى ذلك أن من بين القتلى في صفوف الجماعة أطفال مجنَّدون قضوا بفعل الغارات الجوية (7.4 %)، وغياب هذا العامل بالنسبة للقوات الحكومية وأطراف النزاع الأخرى من غير جماعة أنصار الله (الحوثيين) أسهم في خفض معدل القتلى من بين الأطفال المجنّدين لديها.

3 - رد فعل الأسرة على الانتهاكات

جدول (42) الجهة التي تتحمل مسؤولية مقتل الطفل المجنَّد بنظر الأسرة

الجهة التي تتحمل مسؤولية مقتل الطفل المجنَّد بنظر الأسرة	
الجهة التي جنَّدته	% 56.7
الجهة التي أصابته أو قتلته (الطرف الآخر في المعركة)	% 30.0
الطرفان	% 6.7
لا أعرف	% 6.7
الإجمالي	**% .100**

اتّسمت ردود أفعال الأسر التي قُتل أطفالها المجندون في النزاع بالضعف، حيث اكتفت بالحزن والأسى والتعبير بمرارة شديدة عن الصدمة والشعور بالألم المستمر، وأدان (56.7 %) من الأسر المستجيبة الجهة المجنِّدة وحمّلوها مسؤولية مقتل الطفل دون أي أفعال تمسّ تلك الجهة في الواقع، ففي ظل استمرار النزاع يصعب على الأسر القيام بتحركات فعلية لمساءلة أو مقاضاة الجهات المجندة، أو الأشخاص الذين قادوا أطفالها إلى محرقة التجنيد، وحتى التعبير عن السخط قد يكون له عواقب خطيرة لا تقوى الأسرة على تحملها فتؤثر الصمت، مع الإشارة إلى أن إدانة الجهة المجندة يعتبر بحد ذاته موقفاً متقدماً لتلك الأسر، ومؤشراً لموقف أعمق من استمرار الحرب.

في المقابل، أعفى (30.0 %) من الأسر الجهة المجنِّدة من مسؤولية مقتل الطفل، وصبوا سخطهم على الجهة التي قتلت الطفل سواء أثناء المعارك أو بغارات الطيران، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا الموقف مقدمة لوضع الأسرة يدها بيد الجهة المجنِّدة رغبة بالانتقام للطفل. وأدانت نسبة قليلة فقط من الأسر التي قتل أطفالها بسبب التجنيد الطرفين (6.7 %)، وموقفها هذا أقرب إلى الإدانة الكاملة للحرب، أما (6.7 %) من الأسر المستجيبة فلم تبدِ موقفاً واضحاً ربما بسبب الخوف.

المحور السادس

الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال

1 - التسرُّب من التعليم

يعدّ التسرّب من التعليم أهم الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع، ودونما شك لا تقتصر هذه الآثار على الحاضر وإنما تمتدّ إلى المستقبل، ورغم أن عوامل التسرب من التعليم عديدة فإن هذه الظاهرة أكثرها خطورة، كونها أساساً تستهدف الأطفال في سن الدراسة، وتنقل الطفل إلى عالم مختلف بعيداً عن أسرته التي تفقد صلتها التربوية به.

وبلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالدراسة فعلياً قبل التجنيد (90.5 %) من حجم العينة، وبعض هؤلاء تركوا دراستهم والتحقوا بالتجنيد وهم في مرحلة دراسية متقدمة (بداية الثانوية العامة). وقد يقضي التجنيد تماماً على الرغبة في العودة إلى المدرسة لدى الأطفال المنخرطين، فمن بين المستجيبين نسبة من الأطفال لديهم قناعة بأن الاستمرار في التجنيد يمكن أن يهيئ لهم فرصاً مستقبلية لا يقدمها التعليم كالحصول على وظيفة عسكرية دائمة بعد تجاوز سنّ الطفولة.

2 - تغيرات فكرية وسلوكية خطرة

يُلحق التجنيد تغيرات فكرية وسلوكية سلبية بالأطفال المنخرطين عبر إكسابهم أفكار الجهة المجنِّدة نتيجة التعبئة المستمرة والدروس شبه اليومية المصاحبة للانخراط، ويمتد ذلك ليشمل بعض الأطفال الذين انخرطوا في التجنيد لأسباب غير عقائدية، ولا يعيش الطفل في أثناء التجنيد حياته بصورة طبيعية أو يتعرض لنمو عقلي سليم، ومن بين ما يكتسبه أيضاً تقاليد الطاعة الصارمة والفورية لأوامر قادته دونما نقاش، وعلى حساب القيم التربوية لأسرته. ويؤدي ارتباط الطفل بمجموعة أصدقاء مجنَّدين في نفس سنه أو أكبر منه إلى إدماجه في بيئة التجنيد بدرجة قوية وبحيث يسهل تقبله للأفكار والسلوكيات غير المعتادة، وأظهرت الدراسة أيضاً أن نسبة من الأطفال المجنَّدين تصل إلى (18.9 %) من العينة اكتسبوا عادات سيئة كالتدخين وتناول القات وتعاطي الشمة (مسحوق مخدر يتم تعاطيه عبر الفم) (انظر الجدول 38).

جدول (43) تغيرات فكرية وسلوكية تصيب الطفل أثناء التجنيد

تغيرات فكرية وسلوكية	النسبة
اكتساب بعض أفكار وسلوكيات الجماعة المجندة	% 41.5
اكتساب عادات سلوكية سيئة	% 18.9
الارتباط بمجموعات أصدقاء مقاتلين	% 13.2
لا توجد أي تغيرات	% 26.4
الإجمالي	**% 100.0**

إن جميع هذه التغيرات التي يحدثها التجنيد في نفسيات وسلوكيات الأطفال تغير نظرتهم للكثير من الأمور وتنمي فيهم حسّ التمرد على الأسرة والمجتمع، وتغير طريقة تعاملهم مع الأسرة ومع الأشخاص الذين يكبرونهم سناً، وقد لاحظ بعض المستجيبين من أقارب الأطفال المجنَّدين الذين تمت مقابلتهم -بما فيهم الوالدان- أن الكثير من التغيرات تظهر على الطفل خلال الزيارة الأولى لأسرته بعد التجنيد، فتبدو عليه ثقة زائدة بالنفس تحمله على السخرية من أفكار من هم حوله إذا لم تكن متفقة مع الأفكار المعبأ بها، وعلى

التحدث بطريقة غير مهذبة وعدم تقبل كلام الكبار، وقد يفضي به شعور زائف بالتميز في وسط مخالف جزئياً أو كلياً إلى إظهار ممارسات أو سلوكيات غير مراعية لتقاليد الأسرة أو المبالغة في الحديث عن «فضائل» الجهة المجنِّدة.

3 - توسيع نطاق حمل السلاح

سبقت الإشارة إلى أن أغلب الأطفال المجنَّدين لم يكونوا من حملة السلاح قبل الانخراط، وبلغت نسبتهم في العينة (69.5 %)، وهذه النسبة أصبحت بداهة من حملة السلاح في أثناء التجنيد، ويتوقع أن تحافظ على هذا «التقليد» وتغذي ظاهرة حمل السلاح في المستقبل. ويغير حمل السلاح طريقة حياة الفرد على سبيل المثال يجعله يمارس سلوكيات عدوانية في علاقاته الاجتماعية، وكثيراً ما يجلب مشكلات اجتماعية خاصة في البيئات التي يعتبر حمل السلاح ثقافة دخيلة عليها حيث يضرّ بقيم التعايش والسلام المجتمعي.

المحور السابع

استشراف مستقبل ظاهرة تجنيد الأطفال

أولاً: مؤشرات اتجاه الظاهرة من خلال استجابة الأطفال المجنَّدين فعلياً

عند سؤال المجندين الحاليين (نسبتهم 50.5 % من العينة) عن إمكانية تركهم التجنيد مستقبلاً أجاب (43.4 %) منهم بأن الحالة الوحيدة التي يمكنهم فيها ترك التجنيد هي تحسن الوضع المعيشي لهم ولأسرهم، سواء بالحصول على وظيفة أخرى أو بتوفر مصدر دخل إضافي أو بديل للأسرة، ويرجّح أن نسبة كبيرة من المستجيبين الذين أجابوا عن سؤال ترك التجنيد مستقبلاً بـ(لا أعرف) تميل إلى التخلي عن التجنيد في حال تحسن الأوضاع الاقتصادية أيضاً. إن معدل التأثير المرتفع للعامل الاقتصادي في مواقف العينة من مواصلة التجنيد مستقبلاً يتوافق مع الدور المحوري الذي تلعبه المحددات الاقتصادية في تجنيد الأطفال منذ البداية، كما يرجح استمرارية دورها في التحكم بمسار الظاهرة مستقبلاً بصورة أساسية.

جدول (44) الحالة التي يمكن للطفل فيها ترك التجنيد مستقبلاً

حالات ترك التجنيد المتوقعة مستقبلاً	النسبة %
تحسن الوضع المعيشي	% 43.4
انتصار الجهة المجندة	% 18.9
انتهاء الحرب	% 12.8
انتهاء المشاكل الأسرية والاجتماعية	% 9.8
لا أعرف	% 15.1
الإجمالي	**% 100.0**

ويشير متغير توقف النزاع الذي اعتبره (11.3 %) من المجنَّدين الحاليين سبباً أساسياً للتخلي عن التجنيد مستقبلاً إلى انتفاء مبررات استمرار الانخراط في حال توقف الحرب، ومن هذا المنظور أن انتهاء النزاع يرتبط كذلك بمتغير تحسن الوضع المعيشي، إذ يتلازم مع توقف الحرب انفراج –وإن محدود- في الوضع الاقتصادي.

وربط (9.8 %) تركهم التجنيد بانتهاء المشاكل الأسرية والاجتماعية، وهؤلاء هم الأطفال الذين انخرطوا نتيجة خلافاتهم الأسرية أو مع بعض الأقارب، وهم لا يمثلون مؤشراً ذا دلالة قوية في اتّجاه تطور الظاهرة طالما وأن مستقبل علاقتهم بالتجنيد يعتمد على تسويات خاصة للخلافات الأسرية. في مقابل الأطفال المجنَّدين حالياً عبروا عن رغبتهم بترك التجنيد في ظروف معينة، تمسّك (18.9 %) بمواصلة التجنيد إلى حين تحقيق الغلبة للجهة المجندين في صفوفها، أو انتهاء الحرب لمصلحتها، ويشكل المجندون العقائديون وبعض المتحزبين أغلبية هذا الموقف، إضافة إلى بعض الأطفال الذين يأملون الحصول على وظيفة عسكرية دائمة بعد تسوية النزاع.

بالمجمل، يمكن القول إن لدى أغلبية الأطفال المجنَّدين حالياً ميولاً قوية للتخلي عن التجنيد لأسباب مختلفة أقواها الاقتصادية، لذا فإن التحسّن العام في الأوضاع الاقتصادية وانعكاس ذلك إيجاباً على معيشة الأسر والأفراد عامل مهم في إيقاف تمدد ظاهرة تجنيد الأطفال في المستقبل. غير أن ثمة مشكلة مثيرة للانتباه فيما يتصل بتأثير العامل الاقتصادي على مستقبل الظاهرة، ذلك أن التحسن في الأوضاع الاقتصادية مرتبط أساساً بتوقف النزاع، ومعنى ذلك أن العامل الاقتصادي –على أهميته- لا يُحدث أثراً إيجابياً في وضع حد لظاهرة تجنيد الأطفال في المستقبل ما لم يتوقف النزاع.

ثانياً: مؤشرات اتجاه الظاهرة من خلال أطفال غير مجنَّدين

(المقابلات الاستطلاعية)

للتعرف على الاتجاهات المستقبلية لظاهرة تجنيد الأطفال لم تكتفِ الدراسة بالتعرف على آراء المجندين الحاليين في العينة وتحليل مواقفهم من مواصلة الانخراط أو تركه في المستقبل، ذلك أن المجندين المنخرطين فعلياً لا يمثلون سوى أحد أوجه الظاهرة، أما وجهها الثاني فهم أولئك الأطفال المستهدَفون والمحتمل انخراطهم في أي لحظة، إن مستقبل الظاهرة يرتبط بمواقف هذه الفئة تحديداً، إضافة إلى الأسر التي ليس لديها أطفال مجندون وتعيش في بيئة تجنيد نشطة. لذا فقد اتّجهت الدراسة لاستطلاع آراء عينة من الأطفال غير المجندين والمواطنين (الأسر) الذين ليس لديهم أطفال مجندون، وأسفر استطلاع آراء هذه العينة عن المؤشرات التالية في مسار تطور الظاهرة:

1 - أسرٌ افضة وأطفال ميّالون إلى التجنيد

جدول (45) موقف العينة الاستطلاعية من التجنيد

الموقف من التجنيد	أطفال غير مجنَّدين	آباء لديهم أطفال غير مجنَّدين
أوافق	% 57.7	% 23.1
أعارض	% 42.3	% 76.9
الإجمالي	**% 100.0**	**% 100.0**

أبدى الآباء المستطلَعون رفضاً قوياً لتجنيد أطفالهم بنسبة كبيرة (76.9 %)، بينما لم تتجاوز معارضة الأطفال غير المجنَّدين للتجنيد (42.3 %)، وكان الحصول على المال والسلاح الدافع الأساسي لموافقة (57.7 %) من الأطفال غير المجنّدين. إن الفجوة الكبيرة بين آراء الآباء (الأسر) والأطفال غير المجندين في البيئة الاجتماعية نفسها مؤشر على احتمال كبير لاستمرار تمدّد الظاهرة في حال استمر النزاع، ويرجح أن يأخذ هذا التمدد شكل التجنيد الإجباري بعيداً عن الأسرة، وهو الشكل السائد فعلاً في تجنيد الأطفال كما سبق التحليل في المحور الثالث من الدراسة. وذكر الأطفال الموافقون على التجنيد أن ما يحول بينهم وبين الانخراط هو الخوف من الأسرة وعدم امتلاك الشجاعة الكافية لمواجهتها بتلك الرغبة، وعليه ففي حال استمرّ النزاع بآثاره الاقتصادية السيئة والمدمرة من المتوقع أن تضعف هيبة الأسرة في نظر الطفل وتتراجع قدرتها على مراقبته وضبط سلوكياته ليتحول إلى ضحية سهلة للتجنيد دون معرفة أسرته. وعند سؤال الآباء حول ما إذا كان لديهم خشية من تجنيد أحد أطفالهم، أفصح (73.1 %) منهم أن لديهم خشية جدّية من انخراط أحد أطفالهم في التجنيد مستقبلاً دون معرفتهم.

2 - مؤشر تعرّض مرتفع

جدول (46) تعرض الأطفال غير المجنَّدين للاستقطاب

التعرض للاستقطاب	الأطفال غير المجنَّدين	آباء لديهم أطفال غير مجنَّدين
لم يتعرض	% 46.2	% 57.7
تعرض	% 53.8	% 42.3
الإجمالي	**% 100.0**	**% 100.0**

من المثير للانتباه تواصل النشاط التجنيدي لمختلف أطراف النزاع بصورة كثيفة على المستوى الاجتماعي في المحافظات الواقعة في إطار الدراسة، وذكر (42.3 %) من الآباء أن أحد أطفالهم تعرض لمحاولة استقطاب لتجنيده، ووصلت نسبة التعرض لدى الأطفال المجندين إلى (53.8 %)، وليس بالضرورة أن جميع الأطفال يخبرون أسرهم بالتعرض لمحاولات الاستقطاب.

إن هذا المستوى العالي من التعرض يعكس إصرار اطراف النزاع على مواصلة تجنيد الأطفال، وهو أشبه بالبذرة الذي يلقيها مجنِّدون خطرون لتثمر تحت ظروف معينة أو بتكرار المحاولة تجنيداً في المستقبل، فمن غير المعقول أن لا يترك التعرض أثراً في نفوس بعض الأطفال يشدهم إلى فكرة الانخراط، وهذا الأمر ينبئ عن كارثة تجنيد منتظرة في حال استمر النزاع.

3 - الميل إلى السلاح و أثره بعيد المدى

جدول (47) موقف الأطفال غير المجنَّدين من حمل السلاح

الموقف من حمل السلاح	النسبة %
لا	51.2
نعم	48.8
الإجمالي	**100.0**

يولّد النزاع ميولاً جارفة لحمل السلاح لدى الأطفال، وسرعان ما تتحول هذه الميول إلى فضاء اجتماعي ونفسي مفتوح أمام تمدد ظاهرة تجنيد الأطفال، وقد وجدت الدراسة أن (78.8 %) من الأطفال المستطلَعين لا يحملون السلاح، غير أن (48.8 %) منهم لديهم الرغبة في حمل السلاح، وبعضهم يعتبر أن السلاح مهم وبمقدوره الحصول عليه من خلال التجنيد، وبالتالي فإن الرغبة في حمل السلاح والتدرب عليه تسهم في تشكيل مواقف أولئك الأطفال من التجنيد باتجاه الموافقة، ويرجح أن تشيع أكثر -في حال استمر النزاع- ثقافة حمل السلاح والرغبة في اقتنائه لترفد أطراف النزاع بالمزيد من المجنّدين الأطفال.

4 - العامل الاقتصادي مرة أخرى

جدول (48) موقف الطفل غير المجنَّد من التجنيد في حال تراجع الوضع الاقتصادي للأسرة مستقبلاً

إمكانية القبول بالتجنيد مستقبلاً لأسباب اقتصادية	النسبة %
لا يقبل	% 26.9
يقبل	% 73.1
الإجمالي	**% 100.0**

سبقت الإشارة إلى أن نسبة الأطفال غير المجنَّدين الذين وافقوا على التجنيد بلغت (57.7 %)، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى (73.1 %) عند توجيه سؤال حول إمكانية القبول بالتجنيد في حال عدم توفر مصدر دخل جيد للأسرة مستقبلاً، وهذا ما يعزز مكانة العامل الاقتصادي في المآل المستقبلي للظاهرة.

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج الخاصة بأسباب تجنيد الأطفال

1 - الأسباب المترابطة لتجنيد الأطفال

أ. تقف مجموعة من الأسباب والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والعقدية السياسية والنفسية وراء ظاهرة تجنيد الأطفال في سياق النزاع المسلحة في اليمن، وقد بلغ تأثير الأسباب الاقتصادية في تجنيد أفراد العينة (40.7 %)، والأسباب الاجتماعية (37.8 %)، والعقائدية السياسية (14.1 %)، والنفسية (7.4 %).

ب. رغم رجحان تأثير المحددات الاقتصادية في تجنيد الأطفال فقد أظهرت الدراسة أن جميع الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والعقدية/ السياسية والنفسية تعمل بالمجمل كنظام مركب ومترابط من الأسباب والمتغيرات التي تشكل مجتمعة سبباً كلياً للظاهرة بحيث يصعب النظر إليها بصورة مجزأة. وهي –إلى ذلك- متداخلة وذات تأثيرات متلازمة. فالفقر مثلاً لا يعدّ سبباً كافياً لتحويل الأطفال الفقراء إلى مجنَّدين ما لم يتوفر مؤثر اجتماعي يستغل حاجة أولئك الأطفال وأسرهم إلى المال، حيث يظل بمقدور الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة أو معدمة تدبر سبل العيش الضروري بوسائل أخرى دون الوقوع في فخّ التجنيد كالعمل أو التسوّل، رغم ما تمثله «استراتيجيات» العيش البديلة تلك من بؤس ومرارة.

ج. إن العلاقة الأكيدة بين المحددات الاقتصادية والاجتماعية تفضي إلى القول إن ظاهرة تجنيد الأطفال هي نتاج مباشر لتحالف الفقر و وقلة الوعي الاجتماعي التقليدي، وهو تحالف من الواضح أنه بات أشد وطأة في سياق النزاع المسلّح.

2 - في الأسباب الاقتصادية

ضمّت الأسباب الاقتصادية المؤثرة في تجنيد الأطفال في أثناء النزاع ثلاثة متغيرات، الأول هو محدودية دخل الأسرة، حيث بلغت نسبة الأطفال المجنَّدين بسبب محدودية دخل الأسرة (70.9 %) من إجمالي العينة التي انخرطت في التجنيد لأسباب اقتصادية، وتعود نسبة التأثير المرتفعة لهذا المتغير إلى أن محدودية الدخل التي أصبحت السمة الاقتصادية العامة لمعظم الأسر اليمنية بعد أن اتسعت رقعة الفقر، وانضمّت نسبة كبيرة من الأسر متوسطة الدخل إلى الشريحة الأكبر من الفقراء بفعل انقطاع المرتبات، وتراجع العائد من وراء المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. يتمثل المتغير الاقتصادي الثاني في عدم توفر مصدر دخل للأسرة نتيجة فقدان العائل أو عجزه عن العمل (18.2 %)، والأسر الواقعة ضمن هذا المتغير هي أسر معدمة وجدت الدراسة أن (7.4) منها يعتمد في تدبير شؤون حياته على راتب الطفل المجنَّد. أما المتغير الاقتصادي الثالث فحاجة الطفل للإنفاق الشخصي (10.9 %) من إجمالي العينة التي انخرطت في التجنيد لأسباب اقتصادية، وهذا المتغير ناجم –كمحدد لتجنيد الطفل- عن تفكير اقتصادي غير عقلاني للطفل ومستقل عن الأسرة يتركز حول حاجاته الشخصية التي تعجز الأسرة أو لا ترغب في توفيرها.

3 - في الأسباب الاجتماعية

شملت الأسباب الاجتماعية لتجنيد الأطفال أربعة متغيرات هي: ضغط وتأثير المحيط الاجتماعي للطفل والأسرة (49.0 %)، وتدني الوعي الاجتماعي بمخاطر تجنيد الأطفال (37.3 %)، والمشاكل الأسرية والاجتماعية (9.8 %)، ووطأة الانتهاكات الواقعة في المحيط الاجتماعي من قبل أطراف النزاع (3.9 %). وحيال ضغط وتأثير المحيط الذي اشتدت ضراوته بفعل استمرار النزاع لا يملك الطفل كفرد خيارات حقيقية لتجنب الوقوع في شراك التجنيد في البيئات التي تشهد تجنيداً نشطاً. وقد تصبح الأسرة نفسها فريسة لذلك الضغط والتأثير ما لم تكن مزوَّدة بثقافة مستنيرة رافضة لتجنيد الأطفال بصورة واعية.

4 - في الأسباب العقدية/ السياسية

أسهمت الأسباب العقدية/ السياسية في تجنيد (14.1 %) من أفراد العينة، وقد توزعت هذه الأسباب على ثلاثة متغيرات هي: الولاء العقائدي لأسرة الطفل(57.9 %)، الانتماء الحزبي لأسرة الطفل (26.3 %)، التأييد الحماسي لقضية سياسية (15.8 %). ولعب الولاء العقائدي لأسرة الطفل الدور الأكبر في التجنيد ضمن هذه المجموعة من المحددات، حيث أدى المناخ العام المشحون بأفكار عقائدية متنوعة إلى قيام الأسر ذات الولاءات العقدية بحفز الطفل ودفعه للانخراط تعبيراً عن ولائها للجهة المجنِّدة التي تجسد في نظرها فكرة الجهاد أو الولاية أو تطبيق الشريعة أو الدفاع عن الوطن.

5 - في الأسباب النفسية

جاءت الأسباب النفسية كأقل الأسباب تأثيراً في تجنيد الأطفال، وضمّت متغيرين هما: الميل إلى حمل السلاح والتباهي به (60.0 %)،والاقتداء بالغير (40.0 %). ورغم أن هذه المجموعة من المحددات لا تشكل أسباباً رئيسة للانخراط، ولا يظهر تأثيرها إلا بالتلازم مع المحددات الاجتماعية أو الاقتصادية، فإن أهميتها صادرة من كون حب السلاح ورغبة الطفل الذاتية في اقتنائه والتأثر بمظاهر التسلح وبالمسلحين من الأقران أو الكبار يحرك في نفس الطفل فكرة التجنيد ويهيئه لقبولها.

6 - في العلاقة بين أسباب تجنيد الأطفال وبين الريف والمدينة

أظهرت الدراسة تفاوتاً ملحوظاً في تأثير أسباب تجنيد الأطفال بين الريف والمدينة، فالمحددات الاقتصادية لعبت دوراً أكبر في المدينة مقارنة بالريف (52. 3 % في المدينة مقابل 35.2 % في الريف)، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها تركز ظاهرة النزوح بفعل الحرب في المدن سواء بصورة تجمعات نازحين أو نزوح فردي للأشخاص والأسر، ونمط الإنتاج الزراعي في الريف الذي ما زال يوفر مصدر دخل جيد للأسر العاملة في مجال زراعة القات. ويرتفع تأثير الأسباب الاجتماعية في الريف مقابل المدينة (40.7 %/ 31.8 %)، والسبب في ذلك هو واقع العلاقات الاجتماعية في الريف ومنظومة العادات والأعراف الاجتماعية التي يتم التوسل بها للتأثير على موقف الأسر الريفية –خاصة الكبيرة- من تجنيد الأطفال.

7 - في العلاقة بين أسباب تجنيد الأطفال وبين أطراف النزاع (الجهات المجنِّدة)

أ. على صعيد العلاقة بين الأسباب الكلية لتجنيد الأطفال وبين أطراف النزاع (الجهات المجنِّدة) وجدت الدراسة أن المحددات الاجتماعية قامت بدور أكبر في تجنيد الأطفال لمصلحة جماعة أنصار الله (الحوثيين) بنسبة (42.0 %)، بينما لم يتجاوز تأثير المحددات الاقتصادية في التجنيد لمصلحة الجماعة نسبة (33.3 %) من بين أطفال أفراد العينة المجنّدين في صفوفها. بخلاف ذلك، اعتمد تجنيد الأطفال لمصلحة الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً على المحددات الاقتصادية بنسبة (50.0 %)، وعلى المحددات الاجتماعية بنسبة أقل (35.3 %)، وترتبط قوة تأثير المحددات الاقتصادية في تجنيد الأطفال لمصلحة الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً بارتفاع حجم التوقعات الاقتصادية من وراء التجنيد في صفوف ذلك الجيش، سواء بالنسبة للأسر أو الأطفال أنفسهم، وهو ما ينطبق على التجنيد في القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح، والألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات. أما التجنيد في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) فيبدو أنه لا يثير توقعات اقتصادية كبيرة بالحصول على راتب مغرٍ مثلاً، لذا يرتبط تجنيد الأطفال في صفوفها بقدرتها على ممارسة التأثير والضغط في المحيط الاجتماعي بالدرجة الأولى.

ب. وقامت الأسباب العقائدية/ السياسية بأدوار متفاوتة في تجنيد الأطفال بالنسبة لأطراف النزاع المختلفة، فبلغ التجنيد العقائدي لمصلحة جماعة أنصار الله (الحوثيين) نسبة (11.6 %) من إجمالي العينة، ولتنظيم أنصار الشريعة (50.0 %)، بينما لم يتجاوز بالنسبة للجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً (2.9 %) من إجمالي العينة، وهذه النسبة تعود جميعها إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح. ويشير معدل التجنيد العقائدي في صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيون) إلى عقائدية صرفة تؤمن بفكرة «الولاية» لا مجرد ترديد شعار الجماعة أو بعض أفكار الجماعة. وأحدثت المحددات السياسية تأثيراً متقارباً في التجنيد لمصلحة الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح، رغم اختلاف طبيعة تلك المحددات (انتماء حزبي أو ولاء لقضية سياسية).

ج. اقتصر تجنيد الأطفال لأسباب نفسية على جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، وربما يعود ذلك إلى مبالغة الطرفين في نشر مظاهر التسلح في بيئاتهما الاجتماعية، والتشجيع على حمل السلاح لحاجتهما الحيوية إلى مقاتلين بما فيهم أطفال.

ثانياً: النتائج الخاصة بأنماط وآليات تجنيد الأطفال

1 - في نمط التجنيد ودلالته

أ. يعد نمط التجنيد الإجباري للأطفال الأكثر انتشاراً حيث يمثل (55.8 %) من العينة، ومع ذلك فإن التجنيد الطوعي للأطفال بموافقة الأسرة حقق نسبة مرتفعة (44.2 %) تدل على ضعف لافت في موقف الأسر اليمنية من تجنيد الأطفال، وهذا الضعف ناتج عن التدني في الوعي الاجتماعي لتلك الأسر والتأثيرات السلبية المباشرة للأوضاع الاقتصادية في ظل النزاع.

ب. سجل التجنيد الإجباري معدلاً مرتفعاً بالنسبة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) (36.8 % من إجمالي التجنيد الإجباري 55.8 %)، ما يعني أن تجنيد الأطفال دون طلب موافقة الأسرة هو النمط السائد لدى الجماعة، بينما اقترب المعدل من النصف بالنسبة للقوات الحكومية (11.6 % من 24.2 %) (انظر الجدول رقم (20)) لأن الكثير من الأسر تمنح الطفل موافقتها على التجنيد رغبة في الحصول على عائد مادي مجزٍ من وراء التجنيد، ولاعتقاد بعض الأسر في مناطق سيطرة الحكومة أن التجنيد في صفوف الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً لا ينطوي على مخاطر كبيرة، خاصة إذا كان تجنيد الطفل أو استخدامه يتم في مناطق لا تشهد مواجهات عسكرية.

2 - في نوع التجنيد ودلالته

أخذ تجنيد الأطفال في العينة شكل الاستقطاب الجماعي (80 % من العينة)، في مقابل التجنيد الفردي (20 %)، حيث ينخرط الطفل في التجنيد ضمن مجموعة أصدقاء أو كجزء من عملية تحشيد مصغرة على مستوى الحارة أو القرية، وانتشار هذا النوع من التجنيد يساعد كثيراً في تفشي الظاهرة، إذ يحفز الطفل على الاستجابة والانخراط ما دام غير وحيد، ويخلق لديه شعوراً نسبياً بالأمان بين أقرانه. وكشفت الدراسة أن أغلب الجهات التي تمارس تجنيد الأطفال تعتمد على التجنيد الجماعي أكثر من الفردي، الأمر الذي يشير إلى وجود أنشطة تجنيدية موجهة لاستهداف أكبر عدد ممكن من المجنَّدين بما فيهم أطفال، مع التفاوت في مستوى تلك الأنشطة.

3 - في نوع الأشخاص المستخدمين في تجنيد الأطفال

شارك أشخاص متعددون في تجنيد الأطفال، بعضهم من المحيط القريب جداً من الطفل كالأب والأخ والأقارب والأصدقاء، وقام مسؤولو التجنيد والتحشيد الذين يزداد نشاطهم في فترات احتداد الصراع أو في الإجازات الصيفية بتجنيد (26.3%) من العينة، بينما تولى بعض الأقارب تجنيد (24.2 %)، وانخرط (23.2 %) من الأطفال على أيدي أصدقاء بعضهم عادوا للتو من المشاركة في القتال بسلاحهم الجديد وبالكثير من المغامرات والحكايات المثيرة التي عادة ما يصعب على الأطفال غير المجنَّدين مقاومة تأثيرها. واعتمدت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على «المشرفين» و شبكة متنوعة من «المحشّدين» الذين يقومون بمهام التجنيد والتحشيد على مستوى القرى والحارات بالتعاون مع آخرين نظير مبلغ مالي مقابل كل شخص يقومون بتجنيده في العادة، وهو الأمر الذي يشير إلى أن عملية تجنيد الأطفال منظّمة بصورة تبدو أنها دقيقة. وبالنسبة لبقية أطراف النزاع فإن الأقارب والأصدقاء وبعض الآباء والأخوة يجلبون لها أطفالاً مجندين أكثر مما يحصده مسؤولو التجنيد فيها، دون استبعاد أن يكون بعض هؤلاء مجنِّدين غامضين.

4 - في الأساليب المستخدمة في تجنيد الأطفال

استخدمت الجهات المجنِّدة الإغراء المادي كوسيلة لتجنيد (51.6 %) من العينة، من خلال الوعد بالحصول على راتب أو مساعدات غذائية أو وظيفة عسكرية. واستُخدم الإغواء المعنوي بتزيين فكرة القتال للطفل باسم الجهاد كوسيلة لتجنيد (42.1 %)، وخضعت نسبة (6.3 %) من الأسر لتهديدات مباشرة أجبرتها على قبول تجنيد أطفالها. وقد اعتمدت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على أسلوب الإغواء المعنوي بالدرجة الأولى، إضافة إلى التهديد المباشر، بينما استخدم الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً أسلوب الإغراء المادي، وتبدو الأساليب التي استخدمها الطرفان في تجنيد الأطفال متناسبة مع الدور الذي تقوم به المحددات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة إليهما.

5 - في الغرض الأولي من التجنيد عند الاستقطاب

وجدت الدراسة تفاوتاً بين الغرض الأولي من التجنيد عند استقطاب الطفل وبين نمط الاشتراك الفعلي في النزاع بعد الانخراط، ما يعكس حجم التضليل والخداع الذي مارسته الجهات المجنِّدة ضد الأطفال وأسرهم، فبينما بلغت نسبة الأطفال الذين كانوا على علم عند استقطابهم بأنهم سيقومون بأعمال قتالية (34.7 %) من العينة، ارتفعت نسبة الانخراط الفعلي في الأعمال القتالية أثناء التجنيد إلى (50.4 %) من العينة.

ثالثاً: النتائج الخاصة بالتجنيد وديناميات النزاع

1 - في المنحى التصاعدي لظاهرة تجنيد الأطفال

يوفر النزاع بيئة خصبة لتجنيد الأطفال وبدوره يغذي تجنيد الأطفال استمرار النزاع نسبياً، ومن خلال تحليل تواريخ تجنيد أفراد العينة تبين أن الفترة من العام 2018 وحتى منتصف العام 2019 تقريباً شهدت تجنيد (53.7 %) من أفراد العينة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مطّرد في تجنيد الأطفال كلما استمر النزاع.

2 - في الدور الفعلي للأطفال المجندين ودلالته في استمرار النزاع

لا يقتصر الأمر على الزيادة الكمية في أعداد المجنَّدين الأطفال باستمرار سنوات النزاع، وإنما يشمل كذلك مستوى اعتماد مرتفع لدى الجهات المجنّدة على مشاركة الأطفال في العمليات القتالية والأمنية بحسب مؤشرات الانخراط الفعلي، وبحسب نسبة الأطفال القتلى نتيجة المشاركة في المعارك والتي وصلت إلى (31.6 %) من العينة. إن نوع الانخراط والمشاركة الفعلية للأطفال المجنَّدين يؤكد أن تجنيد الأطفال هو «استراتيجية حرب» بالنسبة لأغلب أطراف النزاع، وهذا الأمر يعقِّد كثيراً حل مشكلة تجنيد الأطفال في ظل استمرار النزاع.

3 - في دلالات التغيروالثبات في موقف الأسرة والطفل من التجنيد أثناء النزاع

أ. رغم المؤشرات الدالة على اطراد ظاهرة تجنيد الأطفال والمنحى التصاعدي لها خلال سنوات النزاع السابقة، فإن الدراسة كشفت عن اتجاهات متعارضة في سيرورة الظاهرة نجمت عن استمرار النزاع وعن بعض التغيرات في دينامياته على الأرض، وكذا التحولات الإدراكية التي تصيب الأسرة والطفل تجاه التجنيد. ومن تلك الاتجاهات المتعارضة تغير مواقف بعض الأسر من تجنيد أطفالها من الموافقة إلى المعارضة، مقابل أسر أخرى غيرت موقفها من المعارضة إلى الموافقة، وكوجود أطفال قرروا التخلي عن التجنيد بعد انخراطهم الفعلي، مقابل آخرين توثقت علاقتهم بالتجنيد وبات يحقق لهم الكثير من المزايا -بنظرهم-. إن هذه المفارقات لا تزال غير واضحة المعالم ومن الصعب فهم دلالاتها بصورة وافية، غير أنها تشير بالمجمل إلى احتمالات تغير مفتوحة في سيرورة الظاهرة باتجاه التصاعد أو التراجع بحسب تطورات النزاع.

ب. لقد أثّر استمرار النزاع على مواقف بعض الأسر الرافضة لتجنيد أطفالها، فعادت ووافقت على تجنيد الطفل بعد أن كانت معارضة، وحدث ذلك تحت تأثير عدة عوامل منها العائد المادي الذي حصلت عليه الأسرة من وراء تجنيد الطفل، أو تفهمها وضع الطفل وإصراره على الانخراط، فيما نجحت التطمينات التي تلقتها بعض الأسر من الجهة المجنِّدة حول حياة الطفل وقيامه بمهام غير خطرة في تغيير موقف الأسرة، وبلغت نسبة الأسر التي انهارت معارضتها نتيجة تلك العوامل الناجمة عن استمرار النزاع (14.7 %) من إجمالي الأسر المعارضة للتجنيد (نسبتها من العينة 55.8 %). في المقابل غيرت (11.6 %) من الأسر موقفها من الموافقة إلى المعارضة (نسبة الأسر الموافقة 44.2 %)، وقد تمكنت هذه الأسر من الضغط على أطفالها لإجبارهم على ترك التجنيد، وهو ما حدث فعلاً، وفي مقدمة العوامل التي دفعت تلك الأسر لتغيير موقفها هو الخوف على حياة الطفل.

ج. وصلت نسبة الأطفال الذين تركوا التجنيد بسبب ضغط الأسرة أو لأسباب أخرى خاصة بالطفل ومعاملة الجهة المجندة له (17.9 %) من العينة، بينما يشعر أغلب الأطفال المستمرين بالتجنيد ونسبتهم (48.3 %) من العينة أن التجنيد يوفر لهم مزايا أساسية في ظل استمرار النزاع.

د. لاحظت الدراسة أن فترات التصعيد في المعارك دفعت بعض الأسر التي كانت موافقة على تجنيد طفلها إلى إعادة تقييم موقفها من تجنيد الطفل، فطلبت منه ترك التجنيد نتيجة تنامي شعورها بالخطر المحدق عليه. في المقابل، ساعدت فترات الهدوء النسبية التي شهدها النزاع في التأثير على مواقف بعض الأسر المعارضة لتجنيد أطفالها وتغييره إلى الموافقة بعد ثبوت فرضية «التجنيد الآمن» بصورة نسبية أو كاملة لديها. وعليه فإن فترات الهدوء المؤقتة في النزاع ليست بالضرورة جيدة للحد من ظاهرة تجنيد الأطفال ما لم تنطوِ على تحول حقيقي لإنهاء النزاع، فالهدوء الخادع يساعد على ازدهار فكرة التجنيد كوسيلة مأمونة للعيش ويؤثر سلباً على مواقف الأسر الرافضة له.

رابعاً: النتائج الخاصة بالانتهاكات وردود أفعال الأسر عليها

1 - في أنواع الانتهاكات المرتبطة بالتجنيد

اقترن تجنيد الأطفال بأنواع مختلفة من الانتهاكات، بما فيها الجسيمة كالقتل والاختطاف والاغتصاب والعنف الجنسي، إضافة إلى التعرض لإصابات بالغة وسوء المعاملة ومواجهة ظروف تجنيد قاسية، وتعرض (68.4 %) من العينة لأنواع مختلفة من تلك الانتهاكات، أعلاها القتل (31.6 %)، والتعرض لظروف تجنيد قاسية (17.9 %). بينما أجاب (31.6 %) من المستجيبين بعدم التعرض لأي انتهاك والنسبة الأكبر من هؤلاء هم أطفال مجنَّدون لأسباب عقائدية.

2 - في رد فعل الأسر على الانتهاكات

اتّسمت ردود افعال الأسر التي قُتل أطفالها نتيجة المشاركة في النزاع بالسلبية، وحمّل (56.7 %) منها الجهة المجنِّدة مسؤولية مقتل الطفل، وقد عبّرت هذه الأسر عن موقف سلبي من النزاع، فيما رأت (30.0 %) أن الطرف الآخر في النزاع يتحمل المسؤولية، وليس واضحاً ما إذا كان هذا الموقف مختلطاً بالرغبة في الانتقام إلا بالنسبة لعدد محدود جداً من الأسر التي تمت مقابلتها.

خامساً: الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال

1 - في التسرُّب الحادّ من التعليم

يعد تسرُّب الأطفال من التعليم أهم الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال فقد بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالدراسة قبل التجنيد (90.5 %) من العينة، وجميع هؤلاء تركوا الدراسة للانخراط في التجنيد.

2 - في التغيرات الفكرية والسلوكية السلبية

نتجت عن تجنيد الأطفال مجموعة من التغيرات الفكرية والسلوكية التي أصابت الكثير من الأطفال المجنَّدين، فاكتسب بعضهم أفكاراً تخص الجهة المجنِّدة، بما فيهم أطفال انخرطوا في التجنيد لأسباب اقتصادية، كما وثّق بعضهم ارتباطه بمجموعات أصدقاء مجنّدين ما زاد من ارتباطهم بالتجنيد، واكتسب بعضهم عادات سيئة كالتدخين وتناول القات وتعاطي الشمّة (مسحوق مخدر يتم تعاطيه عبر الفم).

3 - في توسيع التجنيد نطاق حمل السلاح

ساعد التجنيد على توسيع ثقافة حمل السلاح بين الأطفال، فمن بين الأطفال المجندين لم يكن يحمل السلاح قبل التجنيد سوى (31 %) من العينة، علماً أن اتساع نطاق حمل السلاح يرتبط عادة بارتفاع في

معدل السلوكيات العنيفة وقد يجعل العنف قاعدةً لحل المشكلات الاجتماعية.

سادساً: استشراف مستقبل ظاهرة تجنيد الأطفال

1 - عامل اقتصادي مزدوج التأثير

أظهرت الدراسة ميلاً لدى النسبة الأكبر من الأطفال المجنّدين حالياً إلى ترك التجنيد في المستقبل، في حال تحسن الوضع الاقتصادي وحصلوا هم وأسرهم على فرص جيدة للعيش، وبالتالي فإن العامل الاقتصادي يلعب الدور الأكبر في التحكم بمسار الظاهرة مستقبلاً، غير أن تأثير العامل الاقتصادي مرتبط بتوقف النزاع بالأساس، إذ يصعب تصور حدوث تحسن في الأوضاع الاقتصادية العامة في ظل استمرار النزاع. وعليه فإن توقف النزاع شرط أساسي لكي يحدث العامل الاقتصادي أثره الإيجابي في الحد من تجنيد الأطفال، وما لم يتوقف النزاع فإن هذا العامل سيستمر في الدفع بالمزيد من الأطفال إلى محرقة التجنيد، فالكثير من الأطفال غير المجنَّدين أبدوا استعدادهم القبول بالتجنيد في حال زاد الوضع الاقتصادي لأسرهم سوءاً.

2 - نشاط تجنيدي ممتد

لا يزال الأطفال غير المجنَّدين في المجتمع اليمني يتعرضون لموجات متلاحقة من محاولات التجنيد تعكس إصرار أطراف النزاع على المضيّ في «استراتيجيات» تجنيد الأطفال بصورة قاسية، وفي ظل استمرار النزاع يرجح أن يحصد النشاط التجنيدي الكثيف والمتجدد المئات وربما الآلاف من الأطفال في المستقبل.

3 - بيئات طيّعة وأسر منهكة

في بيئات اجتماعية تفتح أذرعها لأنشطة التجنيد وتسهل مهمات «المجنِّدين»، وتحوي وسائل عدة ومتنوعة للتأثير والتطويع والتهديد، ولا توفر حماية تذكر للطفل، تقف الأسر وحيدة في معركة غير متكافئة مع الجهات المجندة، ويرجح في حال استمر النزاع بتداعياته الاقتصادية المدمّرة أن تنكسر شوكة الأسر وأن تنهار مقاومتها وأن تصبح قدرتها على الضبط والرقابة أضعف مما هي عليه في الوقت الراهن.

4 - ميول جارفة لحمل السلاح

تنتشر الرغبة في اقتناء السلاح بصورة ملحوظة بين الأطفال غير المجنّدين مشّكلة لديهم ميولاً نفسية جارفة للتجنيد، وفي حال استمر النزاع يُتوقع أن يزدهر التجنيد كوسيلة لتلبية تلك الرغبة لدى الكثير من الأطفال.

توصيات الدراسة

رغم أن تجنيد الأطفال ممارسة اجتماعية سابقة لحدوث النزاع الشامل في اليمن، ومرتبطة بعوامل غائرة في البناء الاجتماعي والسياسي كعدم استقرار المجال السياسي، وشحّ الموارد، وانتشار النزاعات الاجتماعية المحلية وذيوع القيم السلبية العائدة لبعض أنماط الثقافة السائدة، فإن من الصعب الركون عند التعامل مع هذه الظاهرة على صور وجودها الاجتماعي والسياسي الشاحب وغير المحدد قبل النزاع، أو وضعها خارج سياق النزاع الذي تدين له بوجودها المكتمل كظاهرة ذات خصائص وتراكيب وبنية محددة.

ويتوجب قبل كل شيء وضع الظاهرة في إطارها الموضوعي الصحيح باعتبارها عنصراً بنيوياً في الحرب وليست معطىً ثانوياً على هامشها، وهذا يتطلب أن يتبنى المجتمع الدولي رؤية شاملة تدعم تبني نهج مستمر وبنّاء للتدخل، يمزج بين المعالجات والتدابير الفورية للتخفيف والحدّ من الظاهرة، وبين التوجهات «الاستراتيجية» لإنهاء النزاع وتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة لجميع الأطراف، بحسبان ذلك مقدمة لإعادة ترتب المجال السياسي بطريقة توافقية إيجابية واستعادة السلم المجتمعي على المستوى الوطني ككل. وعليه يمكن تحديد أهم التوصيات والتدابير العملية المطلوب القيام بها بالتالي:

1 - تدابير خاصة بإدماج حظر تجنيد الأطفال في مساعي إيقاف النزاع

1. إدماج التسريح الجماعي للأطفال المجنَّدين لدى كافة أطراف النزاع في جهود التوصل لتسوية سياسية، بدلاً من جعله ثمرة مؤجلة للتسوية المنشودة.

2. اعتبار التسريح الجماعي للأطفال والتزام الامتناع عن التجنيد جزءاً من خطوات بناء الثقة بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله (الحوثيين) وأطراف أخرى كالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، وكذا بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.

3. يجدر أن تكون تلك الخطوة مصحوبة بالإفصاح التدريجي عن المعلومات الخاصة بالأطفال المجنَّدين لدى جميع الأطراف، ومصير الذين قُتلوا منهم، وإعطاء أولوية للإفراج عن الأطفال المحتجزين.

4. تضمين الترتيبات الجارية في مدينة الحديدة بموجب اتفاق ستوكهولم (ديسمبر/ كانون الأول 2018) مهام خاصة بحماية الأطفال وتسريح المجنَّدين منهم والتأكد من حصولهم على المساعدات الإنسانية اللازمة، وإلزام البعثة الأممية لدعم إعادة نشر القوات في الحديدة بموجب اتفاق ستوكهولم رفع تقارير دورية بهذا الشأن للأمين العام، وربط جدّية الطرفين في تحقيق إعادة الانتشار بالتقدم في ملف منع تجنيد الأطفال والتسريح.

5. تفعيل التفاوض مع أطراف النزاع الأساسية من أجل الكفّ عن استخدام سياسات التجويع في النزاع، والاتفاق على آلية لدفع مرتبات الموظفين، وتسهيل تدفق السلع الغذائية الأساسية والمساعدات الإنسانية والمشتقات النفطية.

6. التعبير بوضوح كامل عن رفض ممارسات تجنيد الأطفال لدى جميع أطراف النزاع والدول الداعمة إقليميا في اليمن، وتقييم مدى الالتزام الفعلي لأطراف النزاع بعدم تجنيد والمساهمة في التخفيف من التجنيد ودعم إعادة الإدماج.

7. الالتزام بتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، وتضمين الاتفاق ضمانات جدّية خاصة بالتسريح وعدم التجنيد والمشاركة الفاعلة في إعادة الإدماج وفق برنامج زمني محدد تشرف عليه الأمم المتحدة.

8. عدم منح أطراف النزاع أي فرصة لإدماج قواتها في الجيش الرسمي كجزء من تسوية محتملة في حال كانت تلك القوات تضمّ أطفالاً مجنَّدين أو أشخاصاً جُندوا في سن الطفولة.

2 - تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي

1. تفعيل خطة العمل الموقّعة بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة بشأن تسريح الأطفال المجنَّدين والامتناع عن التجنيد، ومتابعة تنفيذها بجدّيّة كاملة، وإيجاد أُطر وآليات معززة للدور الرقابي للأمم المتحدة.

2. الضغط على الحكومة اليمنية من أجل إصدار قانون خاص بتجريم تجنيد الأطفال بجميع أشكاله، في الحرب والسلم، وتعريض المنتهكين لعقوبات قانونية محددة، ووضع حد للإفلات من العقاب، والنص على تجريم السماح بحمل الأطفال للسلاح.

3. ممارسة الضغط على اطراف النزاع الأخرى، والعمل على إبرام خطط عمل ومتابعة تنفيذها على الأرض.

4. تفعيل آليات الرقابة الأممية الخاصة برصد الانتهاكات المتعلقة بالطفولة والإبلاغ عنها بموجب قرار مجلس الأمن (2005/1612).

5. العمل على زيادة الحماية القانونية الدولية للأطفال، بما في ذلك الحظر الواضح لتجنيد الأطفال بأي شكل أو صفة، تحت سن 18 سنة، في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

6. رغم محورية التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح وما يرتبه من آثار قانونية، فإن انتشار تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، وتورط المزيد من الأطراف في التجنيد، والصعوبات الماثلة أمام الرصد والتوثيق، وقصور آليات الضغط والتفاوض، يحتم على المنظمات المهتمة بالطفولة إصدار تقارير متابعة شهرية تواكب حركية النزاع وتصاعد وتيرة تجنيد الأطفال، وتشعر الجهات المجندة المختلفة بالجدية والاستمرارية في مراقبة انتهاكاتها بحق الطفولة.

3 - تقوية الشراكة الدولية والمحلية في مجال حماية الأطفال

1. رفع مستوى التشاركية بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل والهيئات الأخرى العاملة في اليمن ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني في أعمال الرصد والتوثيق لظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع والانتهاكات المصاحبة والناجمة عنها، والمساعدة في إجراء دراسات معمّقة للظاهرة على مستوى المحافظات الأكثر تجنيداً.

2. التوجه نحو برنامج توعية شامل بأخطار تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، وإيضاح آليات التجنيد وأساليب الاستقطاب التي يمكن أن يقع فيها الطفل أو الأسرة، والتحذير من الأنشطة التجنيدية، والتركيز على الآثار الخطرة للتجنيد على الطفل والأسرة والمجتمع. ويمكن تنفيذ ذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية وعمل مساحات بثّ قصيرة لمخرجات التوعية عبر بعض القنوات الفضائية العربية ذائعة الشهرة في اليمن.

3. تنظيم ورش عمل استباقية لتصميم برامج إدماج وإعادة تأهيل اجتماعية ونفسية للأطفال المجنَّدين والمستخدمين في النزاع، بالاستفادة من تجارب دول شهدت نزاعات أهلية مماثلة وبمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني المحلية.

4 - تعزيز مقاومة الأسرة والطفل

إن وجود أطفال تركوا التجنيد وقرروا لأسباب مختلفة العودة إلى أسرهم لهو بارقة أمل تعزز الثقة بأن يكون للتدخلات الإنسانية والتوعوية الموضعية والمدروسة آثاراً إيجابية معقولة في ظل استمرار النزاع، وانطلاقاً من ذلك يمكن اتّخاذ التدابير العملية الآتية:

1. التوجه ببرنامج فوري لمساعدة الأسر التي تخلى أطفالها عن التجنيد، والمساهمة في إعادة إدماجهم في المجتمع واستيعابهم في المدارس، مع إيلاء اهتمام خاص بالفتيات وحمايتهن من الوصم الاجتماعي.

2. النظر في برنامج لتدعيم العودة إلى المدارس وآلية فاعلة لرصد التسرب من التعليم ومعالجة آثاره المباشرة، والعمل على دعم التعليم الحساس في حالات الطوارئ.

3. تكثيف العمل الإنساني في بيئات النزوح الجماعي والمساعدة في تذليل بعض صعوبات الاندماج في المجتمعات المضيفة.

4. استئناف العمل ببرنامج «النقد مقابل العمل» وتوسيع نطاقاتها الجغرافية لتشمل أكبر عدد من المستفيدين، حيث تعتبر أطراف النزاع المجنِّدة للأطفال المستفيد الأكبر من توقف البرنامج.

5. النظر في برنامج لعلاج الأطفال المجنَّدين الجرحى مقابل ضمانات أسرية بعدم العودة للانخراط.

6. النظر في إنشاء برامج مساعدات مخصصة للأسر الفقيرة والمعدمة التي لديها أطفال مجنَّدون، ودراسة إمكان ربط المساعدات باستعداد تلك الأسر التخلي عن تجنيد أطفالها.

7. مدّ يد المساعدة القانونية للأسر التي اختُطف أطفالها أو قُتلوا أو تعرضوا لانتهاكات جسيمة بسبب التجنيد والاستخدام في النزاع.

الملاحق

استمارات المقابلات

نموذج المقابلة المقننة مع أطفال مجنَّدين

(فردية مباشرة)

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: _____

مكان الزيارة: _____

المحافظة: _____ المديرية : _____ القرية : _____ الشارع : _____

اسم عضو فريق البحث الميداني: _____

رقم تلفونه: _____

معلومات عن المبحوث (الطفل المجنَّد)

العمر التقريبي عند التجنيد: _____

النوع: ☐ ذكر ☐ أنثى

المنطقة التي ينتمي إليها: _____

الوضع التعليمي قبل التجنيد: ☐ المرحلة الابتدائية ☐ المرحلة الإعدادية ☐ لم يلتحق بالدراسة

العمل (إن وجد) قبل التجنيد: ☐ لا يعمل ☐ يعمل (ما طبيعة العمل): _____

حمل السلاح قيل التجنيد: ☐ يحمل السلاح ☐ لا يحمل السلاح

رب الأسرة: ☐ حي ☐ متوفى

عمل رب الأسرة: _____

مصدر دخل الأسرة: _____

حجم الأسرة (عدد أفرادها): _____

موقع المجنّد في الأسرة: ☐ أخ أكبر ☐ أخ أوسط ☐ أخ أصغر ☐ وحيد الأسرة

الجهة المجنّد لصالحها: _____

تاريخ بدء التجنيد: / / م

المدة التي قضاها في التجنيد: _____

أسئلة المقابلة

ملاحظات

- العبارات التي تحتها خط هي **إرشادات خاصة بالباحث**، أما الكلمات والعبارات بين القوسين فيستخدمها الباحث **لتوضيح السؤال عند الاقتضاء.**

- الأسطر النقطية المدرجة تحت بعض الأسئلة مخصصة لإجابة المبحوث عن الأسئلة المفتوحة، ويمكن للباحث استخدام ظهر الورقة في حال كانت إجابة المبحوث أطول من الأسطر.

---

1. هل تم تجنيدك طوعاً أم أجبرت على ذلك؟
2. هل تم تجنيدك بواسطة أشخاص كنت تعرفهم جيدا؟ **(أشخاص من داخل الأسرة كالأب أو الأخ أو العم أو أقارب آخرين).**
3. كيف تعرفت عليهم؟ وأين؟ **يوجه السؤال في حال لم يكن يعرفهم جيداً**

.....
.....
.....
.....

4. ما الذي قيل لك عند إقناعك أو دفعك للالتحاق بالتجنيد؟

.....
.....
.....

5. هل تم تجنيدك منفرداً أم مع آخرين في نفس سنك من الأسرة/ الحارة/ القرية؟
6. هل كنت تعلم بالمكان الذي سيتم أخذك إليه؟
7. هل كنت تعلم أنك قد تقوم بأعمال قتالية خطرة؟
8. وضح كيف تمت عملية تجنيدك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

9. هل تم الضغط عليك أو تهديدك لإجبارك على القبول بالتجنيد؟
10. هل تعرضت أسرتك لضغوط أو تهديدات من أجل الموافقة على تجنيدك؟
11. هل عُرض عليك مبلغ مالي أو مغريات مادية أخرى للقبول بالتجنيد؟
12. هل قبلت التجنيد بسبب حاجتك أو حاجة أسرتك للمال؟
13. هل كانت لديك قناعة بأن الجماعة التي ستلتحق بصفوفها على صواب؟
14. **<u>في حال الإجابة بنعم</u>** ما مصدر تلك القناعة ومن أين اكتسبتها؟ **(كلام الأصدقاء، استماع لمحاضرات، مواعظ وخطب في المسجد، مجالس عامة، خطب ونشاط مدرسي)**.

.....
.....
.....
.....

15. هل يوجد سبب مباشر دفعك للانخراط في التجنيد؟ **(مقتل أحد الأقرباء أو الأصدقاء أو وقعة معينة أو حدث عام تأثرت به)**
16. هل شجعك مجتمعك المحلي (القرية/ الحارة) على الانخراط في التجنيد؟
17. هل تشعر أن مجتمعك المحلي (القرية/ الحارة) يقدرك ويحترمك؟
18. هل كانت أسرتك على علم بتجنيدك، أم علمت بذلك لاحقاً؟
19. **<u>إذا كانت الأسرة قد علمت لاحقاً</u>** ما كانت ردة فعلها؟

.....
.....
.....

20. هل كانت موافقة على تجنيدك في البداية أم معارضة؟
21. هل حدث تغير في موقفها بعد انخراطك الفعلي في التجنيد؟
22. **<u>في حال الإجابة بنعم</u>** ما التغير الذي حدث وما أسبابه بتقديرك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

23. هل شاركت في أعمال قتالية في الصفوف الأمامية؟
24. هل تشعر أنك مدرب جيداً على الأعمال القتالية؟
25. ما المهام الأخرى التي قمت بها؟

26. هل لاحظت أن المجندين في مثل سنك يشاركون في المعارك أم يقومون بأعمال أخرى غير قتالية؟
27. هل تتلقى دروساً أو مواعظ مؤثرة؟
28. هل تطيع أوامر قادتك برغبة ورضا؟
29. هل التحقت بجماعات أو أطراف أخرى غير التي تجندت فيها منذ البداية؟
30. ماهي تلك الجهات؟ ولماذا التحقت بها؟ **في حال الإجابة بنعم**

.....
.....
.....
.....

31. هل تعتقد أنك تقوم بعمل جيد من خلال انخراطك في التجنيد؟
32. هل تعتقد أن التجنيد يوفر لك مزايا معينة؟ **في حال الإجابة بنعم** (ماهي)؟

.....
.....
.....

33. ما السبب الذي يجعلك تواصل العمل كمجند؟

.....
.....

34. هل فكرت بالتخلي عن مهامك وترك التجنيد؟
35. ما الحالة التي يمكنك فيها التخلي عن التجنيد والعودة إلى حياتك الطبيعية؟

.....
.....
.....

36. هل تحظى بمعاملة حسنة من مجنِّديك؟
37. ما الإصابات التي لحقت بك أثناء تجنيدك؟

.....
.....

38. هل تعرضت لانتهاكات أثناء التجنيد؟ **إن وجدت** فما هي؟

.....
.....
.....
.....

نموذج المقابلة المقننة مع أولياء أمور أطفال مجندين قضوا نحبهم أو أصيبوا

(فردية غير مباشرة)

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: _____

مكان الزيارة: _____

المحافظة: _____ المديرية : _____ القرية : _____ الشارع : _____

اسم عضو فريق البحث الميداني: _____

رقم تلفونه: _____

معلومات عن ولي أمر الطفل المجند

درجة القرابة: _____ عمله: _____

معلومات عن المبحوث (الطفل المجند)

العمر التقريبي عند التجنيد: _____

النوع: ☐ ذكر ☐ أنثى

المنطقة التي ينتمي إليها: _____

الوضع التعليمي قبل التجنيد: ☐ المرحلة الابتدائية ☐ المرحلة الإعدادية ☐ لم يلتحق بالدراسة

العمل (إن وجد) قبل التجنيد: ☐ لا يعمل ☐ يعمل (ما طبيعة العمل): _____

حمل السلاح قبل التجنيد: ☐ يحمل السلاح ☐ لا يحمل السلاح

رب الأسرة: ☐ حي ☐ متوفى

عمل رب الأسرة: _____

مصدر دخل الأسرة: _____

حجم الأسرة (عدد أفرادها): _____

موقع المجنّد في الأسرة: ☐ أخ أكبر ☐ أخ أوسط ☐ أخ أصغر ☐ وحيد الأسرة

الجهة المجند لصالحها: _____

تاريخ بدء التجنيد: / / م

المدة التي قضاها في التجنيد: _____

أسئلة المقابلة

ملاحظات

- العبارات التي تحتها خط هي **إرشادات خاصة بالباحث**، أما الكلمات والعبارات بين القوسين فيستخدمها الباحث **لتوضيح السؤال عند الاقتضاء**.
- عند توجيه الأسئلة يتم استخدام اسم الطفل.
- الأسطر النقطية المدرجة تحت بعض الأسئلة مخصصة لإجابة المبحوث على الأسئلة المفتوحة، ويمكن للباحث استخدام ظهر الورقة في حال كانت إجابة المبحوث أطول من الأسطر.

---

1. هل عُرض التجنيد على الطفل بواسطة اشخاص كان يعرفهم جيداً؟ **(أشخاص من داخل الأسرة كالأب أو الأخ أو العم أو أقارب آخرين).**
2. **إذا لم يكن يعرفهم جيداً** فكيف تعرف عليهم؟ وأين؟

.....

.....

.....

.....

3. هل تم تجنيده منفردا أم مع آخرين في نفس سنه من الأسرة/ الحارة/ القرية؟
4. هل كان يعلم بالمكان الذي سيتم أخذه إليه؟
5. هل كان يعلم أنه قد يقوم بأعمال قتالية خطرة؟
6. وضح كيف تمت عملية التجنيد للطفل؟

.....

.....

.....

.....

7. هل تعتقد أنه كان مقتنعا بالتجنيد أم مجبرا عليه؟
8. **في حال كانت الإجابة أن الطفل كان مقتنعا** ما مصدر تلك القناعة ومن أين اكتسبها؟ **(كلام الأصدقاء، استماع لمحاضرات، مواعظ وخطب في المسجد، مجالس عامة، خطب ونشاط مدرسي).**

.....

.....

.....

.....

9. هل تم الضغط عليه أو تهديده لإجباره على القبول بالتجنيد؟
10. هل تعرضت أسرته لضغوط أو تهديدات من أجل الموافقة على التجنيد؟
11. هل تعتقد أنه قبِل التجنيد بسبب حاجته أو حاجة أسرته للمال؟
12. هل وجد الطفل تشجيعاً من مجتمعه المحلي (القرية/ الحارة) على الانخراط في التجنيد؟
13. هل كانت أسرته على علم بتجنيده، أم علمت بذلك لاحقا؟
14. **إذا كانت أسرته قد علمت لاحقا** فماذا كانت ردة فعلها؟

.....

.....

15. هل كانت موافقة على تجنيده في البداية أم معارضة؟
16. هل حدث تغير في موقفها بعد ذلك؟
17. **في حال الإجابة بنعم** ما التغير الذي حدث وما أسبابه بتقديرك؟

.....

.....

.....

.....

18. هل تعلم أنه شارك في أعمال قتالية في الصفوف الأمامية؟
19. ما المهام الأخرى التي قام بها؟

.....

.....

20. هل سبق له وحاول الهروب والعودة لأسرته؟
21. هل حاول تجنيد أحد من أسرته؟
22. هل حظي الطفل بمعاملة حسنة من مجنِّديه؟
23. هل تعرض لانتهاكات أثناء التجنيد؟ **إن وجدت** فما هي؟

.....

.....

24. تحدث عن الظروف التي فقد فيها الطفل المجند حياته أو أصيب فيها إصابة بالغة؟

.....

.....

25. ما كانت ردة فعل أسرته؟

.....

26. من يتحمل مسؤولية مقتله بنظرك ونظر الأسرة؟

.....

.....

مقابلة مقننة (فردية استطلاعية)

أطفال غير مجندين فوق سن 14 سنة يعيشون في بيئات تجنيد نشطة

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: _____

مكان الزيارة: _____

المحافظة: _____ المديرية : _____ القرية : _____ الشارع : _____

اسم عضو فريق البحث الميداني: _____

رقم تلفونه: _____

أسئلة المقابلة

ملاحظات

- العبارات التي تحتها خط هي **إرشادات خاصة بالباحث**، أما الكلمات والعبارات بين القوسين فيستخدمها **الباحث لتوضيح السؤال** عند الاقتضاء.
- الأسطر النقطية المدرجة تحت بعض الأسئلة مخصصة لإجابة المبحوث على الأسئلة المفتوحة، ويمكن للباحث استخدام ظهر الورقة في حال كانت إجابة المبحوث أطول من الأسطر.

1. هل توافق أم تعارض تجنيد من هم في سنك؟
2. لماذا؟ **يتم توجيه السؤال في حالتي الإجابة بالموافقة أو الرفض**

.....

.....

.....

3. هل توافق على تجنيد من هم في سنك في المهام غير القتالية؟ **(مهام أمنية في نقاط التفتيش أو حراسة منشآت داخل المدن أو مرافقة بعض الشخصيات أو تقديم الإمدادات الغذائية للمقاتلين..)**
4. كيف تنظر للمجندين في نفس سنك بالمنطقة التي تعيش فيها؟ **(باحترام وفخر، بلامبالاة، بإشفاق)**
5. هل ترى أنهم يقومون بعمل جيد؟

6. هل ترى أنهم معذورون لأن الظروف أجبرتهم على ذلك؟
7. لماذا؟ **يتم توجيه السؤال في الحالتين نعم ولا**

.....
.....
.....
.....

8. هل تحمل السلاح؟
9. **في حال الإجابة بلا** هل لديك رغبة في حمل السلاح؟
10. هل فكرت بالتطوع للقتال في صفوف جماعة أو طرف معين؟
11. هل عرض عليك أحد ذلك؟
12. **في حال الإجابة بنعم** ما كان موقفك؟ ولماذا رفضت؟

.....
.....
.....
.....
.....

13. هل توافق على المشاركة في إحدى المهام غير القتالية في حال عُرض عليك ذلك؟
14. هل ترى أن التجنيد فرصة للحصول على مصدر جيد للدخل في هذه الظروف؟
15. هل توافق على التجنيد في حال عرض عليك مبلغ مالي **(راتب)**؟
16. إذا لم تجد أسرتك مصدراً للدخل في المستقبل فهل تقبل أن تصبح مجنداً لتوفير مصدر دخل لأسرتك؟

.....
.....
.....
.....
.....

مقابلة مقننة (فردية استطلاعية)

مواطنون يعيشون في بيئات تجنيد نشطة ولديهم أطفال غير مجندين

معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: _____

مكان الزيارة: _____

المحافظة: _____ المديرية : _____ القرية : _____ الشارع : _____

اسم عضو فريق البحث الميداني: _____

رقم تلفونه: _____

أسئلة المقابلة

ملاحظات

- العبارات التي تحتها خط هي **إرشادات خاصة بالباحث**، أما الكلمات والعبارات بين القوسين فيستخدمها الباحث **لتوضيح السؤال عند الاقتضاء**.
- الأسطر النقطية المدرجة تحت بعض الأسئلة مخصصة لإجابة المبحوث على الأسئلة المفتوحة، ويمكن للباحث استخدام ظهر الورقة في حال كانت إجابة المبحوث أطول من الأسطر.

1. هل توافق أم تعارض تجنيد الأطفال؟ ولماذا؟

.....

.....

.....

2. هل توافق على تجنيد الأطفال في العمليات غير القتالية؟ **(مهام أمنية في نقاط التفتيش أو حراسة منشآت داخل المدن أو مرافقة بعض الشخصيات أو تقديم الإمدادات الغذائية للمقاتلين..)**
3. هل توافق على تجنيد الأطفال من سن 15 إلى 18 سنة؟
4. جزء كبير من ضحايا القصف الجوي والقصف المدفعي هم أطفال فهل تعتقد أن من حق الأسر دفع أطفالها للمشاركة في قتال من يستهدفونهم؟
5. كيف تنظر إلى الطفل المجند؟ **(باحترام وفخر، بلامبالاة، بإشفاق)**

.....

.....

.....

6. ما الذي يجعل الأسر في المنطقة التي تعيش فيها توافق على تجنيد أطفالها؟
7. هل قُتل أطفال مجندون في المنطقة التي تعيش فيها؟
8. **في حال الإجابة بنعم** هل لديك حكاية عن أحدهم وكيف تعاملت أسرته وسكان المنطقة مع خبر مقتله؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

9. هل سمعت عن أسر أخرى في المنطقة التي تعيش فيها رفضت تجنيد أطفالها؟
10. هل تعرض أحد أطفالك لمحاولات استقطاب لتجنيده أو عرض عليك تجنيد أحد أطفالك؟
11. **في حال الإجابة بنعم** كيف تعاملت مع الأمر؟

.....

.....

12. **هل تخشى** أن يتم استقطاب أحد أطفالك للتجنيد دون علمك؟
13. كيف تتم عملية التجنيد في المنطقة التي تعيش فيها؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مقابلة مقننة مع شخص شارك في تجنيد أطفال

معلومات الزيارة معلومات الزيارة الميدانية

يوم وتاريخ ووقت الزيارة: _____

مكان الزيارة: _____

المحافظة: _____ المديرية : _____ القرية : _____ الشارع : _____

اسم عضو فريق البحث الميداني: _____

رقم تلفونه: _____

أسئلة المقابلة

1. كم عدد الأطفال الذين شاركت في تجنيدهم؟
2. ما هي أعمارهم؟
3. هل قمت بتجنيدهم مباشرة أم من خلال أهاليهم؟
4. هل استخدمت الإقناع أم الضغط في عملية التجنيد؟
5. هل أخذت مالاً مقابل تجنيد أطفال؟
6. هل جندت أطفالا من أقاربك؟
7. ما الأسباب التي جعلتك توافق على تجنيد أطفال دون سن الثامنة عشرة؟

.....

.....

.....

8. من أي الأماكن كانت تتم عملية التجنيد؟

.....

.....

.....

9. هل توجد مواصفات معينة للطفل المستهدف بالتجنيد؟

.....

.....

.....

10. هل يوجد ضمن من جندتهم أطفال تركوا مدارسهم؟
11. هل قتل أو أصيب أحد من الأطفال الذين قمت بتجنيدهم؟
12. (في حال الإجابة بنعم)، ما كان شعورك؟

13. هل تجنيد الأطفال عمل سهل من خلال تجربتك؟
14. هل وجدت مقاومة من بعض الأهالي؟
15. ما الصعوبات التي وجدتها عند قيامك بتجنيد أطفال؟

.....
.....
.....

16. ما الجهة التي طلبت منك تجنيد أطفال؟
17. هل حُدد لك الغرض من تجنيد أطفال (الأعمال التي سيشاركون فيها)؟
18. هل كنت تعلم أن الأطفال الذين تجندهم سيشاركون في أعمال قتالية؟
19. هل تقوم بتسليم الطفل المجند بنفسك إلى الجهة المجنِدة؟
20. كيف تتم عملية التنسيق للأطفال المجندين مع الجهة المجنِدة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

لوحة الغلاف للفنان:
ريان الشيباني

توابيت ملونة

دراسة ميدانية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح
باليمن خلال أبريل/ نيسان 2013 – ديسمبر/ كانون الأول 2018

أعدّت «مواطنة» لحقوق الإنسان هذه الدراسة عن «تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح في اليمن» كأول دراسة في اليمن تتناول ظاهرة تجنيد الأطفال، وأسبابها، وآلياتها، وتأثيراتها المباشرة، واتجاهاتها المستقبلية. واعتمدت الدراسة منهجياً على المعلومات الميدانية التي قام بجمعها فريق مدرب من مساعدي البحث الميداني التابع للمنظمة باستخدام أداة المقابلة الفردية المقنّنة.

شملت الدراسة تسع عشرة محافظة يمنية هي صنعاء الأمانة، وصنعاء المحافظة، وعمران، وصعدة، وذمار، وحجة، والمحويت، وريمة، والجوف، والحديدة، وتعز، وعدن، وإب، ولحج، وابين، ومأرب، وشبوة، والبيضاء، وحضرموت. حيث تم توزيع عينة الدراسة على المحافظات بما يراعي التنوع في خصائص وأبعاد الظاهرة، ويشمل بدرجات متفاوتة جميع الأطراف المنخرطة في عملية تجنيد الأطفال وهي: جماعة أنصار الله (الحوثيون)، والجيش التابع للحكومة المعترف بها دولياً، والقوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً، قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، والقوات المشتركة بقيادة طارق صالح، والألوية التابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات المرابطة في الحدود الجنوبية للمملكة، وتنظيم أنصار الشريعة.

يشكل هذا العمل باكورة الدراسات التي تعتزم «مواطنة» تنفيذها في المستقبل بما يحقق التكامل لأدوارها الحقوقية، ويسهم في تطوير مقاربات أكثر شمولاً لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، تكون مبنية على الفهم والتحليل الواقعي المعمق للظواهر التي تنطوي على انتهاكات جسيمة.

مواطنة
لحقوق الإنسان

info@mwatana.org
www.mwatana.org